المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري المصري للطلاب في عصر المعلوماتية

"دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب بجامعة كفر الشيخ"

د / السيد عيد فرج موسى

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ

مُقدِّمة:

يمثل الأمن الفكري أحد أبرز الموضوعات التي تشغل هموم الناس فرادى وجماعات, وتمس حياتهم واستقرارهم فيها مساً جوهرياً, حيث يعد أهم أنواع الأمن وأخطرها, لما له من الصلة المتينة بهوية المجتمع. ولذلك فإن الاهتمام به هو في حقيقته أمن للمجتمع ككل, من خلال إطلاق للحريات، وحوار الثقافات، وتكريس التفاهم والتسامح والحوار البناء والحرية، وتحقيق التنمية والإسهام في حل المشكلات في إطار المسئولية وليس المصادرة والتضييق. وقد تعرض المجتمع المصري ـ عبر قرون طويلة وما زال ـ لغارات من أعدائها بقصد تشكيك أبنائها في عقيدتهم ومسخ هويتهم وحملهم على الانسلاخ من مبادئهم وقيمهم وزعزعة أمنهم، وخاصة في ظل عصر العولمة والتي تجاوزت الحواجز السياسية والإقليمية، ونجم عنها اتجاهات متباينة ومتعددة من الأفكار والتصورات والمعايير، بما يهدد الهوية الثقافية للأمم والمجتمعات.[١]

وفي ظل الانفجارات المعلوماتية والتقنية وانتشار وسائل المعرفة وتعددها، وتزايد حجم التحديات الداخلية والخارجية في المجتمع أصبح تحقيق الأمن الفكري من أهم التحديات التي تواجه العالم الثالث عامة، والمجتمع المصري على وجه الخصوص أمام التداعيات السريعة والكبيرة للعولمة، وأضحى تحقيقه من بين أهم القضايا الملحة على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أحدثت العولمة بشتى صورها وكافة أشكالها, وباختلاف آلياتها وقنواتها تغييرًا جذريًا في أنماط التفكير في المجتمع,أفرز الكثير من الأخطار والتداعيات التي تعد تهديدًا للأمن الفكري للمجتمع، حتى بات الأمن الفكري هاجسًا قوميًا ومطلبًا وطنيًا, ورؤية استراتيجية تستنفر أقصى جهود جميع أفراد المجتمع وطاقاتهم, فتحقيق الأمن الفكري ليس قائمًا عند حدود أجهزه الدولة السياسية ووحداتها الأمنية فقط ,بل أصبح لزامًا على كافة المؤسسات المجتمعية بما فيها التعليمية ضرورة تضافر الجهود وتكامل الأدوار[٢] والتكاتف والتساند لحماية الشباب من الغزو الثقافي والفكري، ونبذ الأفكار الهدامة التي تستهدف هدم القيم الاجتماعية وغرس الكراهية والعنف والتعصب والانحراف، وانتهاج قيم وسلوكيات تتنافي مع قيمنا وتقاليدنا، ومن ثم تأصيل قيم الإنجاز والانتماء والإبداع والتسامح، وأهمية هذه القيم في تعزيز الأمن الفكري، الذي يؤتي بثماره على كافة قطاعات المجتمع.

ويعد طلاب الجامعات أكثر انفتاحًا على الثقافات الغربية عن غيرهم؛ لسعيهم الدائب في طلب العلم والمعرفة بشتى الوسائل والأساليب التقنية الحديثة، ولذا فإن الجامعات تواجه اليوم مسئولية كبيرة وهى الحفاظ على الهوية القومية

لثقافة المجتمع وتأصيلها وتنميتها لدى الطلاب، وتحصينهم ضد الأفكار الوافدة, وبناء شخصيتهم وتنشئتهم على حب الوطن وتعميق شعور الانتماء والحفاظ على المجتمع وموروثاته وقيمه من خلال وضع الخطط والبرامج الرامية لترسيخ الأمن الفكري في عقولهم.[٣] وهي في الوقت ذاته أحد أهم التحديات التي تواجه جامعات اليوم.

ومن هنا تأتي أهمية وتعاظم دور أعضاء هيئة التدريس ومسئوليتهم في رفع مستوى وعي الشباب الجامعي، من خلال نوعية المقررات التعليمية وجودتها وحداثتها، بحيث تحقق مبدأ الأصالة والمعاصرة معًا,وما يرسخونه من قيم وأدوار اجتماعية وبناء شخصية الطلاب وصقلها معرفياً وثقافياً ومهارياً بما يتوافق مع القيم الاجتماعية والأخلاقية,وتعديل أفكارهم واتجاهاتهم والتصدي للانحراف الفكري الذي قد يتعرض له الطلاب في عصر العولمة، من خلال الحوار البناء مع الطلاب والتعبير عن آرائهم بكافة الوسائل وفي مختلف الأنشطة وتصحيح الفكر المنحرف, مما يعزز تحقيق الأمن الفكري لهم. ومن هذا المنطلق يسعى البحث الراهن إلى محاولة وضع رؤية علمية تعبر عن المسئولية الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلاب، والذي يعد الدرع الحصين للأمن الوطني والفكري للمجتمع والتوصل إلى مقترحات تحقق هذا الأمن.

المحور الأول : الصياغة التصورية لموضوع البحث:

أولا : موضوع البحث وأهميته:

ترتكز تنمية أي مجتمع على ما يقدمه الأفراد من أفكار بناءة تخدم هذا المجتمع، وتحقق أهدافه وتطلعاته في مختلف القطاعات والمجالات. ولذا تحرص المجتمعات المتقدمة بصفة مستمرة على تطوير أفكار الشباب وتحفيزهم على الإبداع والابتكار، وفي الوقت ذاته تحميهم من التطرف أو الغزو الفكري الذي قد يهدد منظومة القيم والثوابت الاجتماعية،ومن ثم يؤثر على استقرار المجتمع وتماسكه.وقد شهد العالم، ومنه مجتمعنا العربي والمصري تحديدًا، تغييرات متسارعة؛ نتيجة للتقدم العلمي الهائل الذي نتجت عنه الثورة المعلوماتية والتقنية، وبخاصة في وسائل وأساليب المعرفة والاتصالات،التي تناقلتها الأفراد، وأثرت بدورها على النسق القيمي والثقافي والمعرفي فيما بينهم، وتطور مفاهيم التعليم وتعدد أساليبه ومناهجه وطرقه في ظل عصر المعلوماتية، الأمر الذي يؤكد الحاجة الملحة إلي التوجيه والإرشاد من جانب المؤسسات التعليمية .

ويعيش المجتمع اليوم في عصرٍ تتماوجُ فيه الاتجاهات الفكرية وتتباين، ويشهد الجيل الحالي وخاصةً الشباب الجامعي؛ صراعاً فكرياً، يأخذ مدىً بعيداً في توجيهه، وتشتدُّ فيها المنافسة بين القنوات الإعلامية المتعددة (مقروءة، ومسموعة، ومرئية) والتي تحمل الغَثَّ والسمين مما هو مبثوث داخل المجتمع، أو ما يَفِدُ إليه من مجتمعاتٍ شتَّى، الذي يحمل في طياته بذور الصراع الذي تُخطِّط له القوى العالمية الغازية، والتي تهدف ـ فيما تهدف إليه ـ إلى العمل الدائب على تحويل التوجُّه الفكري والثقافي لدى الشباب إلى وجهات التطرُّف والعنف والمادية، التي تسود الفكر العالمي، بعيدًا عن قيم المجتمع ومبادئه المتوازنة. (٤)

ومن هنا تأتي المسئولية الاجتماعية لمختلف أساليب التنشئة الاجتماعية في المجتمع؛ لمجابهة الانحراف الفكري، فالأب مسئول عن رعاية أسرته، وتأصيل الأفكار والقيم التي تهدف إلى الإنجاز والانتماء، والقائد مسئول عن توجيه المرؤوسين نحو ضرورة العمل بروح الفريق، والتناغم والتعاون والانسجام بين أعضاء التنظيم، والمعلم مسئول عن تعليم طلابه ثقافة الحوار والمناقشة والمشاركة الايجابية الفعالة في مختلف مجالات الحياة، ووسائل الإعلام مسئولة عن تشكيل الوعي (البناء) الذي يستهدف ترسيخ حب الوطن، وضرورة العمل واحترام قيمة الوقت وعرض المشكلات أو القضايا التي تتعلق بالمجتمع والتصدي لها بحلول علمية تأتي من متخصصين في مثل تلك القضايا، في ضوء الامكانات المتاحة التي يستعرضها القائمين بحلها.

وتمثل الجامعة أحد أهم الآليات التي تسهم بشكل كبير في تعزيز الأمن الفكري للمجتمع ؛لعدة أسباب: أولها، يتمثل في أعضاء هيئة التدريس الذين يمثلون صفوة المتعلمين والمفكرين والباحثين في مختلف المجالات، ومن ثم فإن عليهم مسئولية اجتماعية في نقل هذا الكم الهائل من المعارف والقيم والسلوكيات إلى طلابهم. وثانيها، الطلاب،وهم يمثلون قطاع كبير من الشباب الذي يعتمد عليهم المجتمع في إرساء استقراره وتماسكه من جهة، والعمل على تطوره وتقدمه من جهة أخرى. وثالثها :أن أعضاء هيئة التدريس والطلاب يعيشون في مجتمع يحاول الكثيرين من أعضاء المجتمع أن يقتدي بتلك الفئات المثقفة وأن يستمدوا وعيهم منها، وبالتالي فعليهم دور كبير في ترسيخ الأمن الفكري لباقي أعضاء المجتمع، من خلال تدعيم القيم والتقاليد التي تؤصل المشاركة الإيجابية،كالتعاون والإنجاز والتميز والإبداع والتسامح في مختلف المجالات.

وقد أجمعت الدراسات على أن نجاح الجامعة في أداء وظائفها (التدريس – البحث العلمي – خدمة المجتمع)يعني زيادة قدرتها على تخريج

أفراد مؤهلين علميًا وثقافيًا،وأن جودة الأداء الجامعي وفاعلية مدخلاته تتوقف على أعضاء هيئة التدريس، ونوعية ما يقومون به من أدوار؛فهم مصدر العلم والثقافة،ومركز التوجيه. بيد أن هذه الأدوار في العصر الحديث باتت أدوار متغيرة ، وأصبح عضو هيئة التدريس مطالب بأداء هذه الأدوار المستحدثة، وهذا يتوقف إلى حد كبير على ما يحظى به من سمات علمية أخلاقية، وما يتوفر له من متطلبات وبيئة ملائمة لتلك الممارسات. (٥)

ومهما اختلفت أدوار المعلم الجامعي فإن قيمته ستظل مرهونة بطبيعة العلاقة بينه وبين طلابه, فقد تكون العلاقة سلطوية الطابع بحيث لا يسمح لطلابه أن يناقشوه ويعاملهم باستخفاف وازدراء لعقولهم وفكرهم مما يزعزع أمنهم وتفكيرهم الحر ويؤثر في أمنهم الفكري(٦)، ومنهم من يسمح لطلابه بالحوار والمناقشة والنقد البناء, ويدعم الاتجاهات الموجبة نحو القيم التي تؤكد مفاهيم الديمقراطية والمشاركة والتميز(٧) ومنهم من يكتفي بأداء أدواره التدريسية والبحثية وتدريس المقررات فحسب وينعزل كلية عن المساهمة في نبذ العنف والتطرف الفكري أو تقويم السلوكيات التي تصدر عن الطلاب. وهو ما أكدته إحدى الدراسات على تركيز أعضاء هيئة التدريس على العلاقة الأكاديمية بالطالب المنحصرة في الجانب المعرفي(٨).

إلا أن التطورات العلمية والتقنية في مجال الاتصالات والمعلومات قد فرضت تحديات كبيرة أمام مهام المعلم الجامعي وأدواره في تحقيق الأمن الفكري لطلابه, حيث وفرت بيئة خصبة للغزو الفكري وللطعن في الهوية وبث الأفكار الانحرافية ومحاولة تقويض الثوابت القيمية والوطنية. ومن هنا تتعاظم أدوار المعلم الجامعي، ولاسيما في هذه الحقبة الزمنية الهامة التي يشهدها المجتمع المصري، من أحداث عنف وإرهاب وتطرف, وأيضا بما يتواكب مع الثورات العربية وما يصاحبها من إفرازات فكرية اتبعها إشاعة موجة من الفوضى والعنف والجريمة والاضطرابات، في ظل انتشار الوسائل الحديثة للعولمة كالشبكة العنكبوتية "الإنترنت"، والتي خلفت العديد من الآثار السلبية:كالتبعية الثقافية والعنف والجريمة, وإدمان المواقع الإباحية والاغتراب والعزلة والتشكيك العقائدي والتردي السلوكي، وضياع الوقت. (٩).

كما توجد أيضًا العديد من المعوقات والصعوبات تواجه المعلم الجامعي في تحقيقه للأمن الفكري لطلابه, وقد أوضحتها بعض الدراسات نجملها في قلة الامكانات والوسائل المتاحة للمعلم لتعزيز الأمن الفكري, بالإضافة لقلة الندوات وورش العمل والأنشطة التي تخدم الأفكار الداعمة لمنظومة الأمن الفكري(١٠)، كما أن تداعيات العولمة التي تواجه أداء المعلم الجامعي اليوم تفرض عليه

بلورة رؤية خاصة يستطيع من خلالها تحقيق طرفي المعادلة وهي كيفية المحافظة على الأمن الفكري للطلاب من ناحية, وانفتاحهم على الثقافات الأخرى في ظل التعددية الثقافية, والقدرة على تحليل وتنقية العناصر الثقافية الوافدة وحسن الانتقاء منها. إن الاختلاف والتباين في أداء المعلم الجامعي لأدواره ومهامه الملقاة علي عاتقه تجاه تحقيق الأمن الفكري مع وجود تحديات معاصرة في ظل تداعيات العولمة, هو الذي دفع الباحث للتعرف علي المسئولية الاجتماعية للمعلم الجامعي تجاه تحقيق الأمن الفكري لطلابه ومعوقاته.

وتتجلي مشكلة البحث الراهن في التعرف على المسئولية الاجتماعية التي تفرض على أعضاء هيئة التدريس للقيام بمهامهم حيال تعزيز الأمن الفكري للطلاب ـ في ظل التحديات العالمية والمحلية التي فرضت على المجتمع المصري عامة وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم خاصة ـ من خلال التمسك بثقافة الحوار والمناقشات الحرة التي تتيح للطلاب التعبير عن أفكارهم وتدعيم الإيجابي منها وتعديل الأفكار السلبية في عصر المعلوماتية التي أدت إلى الانفتاح الثقافي على العالم، وبناء الجانب المعرفي للطلاب بالشكل الذي يجعلهم يجابهون الغزو الثقافي الفكري الخارجي المتطرف الذي يسعى إلى زعزعة استقرار المجتمع وتقويضه من جهة، والتمسك بالقيم الاجتماعية التي تتيح له أن يكون عضوًا فاعلاً في المجتمع، والتحديات التي قد تحول دون تحقيقه في ظل هيمنة عصر المعلوماتية وانتشار وسائلها وتعدد مصادرها من جهة أخرى.

ومن هنا تتضح أهمية البحث الراهن في محاولة إبراز المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمجتمع البحث باعتبارهم المسئولين عن تشكيل وعي الشباب الجامعي ـ وهي مرحلة غاية في الخطورة والأهمية ـ في ظل التحديات الثقافية ، وانتشار وسائل المعرفة وتعددها ، وترسيخ القيم الاجتماعية والمهنية في نفوس هؤلاء الشباب، حتى لا ينجرفوا وراء أفكار خارجية هدامة من جهة، وتدعيم الأفكار البناءة مثل ثقافة الحوار والمناقشة والإبداع وحرية الرأي واحترام الرأي الآخر والتعاون والإنجاز والابتكار وما إلى ذلك من أفكار إيجابية تسهم في تحقيق الأمن الفكري للفرد والمجتمع على حد سواء.

ويستمد هذا البحث أهميته من خلال استقراء النقاط التالية:

١. يتناول البحث أحد الموضوعات ذات الأهمية البالغة، هو تحقيق الأمن الفكري في ظل تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يشهدها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، وتنامي المشكلات المؤثرة على أمن المجتمع من جراء الانحرافات الفكرية

المتصاعدة. الأمر الذي يفرض نفسه على الساحة العلمية، ويتطلب من صانعي الثقافة، ضرورة إيجاد آليات (حقيقية) تسهم في تعزيز الأمن الفكري كواجب قومي ومسئولية اجتماعية من جانب الصفوة المثقفة اتجاه المجتمع، من خلال إبراز المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث .

٢. يعد موضوع المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس من الموضوعات التي تعانى المكتبة العربية من ندرتها، فالبحوث قليلة، والدراسات العلمية المتعلقة بالماجستير والدكتوراه – على حد علم الباحث – مازالت في طور الإعداد، كذلك الحال في الممارسة والتطبيق، فلم يلق موضوع البحث في مصر ما يستحق اهتمام من جانب الباحثين، في ظل تداعيات العولمة، وظهور الأفكار المنحرفة. ومن هنا تنبع أهمية البحث العلمية حيث يحاول تقديم الإطار الفكري بمنهجية علمية مع تطبيق ذلك على عينه من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة كفر الشيخ.

٣. جاء البحث في ظل أحداث العنف والاضطرابات والثورات العربية وما صاحبها من اهتزاز للقيم والأفكار وغياب للأمن الفكري. ومن ثم فيعد البحث الراهن استجابة لأبرز الإشكاليات المطروحة على الساحة السياسية والاجتماعية عالميًا ومحليًا، والذي يحتاج لاستجلاء حقيقة الأمن الفكري وتأصيله وتحليل أبعاده وكيفية تحقيقه بما يتفق مع ثقافتنا كسبيل لتعزيز دور المعلم الجامعي في تحقيقه.

٤. يسهم البحث على المستوى التطبيقي ـ من خلال النتائج والمقترحات التي سيصل إليها، في إلقاء الضوء على أوضاع التعليم الجامعي وخاصة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمجتمع البحث، وتحديد أدوارهم المنوطة بهم للإسهام في تحقيق الأمن الفكري، وتقديم تصور مقترح لتحسين أداء أدوارهم في تحقيق الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث، بعد تخلي العديد من مؤسسات الدولة عن القيام بالعديد من أدوارها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، الأمر الذي يلقى مسئوليات جسيمة على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لإعادة تشكيل وعي الشباب وتحفيزهم على بذل الجهد والعطاء من أجل تقدم المجتمع واستقراره، والتخفيف من وطأة العولمة، التي قد تهدد منظومة القيم الاجتماعية في المجتمع.

٥. تفيد النتائج والمقترحات المتوقعة للبحث في إمداد المسئولين بالتوجهات التي تساعدهم على وضع سياسات تستهدف تحقيق الأمن الفكري من خلال تهيئة كافة العوامل التي تسهم في تدعيم المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس، سواء فيما يتعلق بتوفير الامكانات المادية والتقنية التي تساعد أعضاء هيئة التدريس في القيام بمهامهم وأدوارهم في تطوير التعليم ورفع الوعي الفكري.

ثانيا : أهداف البحث وتساؤلاته :

يتمثل الهدف الرئيس للبحث الراهن في "إبراز المسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري المصري في ظل عصر المعلوماتية بمجتمع البحث" .

وينبثق من هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتمثل فيما يلي :

الهدف الأول : إبراز مقومات الأمن الفكري المصري وأهدافه وأهميته بمجتمع البحث.

ويتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية : ـ

١- ما نوعية الموضوعات والمجالات التي تهتم بها مفردات عينة البحث، وما أهم مصادر المعرفة التي يعتمدون عليها في تشكيل وعيهم؟
٢- ما أهداف الأمن الفكري وأهميته من وجهة نظر مفردات عينة البحث ؟
٣- ما أهم المقومات التي يرتكز عليها في تعزيز الأمن الفكري من وجهة نظر مفردات عينة البحث ؟
٤- ما أبرز مظاهر التغير الثقافي للطلاب بمجتمع البحث في ظل المعلوماتية من وجهة نظر عينة البحث؟

الهدف الثاني: الكشف عن الدور الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث .

ويتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية : ـ

١- ما الدور المتوقع للمعلم الجامعي في تحقيق الأمن الفكري لطلابه بمجتمع البحث في ضوء تداعيات العولمة من وجهة نظر مفردات البحث ؟ وهل يقوم عضو هيئة التدريس بهذا الدور على أرض الواقع؟
٢- ما أهم القيم والمعارف والمهارات التي ينقلها أعضاء هيئة التدريس لطلابهم بمجتمع البحث؟
٣- ما أبرز الأساليب التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في غرس القيم ونبذ التعصب الفكري وتحقيق الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث؟

الهدف الثالث : تحديد أهم المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري المصري بمجتمع البحث، وآليات التغلب عليها.

ويتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية : -

١- ما أبرز التحديات التي تواجه الأمن الفكري المصري بوجه عام من وجهة نظر مفردات عينة البحث ؟
٢- ما أبرز المعوقات التي قد يواجهها المعلم الجامعي في تحقيق الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث؟
٣- ما رؤية أعضاء هيئة التدريس بمجتمع البحث حول أبرز الآليات التي يمكن أن تسهم في تحسين أدوار المعلم الجامعي في تحقيق الأمن الفكري المصري بوجه عام ، ولطلابه على وجه الخصوص؟

ثالثًا: مفاهيم البحث:

١) المسئولية الاجتماعية : Social Responsibility

تضاعف الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية وسلط الضوء على الدور الاجتماعي الذي يجب أن تلعبه في المجتمع، والتأثير في فئاته المختلفة ومن بينها الشباب، وفي محيط العمل الذي تعمل فيه منذ أن بدأ يأخذ مكانًا عام ١٩٥٠[١١]وصاحب ذلك إسهامات الدراسات التي عنيت بالمسئولية الاجتماعية، مما أدى إلى عدم وجود اتفاق لمصطلح المسئولية الاجتماعية، الذي قد يرجع إلى قيم أخلاقية أو قانونية، أو لزيادة احترام آدمية الإنسان، والبيئة التي يعيش عليها. [١٢] ويعرفها بالدوين بأنها وعي الفرد المرتبط بأساس معرفي بضرورة أن يكون سلوكه تطوعياً نحو الجماعة وله تأثيراته في تحديد مجريات الأحداث [١٣].كما عرفتها الغرفة التجارية العالمية بأنها:"جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، فالمسئولية الاجتماعية تعتمد علي المبادرات الحسنة من المنظمات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً.[١٤]ومن التعريف السابق، يمكن تحديد المسئولية الاجتماعية للجامعة في مستويين من المجتمعات؛ الأول مجتمع الجامعة ويشمل طلابها وأساتذتها وموظفيها وبيئتها، والثاني المجتمع المحيط بالجامعة، وقد يكون علي مستوي المدينة أو المحافظة أو الوطن أو حتى المستوي العالمي.

ويعرّفها "كارول أرشي" بأنها الممارسات التي لها التزام أخلاقي، وتتكون من جانبين هما: الجانب الأخلاقي، وأهم عناصره: احترام المبادئ الاجتماعية المعمول بها في المجتمع، وأن يتلاءم السلوك الأخلاقي مع التشريعات القانونية،والجانب التطوعي،وأهم مكوناته: المشاركة في النشاطات

الاجتماعية، وتقديم الدعم للمنظمات التعليمية في المجتمع، وأن تقوم كل النشاطات المقدمة للمجتمع على رفع مستوى نوعية وجودة الحياة.(١٥) ويعرَّفها الزهراني بأنها مسئولية الفرد اتجاه نفسه وأسرته ومجتمعه، والقيام بالواجبات الاجتماعية والمشاركة الإيجابية في قضايا المجتمع ومشكلاته.[١٦]ويتفق مع ذلك كردي في أنها تعني مدي قيام الفرد والتزامه بواجباته نحو ذاته ومجتمعه، وحرصه علي المساهمة الفعالة في رفعة الجماعة وتماسكها. [١٧] ويعرفها على ليلة باعتبارها مسئولية الفرد عن أفعاله حيال السلطة الاجتماعية، وما تمثله من أعرف وتقاليد وعادات، وتتميز هذه المسئولية بعودة السلطة فيها لمرجعية المجتمع والثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها، وتكون العبرة فيها بالنتائج التي تتحقق على ساحة المجتمع. [١٨] ومما سبق، فقد وضع الباحث تعريفًا إجرائيا للمسئولية الاجتماعية بأنها "قيام الفرد "عضو هيئة التدريس" بمجموعة من المهام والأدوار الاجتماعية والمهنية اتجاه الجماعة "الطلاب" أو المجتمع بشكل تطوعي أو إجباري يفرض عليه بحكم مكانته العلمية والمهنية، والتي تدفعه إلى الاهتمام بقضايا المجتمع ومشكلاته.

*** أهمية المسئولية الاجتماعية [١٩]:**

أ- تعظيم عوائد الدولة في حال وعي المؤسسات والأفراد بأهمية المسئولية الاجتماعية.

ب- خلق ظروف بيئية ملائمة لبقاء ونمو وتطور المؤسسات قائمة على التعاون والتساند والحوار وتبادل الأدوار والوعي بالأدوار والمهام الموكلة لكل أعضاء التنظيم، مع نبذ العنف والتعصب والصراع.

ج- المساهمة في المشاركة المجتمعية لكل قضايا المجتمع ومشكلاته .

*** مجالات المسئولية الاجتماعية :**

أ- المسئولية الاجتماعية الفردية: وتنبع من داخل الفرد ولا تفرض من خارجه ويكون فيها هو الفاعل المحوري،وتعبر عن أهداف صاحبها الناتجة عن إدراكه للمواقف ووعيه لدوره في المجتمع وتحديده لأهداف المسئولية ، وأبرز الوسائل ملائمة لإنجاز أهدافها[٢٠]. وفي إطار المسئولية الاجتماعية لعضو هيئة التدريس فإن عليه مسئوليات جسام تجاه طلابه، أو مجتمع الجامعة، أو مجتمعه، لأنه يمتلك من المعارف والقيم والمعايير التي تمكن المستفيدين من تبصيرهم وتمسكهم بالقيم والنظم الاجتماعية والقانونية باعتبارها محددات للسلوك، ولكي يقوم عضو هيئة التدريس بهذا العمل الفردي ، لابد أولاً أن يؤمن بهذا الدور الكبير وأن يعي الآخرون جيدًا قيمة هذا الدور، ومن ثم تهيئة وإتاحة

الامكانات المادية والفنية التي تجعله مقبلاً على القيام بهذا الدور. وهو ما يعني أن المسئولية الفردية تحتوي علي حزمة من الواجبات اتجاه الآخرين، وفي مقابل ذلك تحتوي علي حزمة من الحقوق التي يحصل عليها الفرد.

ب- المسئولية الاجتماعية للجماعة: إن أي جماعة تقع عليها مسئولية اجتماعية محددة تجاه الأفراد كمستوي أدني، وتجاه المجتمع كمستوي أعلي. وتتباين الجماعات المشكلة لبناء المجتمع من حيث وظيفة المسئولية الاجتماعية التي تضطلع بها[٢١].كما تتحدد هذه الوظيفة بحسب درجة تماسك وتجانس البناء الاجتماعي للمجتمع واستقراره..أو العكس. [٢٢] ومجتمع الجامعة، خير مثال على ذلك، لأنه قائم على إرساء القيم والمعايير ومركز الإشعاع العلمي لمختلف مجالات الحياة، وهو المنوط بتحقيق الأمن الفكري لقطاع كبير وهام من المجتمع وهو الشباب الجامعي، فضلاً عن الندوات وحلقات العلم التي يلقيها أعضاء هيئة التدريس في وسائل الإعلام أو منظمات المجتمع المدني أو في المنظمات الحكومية والخاصة..الخ.ومن ثم فعليه مسئوليات جسام داخل نطاق الجامعة وخارجها من خلال توفير الامكانات المادية والفنية والبشرية لقيام أعضاء هيئة التدريس بمسئولياتهم اتجاه الطلاب أو المجتمع بوجه عام. كما ينبغي علي الدولة توفير الاحتياجات اللازمة لمجتمع الجامعة حتى يقوم بأدواره المنوط بها من قبل المجتمع .

ج- المسئولية الاجتماعية للدولة: تحملت الدولة في القرن ١٦الوفاء باحتياجات المجتمع وتحديثه وتعظيم قدراته وإمكانياته.ولكن بمرور الوقت، ومع اتساع حجم الدولة وكثرة عدد سكانها وعدم التوظيف الأمثل لتلك الطاقة الهائلة من الثروات البشرية، وفرض الواجبات علي المواطنين دون الالتفاف إلي الاستجابة لآية حقوق لهم عليها، مما أدى إلى العزوف عن المشاركة في مختلف المجالات، وممارسة مظاهر الاحتجاج والعنف والتطرف والجريمة والإدمان. ومع بروز عصر العولمة، تأثرت الدولة القومية ببروز سطوة وتأثير القوي العالمية والمؤسسات الدولية علي سلوك الدولة، وبخاصة في علاقتها بمواطنيها، وتراجع دور الدولة في أن تكون الفاعل المحوري لعملية التحديث،أو الاضطلاع بمسئولياتها وانتقلت عملية التحديث من يدها إما باتجاه القطاع الخاص، أو باتجاه المجتمع المدني، ولم يعد مهمًا أن تفي الدولة بمسئولياتها الاجتماعية مواطنيها، الأمر الذي دفع إلي مزيد من تردي الأوضاع.

د- المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص: مع تحول مجتمعات العالم إلي النظام الرأسمالي في ستينيات القرن العشرين، أدى بالقطاع الخاص إلي مركز الصدارة في قيادة عملية التنمية والتحديث في هذه المجتمعات. ومن ثم بدأت مناقشة المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، بعد أن اتسعت فاعليته، لتصبح ذات طبيعة عالمية بانتشار الشركات متعددة الجنسية، وتضافرها مع موجات العولمة التي انطلقت في ظل انتشار السياقات الاجتماعية الاقتصادية للقوي الكبرى المسيطرة علي النظام العالمي، مع ما صاحبها من تخلي الدولة عن القيام بأدوارها في توفير فرص عمل أو مسكن أو رقابة على الأسعار، الأمر الذي فرض علي القطاع الخاص مسئولية اجتماعية بأن يعمل علي توجيه جزء من أرباحه إلي الفئات المهمشة التي تشكل بيئته ليعمل علي تطويرها، بما يجعلها باقية كبيئة مواتية له علي كل الأصعدة المجتمعية. (٢٣)

ه- المسئولية الاجتماعية للمجتمع المدني: في ظل تراجع دور الدولة عن تحقيق احتياجات الأفراد، من توفير فرص عمل ومراقبة للأسعار وبناء مساكن ودعم للسلع الغذائية والبترولية، وازدياد حدة الأزمات الاجتماعية كالبطالة وأزمة الإسكان وغلاء الأسعار في المياه والكهرباء والمواد البترولية والسلع الغذائية، وانتشار النظم الاستبدادية المتمثلة في سد أو تضييق قنوات المشاركة الاجتماعية والسياسية، وكذلك تخلف أداء القطاع الخاص علي الصعيد الوطني،الذي أولى اهتمامًا خاصًا بمسئولياته الاقتصادية، دون أن يتسع ليشمل مسئوليته الاجتماعية. ومن هنا برزت المسئولية الاجتماعية للمجتمع المدني، التي تؤسس سياساتها للسعي إلى تطوير قدرات المهمشين– الذين عجزت الحكومة عن إشباع احتياجاتهم الأساسية، والدفع بهم مرة أخري في المساهمة في عجلة التنمية؛ من خلال تطوير قدراتهم وتمكينهم من القيام بأدوار اقتصادية، عن طريق توفير المشروعات الصغيرة، أو إعادة تأهيلهم وتدريبهم بحسب احتياجات سوق العمل، بما يجعلهم مواطنين قادرين علي تحمل مسئولياتهم الاجتماعية تجاه الآخرين.

مما سبق، تغطي المسئولية الاجتماعية أطرافا مختلفة في المؤسسة التعليمية، يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (١)

مجالات المسئولية الاجتماعية في مؤسسات التعليم الجامعي*

العنصر	طبيعة الأدوار المهنية والاجتماعية التي يقوم بها أعضاء التنظيم
الإدارة	تحقيق رؤية الكلية والجامعة ورسالتهما، وترسيخ القيم الجامعية والاجتماعية بين أعضاء التنظيم، وتحقيق العدالة والمساواة ، ورفع الوعي والإيجابية والانسجام والتعاون فيما بينهم.
العاملون	تقديم كافة الخدمات والأنشطة الطلابية التي تسهم في إدماج الطلاب بشكل ايجابي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، ومواكبة التطورات والقضايا المتعلقة به.
أعضاء هيئة التدريس	ترسيخ القيم الجامعية والاجتماعية في نفوس الطلاب، ورفع مستوى الوعي العلمي والفكري والثقافي للطلاب من خلال المشاركات الفعالة وحلقات العصف الذهني والحوار والمناقشة أثناء المحاضرات، وعقد الدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية، وتصحيح الأفكار الخاطئة لدى الشباب الجامعي .
الطلاب	الحرص على التسلح بالعلم والبحث العلمي والمشاركة الفعالة في المحاضرات والمؤتمرات والأنشطة المختلفة، والتعاون فيما بينهم على إنجاز الأبحاث العلمية والتبادل العلمي، والمحافظة على القيم الجامعية والاجتماعية داخل محيط الجامعة وخارجها.
منظمات المجتمع المدني	عقد ندوات ودورات تثقيفية للشباب وتحفيزهم على أهمية المشاركة المجتمعية وتطور المجتمع.
الدولة	استغلال طاقات الشباب في تقدم المجتمع وتطوره من خلال ربط مؤسسات التعليم بمجالات سوق العمل المختلفة، وتوفير الدعم المادي والفني لذوي المشروعات الصغيرة، والاهتمام بقضايا الشباب ومشكلاته ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لها، وتوفير مناخ الحرية للتعبير عن آراء الشباب وأفكارهم والاهتمام بالأفكار الايجابية وتفعيلها، وتصحيح الأفكار السلبية، مع وضع سياسيات تثقيفية تسهم في رفع مستوى الوعي، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في التوظيف والمرتبات، ودمج الشباب في خطط التنمية الشاملة .

* هذا الجدول من إعداد الباحث وتصوره .

وهناك شروط وخصائص تعمل على تحقيق المسئولية الاجتماعية وهي(٢٤):

أ- المسئولية تتطلب الحرية: أي ضرورة شعور الفرد بالحرية وهو يختار الفعل لكي تترتب عليه المسئولية .

ب- المسئولية تتطلب مراقبة إدارية وأخلاقية. (٢٥)

ج- المسئولية تقوم على المعرفة : حيث تزداد المسئولية الاجتماعية بتزايد المعرفة. (٢٦)

د- المسئولية الاجتماعية للفرد تعكس توازن بين التكوين البيولوجي والاجتماعي للإنسان، فالفرد بحكم تكوينه البيولوجي والخلقي مؤهل لأن يتحمل المسئولية الاجتماعية، وهو ما يعني أن الفرد كائن مخلوق ومؤهل للقيام بأدوار اجتماعية. ويرى بارسونز أن الفرد لكي يقوم بأدوار ويتحمل مسئوليات اجتماعية، فإنه يكتسب مسئولياته الاجتماعية الواحدة تلو الأخرى من خلال التنشئة الاجتماعية، التي تؤسس فيه بنية المسئولية الاجتماعية بجوانبها المتعلقة بالواجبات أو الحقوق. (٢٧)

ه- تباين المسئوليات الاجتماعية وفقا لمجموعة من المتغيرات الاجتماعية،كالنوع والسن والمهنة والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والدينية والسياسية.. الخ. فكلما كان الإنسان أكثر انتماء للمجال العام وأكثر ارتباطًا به، كلما اتسعت مساحة مسئوليته الاجتماعية بصورة واضحة.

و- أن المسئولية الاجتماعية لا تختلف بين المجتمعات، فكل الأفراد لديهم مسئولية اجتماعية تجاه المجتمع.

ز- أن المسئولية الاجتماعية تميل إلى الاتساع، فهناك دوائر متتابعة للمسئولية، ابتداء من مسئولية الفرد في نطاق الأسرة وحتى مسئوليته كفرد في هذا العالم. (٢٨)

ح- تميز بنية المسئولية الاجتماعية بالتوازن بين الحقوق والواجبات. (٢٩)

ط- أن الوازع الأخلاقي يعد أحد الخصائص الأساسية للمسئولية الاجتماعية، ويرجع ذلك إلي أن سلوك الفرد والأدوار التي يؤديها في مختلف المجالات الاجتماعية تكون موجهة من خلال منظومة القيم كموجه ثقافي عام، والمبادئ التي تغرس فيه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لتشكل ضميره الداخلي، الذي يدفعه إلي أداء أدواره أو مسئولياته الاجتماعية حسبما يتطلب المجتمع ذلك.

*** تحديات المسئولية الاجتماعية :**

أ- **غياب ثقافة المسئولية الاجتماعية:** فالمسئولية الاجتماعية هي توازن بين جناحي الواجبات والحقوق، والحالة الافتراضية أن يكون الفرد علي معرفة كاملة بواجباته وحقوقه في ضوء القيم والمبادئ المحفزة للقيام بمسئوليته الاجتماعية. وغياب دور هذه الثقافة في دفع كل الأطراف للوفاء بالتزاماتهم نحو المجتمع، نتيجة لعوامل مجتمعية؛ تؤدي إلى عزوف الفرد عن المسئولية الاجتماعية .

ب- **تشوه المعني الثقافي للمسئولية الاجتماعية،** فقد يدركها البعض من باب الواجبات التي ينبغي الوفاء بها، وقد يدركها البعض الآخر من مدخل الحقوق أي أن لهم علي الدولة حقوق ينبغي الوفاء بها.

ج- **انتشار ثقافة الفساد:** حيث تحصل بعض الفئات الاجتماعية علي حقوق أكثر مما تؤديه من واجبات، أو حتى تتخلي عن القيام بمسئولياتها الاجتماعية في مقابل فئات أخري، يقع عليها القيام بالواجبات المرتبطة بمسئولياتهم الاجتماعية دون حصولهم علي الحقوق التي ينبغي الحصول عليها.

د- قلة الخبرات العلمية والمهنية والشخصية.

ه- وجود أفكار واتجاهات متطرفة أو انعزالية؛ نتيجة غياب الوعي وضعف الانتماء والولاء للوطن .

و- **تخلي مؤسسات التنشئة عن أدوارها اتجاه مسئولياتها الاجتماعية:** وتتمثل في الأسرة والمؤسسة التعليمية والإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وجميعها مؤسسات بها خلل واضح في أداء الأدوار والواجبات المنوط بها اتجاه أعضائهم وإشباع احتياجاتهم، وتخليهم عن المسئولية الاجتماعية اتجاههم.فضلاً عن تشوه المعرفة الحقيقية للمسئولية الاجتماعية ما بين الحقوق والواجبات،مما يؤدي إلى انتشار الفردية وسعي الفرد لتحقيق مصالح خاصة دون الاهتمام بالسعي لإنجاز المصالح العامة. (٣٠)

ز- **عدم وفاء الفاعلين بمسئولياتهم الاجتماعية:** ومن أبرز هؤلاء الفاعلين:الدولة، والتي أصبحت عاجزة في عصر العولمة عن تلبية متطلبات الأفراد الأساسية، بما يؤمن حصولهم علي حقوقهم، ومن ثم إخلالها بمسئولياتها الاجتماعية. (٣١)

٢) مفهوم عضو هيئة التدريس :

هو الفرد المكلف بالإشراف على سير العملية التعليمية بالكلية ومتابعة تطوير خطط البرامج في مجالات الخدمات التعليمية المساعدة وتنفيذها، وتحقيق الأهداف المحددة لها. أو هو الفرد المؤهل علميًا ومهاريًا للقيام بواجباته ومسئولياته نحو:

- **المعرفة:** حفظاً وتنمية وتطويراً ومتابعة وتطبيقاً.
- **التدريس :** تأهيلاً لإعداد الكوادر البشرية إعداداً متميزاً .
- **البحث :** مساهمة في رفع المستوى العلمي في تخصصه ومحيطه .
- **القيم الدينية والخلقية :** محافظة على أصالتها وثرائها قدوة وسلوكاً.

وقد صاغ البحث الراهن تعريفًا إجرائيا لعضو هيئة التدريس بأنه الشخص الذي يتمتع بمؤهلات علمية وشخصية تمكنه من القيام بأدواره المهنية والاجتماعية المسئول عنها بشكل رسمي أو تطوعي من أجل إرساء القيم العلمية والاجتماعية للطلاب وتدعيمها من أجل استقرار المجتمع وتقدمه .

*** السمات الشخصية والعلمية التي يجب أن يتحلى بها عضو هيئة التدريس:**

أ- التمتع بالصفات الجسدية اللازمة للعمل: (قدرة بدنية، قدرة عصبية، تحمل، نشاط، حيوية).

ب- سرعة التفكير، وحسن التصرف في المواقف المختلفة ، واللباقة والقدرة على التعبير الواضح .

ج- الثقة بالنفس والتحمس لتنفيذ العمل والقدرة على تحمل المسئولية، والقيادة والريادة والابتكار والإقناع.

د- الموضوعية والعدالة في تقويم أداء الطلبة وعدم التحيز.

ه- القدرة علي التغيير الإيجابي في المجتمع مع سعة الأفق والذكاء والميل لمواكبة كل جديد في التعليم والعلم.

و- التحلي بالأخلاق والاستقامة والأمانة والإخلاص والانسجام مع الذات في السلوك والرقابة الذاتية .

ز- العمل ضمن أهداف المقرر الدراسي ومخرجاته، واستخدام طرق وأساليب تدريس متطورة تتناسب مع متطلبات كل مقرر دراسي، مع ربط موضوع المحاضرة بالواقع .

ح- استخدام أسلوب الحوار و المناقشة ومهارة النقد، وحرية التعبير عن الرأي لدى الطلاب.

ط- المشاركة بالأبحاث في المؤتمرات والندوات بما يخدم تطوير التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع المحلي.

ي- الحرص على التطوير الذاتي؛ لمواجهة التطورات العلمية الحديثة، والاستفادة منها .

أما عن مفهوم الجامعة فهي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب.[٣٢] كما تعرف على أنها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها. [٣٣] وفي هذا التعريف تأكيد على أهم الأدوار والوظائف والمسئوليات التي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع، وهي البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع وتدعيم الأمن الفكري للأفراد .

*** أهداف الجامعة [٣٤] :**

- أهداف معرفية : وهى تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا .
- أهداف اقتصادية: والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من ثروات بشرية ومادية وفنية للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات.
- أهداف اجتماعية: والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية. [٣٥]

*** دور الجامعة في المجتمع:**

إن اتصال الجامعات بمجتمعها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أصبح أمر ضروري تفرضه المتغيرات المعاصرة،كما أن عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية، ويجب أن يراعى ذلك عند اختياره وإعداده وتقويمه، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهذه الأدوار على الوجه الأمثل واقتراح الحلول لتلك المعوقات بهدف تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات في مجال

خدمة المجتمع. [٣٦] والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة. ويرى البعض أن غاية الجامعة هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها، حيث إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها، تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه [٣٧]. وتتمثل أهم أدوار الجامعة فيما يلي :

أ- إعداد العنصر البشرى القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر .

ب- إتاحة الفرص لهيئة التدريس من ذوى الخبرة للاستفادة بهم في مختلف قطاعات المجتمع.

ج- البحوث والمؤتمرات والاستشارات العلمية التي تسهم في تقدم المجتمع وحل مشكلاته.

د- نشر العلم والمعرفة وتقديم برامج تثقيفية من خلال الندوات والمحاضرات، والتي ترفع من مستوى الطلاب الثقافي وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم.[٣٨]

*** أدوار عضو هيئة التدريس ومسئولياته :**

يتعاظم دور الفرد عندما يكون هو من يبني العقول وينشئ الأجيال ويهذب الأخلاق ويوجه السلوك، ويساهم في وضع لبنات المجتمع وتنميته والرقي بأفراده ونشر الثقافة. وترتبط مهام عضو هيئة التدريس، بسماته الشخصية وما ينبغي أن يتحلى به من أمانة علمية وخلقية ويجسدها عمليا وينطوي تحت مفهوم الأمانة الشيء الكثير فمن الأمانة العلمية التحضير الجيد للدرس وتقديمه بصورة مبسطة للطالب والمحافظة على وقت المحاضرة وعدم التهاون في وقت الطالب وكذلك مراعاة العدل بين الطلاب، وأن ينقل لطلابه أحدث ما توصل إليه العلم في مجال تخصصه ويثير في طلابه حب العلم والمعرفة والتفكير العلمي الإبداعي، وأن يكون حليما صبورا عليهم رفيقا في التعامل معهم، يبني شخصياتهم في الوقت الذي يبني فيه عقولهم وأن يكون قدوة حسنة لهم، ليحتل مساحة كبيرة في ذاكرتهم يحتفظون فيها له بكل التقدير والامتنان على ما قدمه لهم، والالتزام بقواعد السلوك والآداب، وأن يترفع عن كل ما هو مخل بشرف مهنة التدريس. وينبغي أن يحرص على تطوير ذاته وتحصيله العلمي وأن يكون متميزا في مجال تخصصه،وأن يزرع في طلابه

حب القراءة الهادفة والتمحيص والتفكير العلمي. كما أن من أبرز مهام عضو هيئة التدريس فيما يلي:

أ- أدواره تجاه طلابه، وتشتمل التدريس والتقويم والتوجيه، والإشراف على بحوث الطلبة ودراساتهم سواء في المرحلة الجامعية الأولى أو المراحل التالية، وتيسير وتسهيل عملية التعلم، وإعداد المواد التعليمية.

ب- أدواره تجاه المؤسسة التي يعمل بها،وتشتمل العمليات الإدارية،كالمشاركة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وتخطيط البرامج والمشاركة في الاجتماعات واللجان المتخصصة.

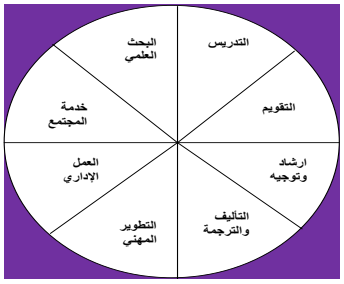

ج- أدواره تجاه المجتمع المحيط به، وتشمل خدمة المؤسسات ذات العلاقة في المجتمع المحلي ونشر الثقافة، وتقديم الاستشارات، وإجراء الدراسات التي تعالج المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وتدعيم علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع المحلي، وتفعيل دور المؤسسات الحكومية والأهلية في خدمة الطلاب.

د- أدواره تجاه نفسه، وتشمل سعيه نحو رفع مستوى تأهيله، وتطوير ذاته مهنياً من خلال الإطلاع والبحث، والمشاركة في المؤتمرات، وتنظيم الزيارات، وحضور حلقات النقاش، والدورات التدريبية، وتبادل الزيارات مع زملاء في الجامعات الأخرى.

٣) الأمن الفكري:

الأمن في اللُّغة:هو سكون القلب واطمئنانه بعدم وجود مكروه وتوقعه.وقال الراغب: "أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف.والأمن والأمانة والأمان في الأصل مصادر.[٣٩] والأمن الفكري في اللغة: الفكر هو إعمال الخاطر في الشيء وقال الأزهري: (التَّفَكُّرُ: اسم للتَّفكير، ويقولون:فكَّرَ في أمره،وتفكَّرَ، ورجل فِكِّير، كثير الإقبال على التّفكُّر. [٤٠] ويعرف الأمن الفكري بأنه سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطية، والاعتدال، في فهمه للأمور، وتصوُّره للكون بما يؤول به إلى الغلو والتنطُّع [٤١]. أو هو الاطمئنان إلى سلامة الفكر من الانحراف الذي يشكّلُ تهديداً للأمن الوطني ؛ مما يؤدي إلى حفظ النظام العام وتحقيق الأمن والطمأنينة والاستقرار في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من مقومات الأمن الوطني الفكرية، والعقدية، والثقافية، والأخلاقية، والأمنية "[٤٢].

وقد صاغ الباحث تعريفًا إجرائيا للأمن الفكري بأنه تمسك الطلاب بالمحافظة على المكونات الثقافية والأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة، وحماية الهوية الثقافية من الاختراق أو الاحتواء من الخارج،والحفاظ على العقل من الاحتواء الخارجي وصيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من الانحراف والتطرف والتعصب الفكري».

*** مصادر تهديد الأمن الفكري :**

لقد تعددت مصادر تهديد الأمن الفكري، وتنحصر في ثلاث مستويات أساسية ، هي :

أ- على مستوى الفرد: وقد ترجع إلى غياب الوعي لدى الفرد ، أو قصور في شخصيته، كالتمرد والانعزالية والميل إلى العنف والتعصب وضعف الشخصية الناتج عن سوء في مستوى أساليب التنشئة الاجتماعية .

ب- على مستوى الجماعة: وقد يرجع إلى تأثر الفرد بالوسط الاجتماعي المحيط به، كالعادات والتقاليد غير السوية المحيطة به ، أو جماعة الرفاق .

ج- على مستوى المجتمع ككل: وقد يرجع إلى غياب دور الدولة في توفير تعليم ملائم أو تلبية متطلبات الفرد من عمل أو مسكن أو مرافق ملائمة، وسوء استخدام التقنيات الحديثة كالانترنت والمحمول وشبكات التواصل الاجتماعي وضعف المستوى الإعلامي (المقرؤ والمسموع والمرئي)،.. وغيرهما .

*** مراحل تحقيق الأمن الفكري :**

إن تحقيق الأمن الفكري يتطلب وضع استراتيجية اجتماعية متكاملة أمراً ملحاً لكي يحافظ علي عقول الشباب وغيرهم من الغزو الفكري وتحصينهم ثقافياً، ولاسيما حول كيفيّة التعامل مع وسائل اتّصال متطوّرة مثل الشبكة العنكبوتيّة (الإنترنت)، وتذويدهم بصحيح المعلومات التي ترفع لديهم الوعي الأمني والثقافي من خلال تقديم التعليمات والإرشادات له، والتعرّف على طرق الوقاية التي تجنّبه من الانحرافات الفكرية.(٤٣) وتتمثل أهم مراحل تحقيق الأمن الفكري فيما يلي:

١) مرحلة الوقاية من الانحراف الفكري ابتداء. ٢) مرحلة المناقشة والحوار.

٣) مرحلة المساءلة والمحاسبة. ٤) مرحلة التقـــــويم .

٥) مرحلة العلاج والإصلاح.

المحور الرابع : التوجه النظري للبحث:

نظرًا لأن موضوع البحث الراهن يحاول الكشف عن أدوار أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في تحقيق الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث من منطلق مسئوليتهم الاجتماعية (الطوعية والإجبارية بحكم مكانتهم المهنية والتعليمية) فإن هذا الكلام أقرب ما تتعرض له نظريات المسئولية الاجتماعية والنسق والدور الاجتماعي، ولذا فقد تم اختيارهم وجعلهم كموجه نظري للبحث، لاهتمامهم بدراسة أهمية الأدوار التي يقوم بها الأفراد في تحقيق الانسجام والاستقرار والتكامل بين أعضاء المجتمع، وبخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على التراث الثقافي التي تحدد هوية المجتمع وتمنع اختراقه فكريًا وأمنيًا من خلال تنظيمات داخلية أو خارجية تسعى إلى زعزعة استقرار المجتمع وتهدد أمنه واستقراره عن طريق تصدير أفكار تدعو إلى العنف والتعصب والتطرف واللامبالاة .. وكلها عوامل تهدد استقرار المجتمع وتقدمه.

ويترتب علي تحديد المسئولية والاختصاص نتائج أهمها:

١- زيادة استيعاب أعضاء التنظيم لقواعده ومعاييره وأن هذه القواعد توضع لكي تضمن أهداف معينة تنطوي علي قيم مستقلة عن أهداف التنظيم.
٢- تعد المسئولية الاجتماعية بنية من الواجبات والحقوق تحدد السلوك الذي ينبغي أن يطرقه الفرد تجاه المجتمع. ونجد أن المجتمع هو هدف ونطاق فاعلية المسئولية الاجتماعية. فالمجتمع يشكل الإطار الشامل الذي تسعي كافة الأطراف لأداء مسئولياتها الاجتماعية بهدف تأكيد بقائه واستقراره. (٤٤)
٣- تعد المسئولية الاجتماعية واحدة من دعائم الحياة المجتمعية المهمة، فهي وسيلة للتقدم الفردي والجماعي فقيمة الفرد تقاس بمدي تحمله للمسئولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين،وبما أن دور التعليم يمثل أحد المسارات المتاحة لإعداد وتنشئة الفرد وتنمية مهاراته الاجتماعية فهو بذلك يمثل جوهر المسئولية الاجتماعية فالتعليم يشكل الأساس الذي تبني عليه الأمم والشعوب القلعة المنيعة التي تتحصن بها هذه الأمم علي مختلف ثقافاتها. (٤٥) وعدم قيام المؤسسات التعليمية بمسئوليتها الاجتماعية وأدوارها المهنية ينجم عنها العديد من التهديدات،كاختلال الفكر وانحرافه الذي يؤدي إلي اختلال الأمن بمختلف جوانبه، من خلال انتهاج السلوك المنحرف وشيوع الجريمة.وهنا يقع علي عاتق

الجامعات تحقيق الأمن الفكري للطلاب للوقاية من الانحراف والتطرف والعنف. (٤٦)

ولعل اختيار تلك النظريات يرجع إلي الأسباب الآتية :

١- أن الاتجاه البنائي الوظيفي يعد إطارًا فكريا وتوجها نظريًا قدم تحليلات موضوعية وعلمية، مستندة إلي دراسات سوسيولوجية وميدانية فعلية، وأنه يعالج تنظيمات اجتماعية واقعية، متمثلة في مؤسسات القطاع العام. (٤٧) ولذا سلط الباحث الضوء علي إسهامات البنائية الوظيفية في إثراء الفكر التنظيمي من خلال أراء وإسهامات روادها، من أجل مزيد من فهم البناء التنظيمي والعلاقات داخل التنظيم والقواعد المنظمة لهذه العلاقة. وذلك من أجل التنظير لقضايا البحث الراهن.

٢- ينظر لمكونات بنية المسئولية الاجتماعية باعتباره متغيرا واقعيا له مفهومه الذي يرمز إليه. والمتغير بطبيعته هو عنصر له بناء ووظيفة،كما أن هناك شروط تنظم فاعليته، وتضبط تفاعله مع مختلف المتغيرات الأخرى المشكلة لبناء المجتمع.وأهم عناصر بناء المسئولية الاجتماعية: الاهتمام بالجماعة وبالهدف، والحرية والقدرة علي المشاركة والفهم، والإرادة التي تدفع الفرد للقيام بمسئوليته بصورة طوعية.(٤٨)

٣- أن المجتمع هو الذي يتولى تعيين المسئولية الاجتماعية وتحديد طبيعتها، فالدور ينجز في ظل المواقف التي يتعرض لها الفرد والتي تتطلب منه توافر الفهم الكامل لطبيعة وحدود المسئولية التي عينت له، والعمل وفقا لمتطلباتها. واستنادًا إلى ذلك فإن نسق الثقافة والقيم في المجتمع هو الذي يتضمن تحديد طبيعة المسئولية الاجتماعية، التي ينبغي أن يقوم بها الفرد استنادا إلي المكانة التي يشغلها والأدوار التي يقوم بها.وهي وظائف أو غايات ذات طبيعة اجتماعية.(٤٩)

٤- يحدد النسق العام مجموعة القواعد التي تضبط وفاء الأفراد بمسئولياتهم الاجتماعية، ثم يقرر الجزاء الاجتماعي المرتبط بطبيعة ومستوي وفاء الفاعل بالمسئولية المعينة له (٥٠) ويذهب هذا الموقف إلي التأكيد علي مسألتين، الأولي أنه إذا كان نسق الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة في هذا النسق متماسكاً، فإن تعيين المسئولية وتحديد حدودها، والجزاءات المرتبطة بها يصبح أكثر وضوحاً، وإذا كان نسق الثقافة والقيم هشًا، فإنه قد لا يعاقب علي عدم وفاء بعض الأفراد بمسئولياتهم الاجتماعية، وبذلك يتهدد وجود المجتمع وتتآكل فاعليته. وتذهب المسألة الثانية، إلي

أنه برغم أن هذا الاتجاه يري أن المجتمع هو مصدر المسئولية الاجتماعية للفرد، إلا أنه لا يحرم الإنسان من المشاركة في بناء نسيج مسئوليته، وإلا تحول فعله وسلوكه في نطاق هذه المسئولية ليصبح ذو طبيعة ميكانيكية لا عقلانية، وهنا تفتقد المسئولية طابعها الإنساني. ولذا فإن المسئولية الاجتماعية للفرد تسترد عقلانيتها إذا أدرك مدي ارتباط مسئوليته بمسئوليات الآخرين في المجتمع. (٥١)

٥- تعد الحرية مصدراً ومكونا محوريا من مكونات المسئولية الاجتماعية،بمعنى قدرة الفرد علي الاختيار والمفاضلة بين الأمور، وشعوره بقيمته وأهميته لتحمل نتائج أفعاله. وهذا يعني أن الفرد لا يكون مسئولاً مسئولية كاملة في حالة قيامه ببعض الأفعال التي أنجزها في ظل ضغوط داخلية أو خارجية. فالقوة التي قد تفرض علي الشخص القيام بأدوار وجهود معينة تقود إلي تآكل مسئوليته عن أفعاله. (٥٢)

٦- إن المسئولية الاجتماعية هي عبارة عن عملية تبادل متوازنة بين الحقوق والواجبات، كلاهما يتبادل مع الآخر قيمًا، ذات طبيعة مادية أو معنوية، وهو ما يشير إلي أن كلاهما لديه مسئولية اجتماعية تجاه الآخر. وأنه إذا قام أحد الأطراف بمسئوليته الاجتماعية فسيحصل في المقابل علي حقوقه.

٧- أن العوامل التي تؤدي إلي الخلل داخل الأنساق المختلفة للمجتمع هي نتيجة لغياب الدور أو خلل في تناسب الحقوق والواجبات داخل النسق أو لبعض أجزائه داخل محيط منظومة التعليم العالي بوصفها نسقًا، يجب أن تأخذ في اعتبارها التساند بين الأبعاد التالية: الجامعة، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وعلاقات العمل بين أعضاء التنظيم، والمحتوى التعليمي وأساليب تدريسه، وأن طبيعة هذه العلاقات هي التي تحدد استقرار النسق وبقائه واستقراره.

وفي ضوء رؤية "بارسونز" للتنظيم علي أنه نسق يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية، التي تعمل معاً عن طريق مجموعة من الآليات والخطط والمعايير من أجل الحفاظ علي النسق العام وهو المجتمع. ويمكن اعتبار التنظيمات ـ محل البحث ـ أنساق لها أهداف واضحة، تسعي إلي تحقيقها عن طريق الاعتماد علي مكونات الوحدات التنظيمية بمجتمع البحث، والتي تعد أنساقاً فرعية مثل إدارة الجامعة، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والمقررات الدراسية وأساليب تدريسها، وطبيعة العلاقات التي تربط تلك

الوحدات، وتوزيع المهام والأدوار والمسئوليات في إطار من التعاون والحرية والعدالة والتشجيع المادي والمعنوي.

ولذا يمكن تحقيق أهداف الجامعة ورسالتها ومسئولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع من جهة، وتحقيق الأمن الفكري للطلاب من جهة أخرى، مع من خلال الحفاظ علي الانسجام والتساند بين أعضاء التنظيم من خلال توفير الامكانات المادية والمعنوية والفنية لباقي أعضاء التنظيم وتوفير اتخاذ القرارات المنفذة لسياسة التنظيم؛ لتحقيق أهداف التنظيم، واتخاذ الآليات الملائمة لتنفيذها في ضوء الحقوق والواجبات والقواعد التي تنظم العلاقات بين أعضاء التنظيم، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وما يتسمون به من سمات علمية وأخلاقية تمكنهم من القيام بأدوارهم ومسئولياتهم على الوجه الأكمل، والطلاب وتطلعاتهم واتجاهاتهم ودوافعهم من التعليم وخدمة المجتمع، والمقررات التعليمية وأساليب تدريسها، وطبيعة العلاقات التي تربط تلك الوحدات ، والتساند مع كل وحدات التنظيم عن طريق إسهاماتهم في تحقيق متطلب التكامل بصورة رئيسة ومتطلب التكيف بصورة فرعية, عن طريق سياسات العمل والبرامج والأنشطة التي تهدف إلي مساعدة أعضاء التنظيم علي تحقيق رؤية الجامعة ورسالتها بما يتلاءم مع تحقيق الأمن الفكري للطلاب .

*** القضايا النظرية التي تشكل التوجه النظري :**

استنادا إلى نظريات النسق والدور الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية فقد صاغ الباحث أبرز القضايا النظرية التي تشكل التوجه النظري للبحث الراهن ، وتتمثل هذه القضايا فيما يلي :

١- يمكن النظر لمكونات بنية المسئولية الاجتماعية باعتباره متغيرًا واقعيًا له بناء ووظيفة،كما أن هناك شروط أساسية تنظم فاعليته، وتضبط تفاعله مع مختلف المتغيرات الأخرى المشكلة لبناء المجتمع.
٢- أن أهم عناصر المسئولية الاجتماعية هو الاهتمام بالجماعة والهدف،والحرية والقدرة علي المشاركة والفهم، والإرادة التي تدفع الفرد للقيام بمسئوليته بصورة طوعية وليست مفروضة. فالفرد لا يكون مسئولاً مسئولية كاملة في حالة قيامه ببعض الأفعال التي أنجزها في ظل ضغوط داخلية أو خارجية.
٣- تقع مسئولية اجتماعية علي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمجتمع البحث وأدوار مهنية وتطوعية اتجاه تعزيز الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث.

٤- لكي يقوم أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمجتمع البحث بأدوارهم ومسئولياتهم الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري للطلاب لابد من أن تتوافر لهم كل المقومات المادية والفنية والإدارية التي تتيح لهم القيام بهذا الدور بشكل فعال.

٥- لكي يتحقق الأمن الفكري للطلاب لابد أن تلبي الدولة متطلبات وتطلعات أفرادها .

٦- إن قيام الفرد بأدواره المختلفة ومسئوليته الاجتماعية، يصبح مطلبًا أو إلزامًا اجتماعيا عليه الوفاء بها وبذلك ينسق حركة المجتمع ويدعمها، وإذا خالف مسئوليته الاجتماعية، فقد يستوجب عقاب المجتمع.

٧- إن المسئولية الاجتماعية هي عبارة عن عملية تبادل متوازنة بين الحقوق والواجبات، وفي هذا الإطار نجد أن للمسئولية الاجتماعية طرفين،كلاهما يتبادل مع الآخر قيمًا، ذات طبيعة مادية أو معنوية، وأن عدم وفاء أي من الأطراف بالتزاماته، سواء كانت حقوق أو واجبات، من شأنه أن يدفع الطرف الآخر إلي الإخلال بالتزاماته في المقابل أو علي الأقل عدم الوفاء بها في الحدود المثلي.وهو ما يؤدي بالمسئولية الاجتماعية إلي أن تعيش حالة أزمة، ومن ثم التأثير علي الاستقرار الاجتماعي.

٨- يقوم به أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعة من ممارسة لأداء أدوارهم المهنية فتتحقق بذلك وظيفتان أساسيتان، الأولى وظيفة علنية أو ظاهرة (الوظيفية المهنية)، وهي التدريس والمحاضرات العلمية، غير أن هذه الممارسات تعزز القيم الجامعية كالتعاون والتضامن والتنافس والوعي والفكر، وتسهم في تحقيق الأمن الفكري والعلمي، وتلك هي الوظيفة الكامنة، أو المستترة.

٩- أن عدم أداء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمجتمع البحث لأدوارهم ومسئولياتهم المهنية والاجتماعية في تحقيق الأمن الفكري للطلاب قد ينجم عنه العديد من الانحرافات الفكرية للطلاب ، الأمر الذي يدفعه إلى الاعتماد على مصادر مجهولة للمعرفة والبحث عن طرق تساعده على تحقيق حاجاته بصرف النظر عن توافقها مع المجتمع، مما قد يؤثر على فكره وتجعله يقدم على العنف والتطرف الفكري والجريمة وهدم القيم والمعايير الاجتماعية، ومن ثم تهديد أمن المجتمع واستقراره.

مما سبق، يمكن استعراض أهم القضايا النظرية لنظريات النسق والدور الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية فيما يلي:

١- دراسة العلاقة بين الفرد والمجتمع والعلم.
٢- أن هناك علاقة دينامية بين الأنساق الفرعية المكونة للتنظيم كنسق اجتماعي .
٣- دراسة العلاقات المتبادلة بين التنظيم والبيئة الخارجية باعتبار أن التنظيم يعد نسقا مفتوحا.
٤- أن نجاح التنظيم في تحقيق هدفه يعتمد علي مدي التوافق المستمر الذي يحققه بين الحاجات الإنسانية وأداء مهام التنظيم، ويمثل هذا الهدف أهم المهام الأساسية التي يجب علي التنظيم القيام بها، حتى يضمن بقاءه واستمراريته . (٥٣)
٥- تعتمد المسئولية الاجتماعية على مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين أعضاء التنظيم فيما بينهم .
٦- أن أي خلل يحدث في إعطاء أي من أطراف المجتمع لحقوقه أو عدم قيام أيهم بأدواره ومهامه ومسئولياته سيؤدي إلى خلل في وظيفة المجتمع وبنيته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

وبناء علي ما سبق فإن القضايا التي تشكل التوجه النظري للبحث تتمثل في:

١- **القضية الأولي :** أن الدولة والجامعة وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والطلاب بمجتمع البحث هم أنساق فرعية داخل النسق العام وهو المجتمع ، ويقومون بمجموعة من الأدوار والمهام والمسئوليات الاجتماعية من أجل استقرار المجتمع وتطوره.
٢- القضية الثانية:لكي يقوم أعضاء التنظيم بأداء أدوارهم ومسئولياتهم اتجاه المجتمع لابد من توافر مجموعة من المقومات المادية والفنية والمعنوية والثقافية التي تمكنهم من القيام بتلك الأدوار والمسئوليات على الوجه الأكمل .
٣- **القضية الثالثة :** أن حدوث خلل في أداء وظيفة أي عضو من أعضاء التنظيم سيؤثر على باقي أعضاء التنظيم ، ومن ثم سيؤثر على تحقيق الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث .
٤- **القضية الرابعة:** إن تحقيق الأمن الفكري للطلاب يستلزم التساند والتضامن والتعاون بين الدولة والجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب من منطلق المسئولية الاجتماعية اتجاه المجتمع وتطوره.

المحور الخامس: الدراسات السابقة :

تعد المسئولية الاجتماعية من القضايا الرئيسة التي أثارت اهتمام الباحثين والدارسين في التنظيمات على اختلاف أشكالها وطبيعة ملكيتها.(٥٤) وقد كان الاعتقاد سائدًا بأن منظمات القطاع العام هي فقط التي تتحمل جانب المسئولية الاجتماعية، إلا أنه مع تعدد أدوار الدولة وكثرة منظمات القطاع الخاص وزيادة عدد العاملين فيها وارتفاع الأرباح التي تحققها، فرض دورًا اجتماعيًا جديدًا لهذا القطاع للتعويض عن تضاؤل دور القطاع العام، حتى صار مفهوم المسئولية الاجتماعية يحظى بشمولية أعضاء المجتمع، بحسب دور كل عضو من أعضائه في المساهمة على بقاء النسق الاجتماعي (المجتمع) واستقراره ، والعمل على تقدمه وتطوره.

ومن هذا المنطلق فقد أفرد الباحثين والمتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاقتصاد على وجه الخصوص اهتماماتهم في دراسة المسئولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية،كدراسة الخاجة (٥٥)، التي استهدفت التعرف على برامج المسئولية الاجتماعية لدى عينة من المؤسسات بدولة الإمارات، ومدى قدرتها على تكييف أهدافها مع الأهداف العامة في المجتمع، واعتمدت على المنهج الوصفي،وتطبيق المقابلة الشخصية على ٥٠منشأة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها: أن المؤسسات في الإمارات تقوم بأعمال اجتماعية متنوعة منها الرياضية والتعليمية والصحية والثقافية والبيئية والدينية والفنية، وتدل هذه النتيجة على وعي المؤسسات في الإمارات والمسئولين عليها بمفهوم المسئولية الاجتماعية ومجالات تطبيقها. في حين كشفت دراسة نوال ضيافي(٥٦)عن أهمية التزام المؤسسة بمسئوليتها الاجتماعية اتجاه مواردها البشرية باعتبارها من أهم مقومات النجاح والارتقاء، والربط بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة والعمال ، وخاصة المؤسسات الوطنية ذات الطابع الخاص، وتوعيتها بأهمية تبنيها نظراً لمساهمتها في تطوير المجتمع ومعالجة مشاكله، وأهمية الالتزام بها نظراً لمساهمتها في خلق مجتمع داخلي متماسك. أما دراسة سمر عطا الله& خلود الفليت (٥٧)، فقد هدفت إلى التعرف على مدى التزام القطاع المصرفي الفلسطيني بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع الفلسطيني. وقد توصلت إلى عدة نتائج منها للمؤسسة المصرفية الفلسطينية دور ملموس في تحملها للمسئولية الاجتماعية التنموية يتمثل في تقديمها الدعم للقطاع الخاص، كما تتعاون المؤسسة المصرفية الفلسطينية بشكل كبير مع عملائها ومقترضيها وتعتبر ذلك مظهر من مظاهر تحملها لمسئوليتها الاجتماعية، وأن

لـلإدارة العليـا فـي المؤسسـة المصـرفية الفلسـطينية دور فـي تعزيـز المسـئولية الاجتماعية.

وبـنفس القدر مـن الاهتمـام، حظـي موضـوع المسئولية الاجتماعيـة فـي مجـال التعلـيم بمختلـف مراحلـه اهتمـام عـدد لـيس بالقليـل مـن البـاحثين والمتخصصين، كدراسة حميدة [٥٨] التي هدفت إلى التعرف على مكونات قيمة المسئولية الاجتماعية، وكذلك الكشف عن مدى توافر مكونات قيمة المسئولية الاجتماعية في محتوى مقررات التاريخ لطلاب شعبة التاريخ بكلية التربية . واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى، والمنهج شبه التجريبي، وتطبيق مقياس المسئولية الاجتماعية على عينة ١٨٠طالباً وطالبة. ومن أهم نتائج الدراسة أهمية مقررات التاريخ التي يدرسها الطلاب في إكسابهم قيمة المسئولية الاجتماعية من خلال أثر محتوى كتب التاريخ التي يدرسونها. أما دراسة عبد الله[٥٩] فقد ربطت دور المعسكرات الترويحية بتنمية المسئولية الاجتماعية وتوطيد الصلة بين أعضاء هيئة التدريس وطالبات الجامعة .وتم استخدام كل من المنهج الوصفي والمنهج التجريبي، وتم تطبيق مقياس المسئولية الاجتماعية ومقياس دور المعسكرات الترويحية على عينة بلغ قوامها ١٣٠ مفردة من طالبات قسم تربية الطفل بكلية البنات جامعة عين شمس. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود دور ايجابي للمعسكرات الترويحية في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طالبات الجامعة، في توطيد الصلة بين أعضاء هيئة التدريس والطالبات.في حين كشفت دراسة سكران [٦٠] عن مدى مساهمة العلاج المعرفي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة .وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج شبه التجريبي على مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة، وتطبيق المقابلات الفردية والمشتركة ومقياس المسئولية الاجتماعية على عينة بلغ قوامها ٢٠ مفردة من المتقدمين للحصول على تكافل اجتماعي من قسم رعاية الشباب لعام ٢٠٠٢- ٢٠٠٣. وأسفرت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد المجموعة التجريبية دون أفراد الضابطة.

كما تعد دراسة ندى باقر [٦١]من أكثر الدراسات صلة بموضوع البحث الراهن والتي ربطت بين المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية ، والتي استهدفت قياس المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس ، والتعرف على دلالة الفروق في المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير الجنس، وكذلك قياس الأداء الوظيفي لدى أعضاء الهيئة التدريسية وإيجاد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء الوظيفي لدى أعضاء الهيئة التدريسية. أما دراسة يعقوب عادل وآخرون[٦٢] فقد

كشفت درجة تحمّل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي ، والتعرف عن آليات تطبيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات . وانطلاقاً من وظائف الجامعة وتفاعلاتها فإن المسؤولية المجتمعية لعضو هيئة التدريس ذات أبعاد ومضامين أخلاقية واجتماعية ووطنية وإنسانية، وتقتضي من كل واحد منهم القيام بواجباته على أكمل وجه في التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي وتنميته .كما أن مشاركة المواطنين ولاسيما الفاعلون منهم مثل أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في تحديد أولويات الدراسات والأبحاث تنطوي على عدد من المكاسب والإيجابيات للباحثين والمجتمع على حد سواء مثل :تعزيز قيم المشاركة، والتفاعل، والحوار، والإحساس بالمسؤولية، والشعور بالانتماء .ومن هنا فإن إشراك المواطنين في عملية البحث العلمي سيعمق شعورهم بالانتماء إلى المجتمع، ويجسد قيم المواطنة والمسئولية.

وقد أشار رحال[٦٣]أنه يجب ألاّ يُغفل دور طلبة الجامعة في تحمّلهم للمسؤولية المجتمعية، إذ عليهم أن يفكروا فيما يحدث، وفي أي شيء يقومون به ، وليس النظر فقط لاحتياجات المجتمع الفورية أو المستعجلة، وكذلك فهم الثقافات المختلفة وتعدد الثقافات، إذ يجب تشجيع هذا الأمر من خلال المقررات الدراسية، ورفع مستوى الوعي وتنمية الفكر للطلاب، وتشجيعهم على برامج التبادل الثقافي مع البلدان الأكثر تقدماً حتى يصبحوا مواطنين فاعلين، وبالتالي يكونون مهيئين بشكل أفضل لخدمة المجتمع، وتوفير المساعدة للآخرين .كما يمكن أن يشارك طلبة الجامعات بعملية التنمية من خلال تطوعهم في المؤسسات الرسمية والأهلية، والقيام بأعمال تطوعية.

في حين أجرى عبد اللطيف[٦٤] دراسة بعنوان" :المسؤوليات الاجتماعية لجامعة الملك سعود تجاه المجتمع السعودي بهدف استعراض تجربة الجامعة في مجال قطاع البيئة وخدمة المجتمع، وعلى أهم البرامج والمشروعات التي تهدف إلى تنمية لشراكة المجتمعية وتعزيز دورها في مجال المسؤولية الاجتماعية، وإلقاء الضوء على أهم العوامل التي أدت إلى نجاح الجامعة، وإبراز الدور المنوط بها تجاه المجتمع السعودي ومؤسساته الحكومية . وخلصت الدراسة إلى :وجود عدة عوامل فردية ساعدت على إنجاح دور الجامعة في أداء دورها المجتمعي ومسؤولياتها الاجتماعية ومنها الشراكة بين الجامعة والحكومات والقطاع الخاص ورجال الأعمال والمجتمع المدني، وأن تتعدد مستويات الشراكة بين الجامعة وقطاعات المجتمع اقتصادياً ومجتمعياً ومالياً بهدف تلبية احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه الجامعة، وأن تكون

للجامعة برامج وأنشطة فعلية تعكس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، فللمسؤولية جانبها التطبيقي الذي تظهر آثاره في استفادة شرائح اجتماعية كبيرة في المجتمع من برامج الجامعة ومشروعاتها وأنشطتها الموجّهة لخدمة المجتمع وقطاعاته المختلفة.

أما نجادات[٦٥] فقد قام بدراسة بعنوان" :دور الجامعات الأردنية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والأمنية تجاه مجتمعاتهم "بهدف الكشف عن الأدوار الاجتماعية للجامعة في خدمة المجتمع، والتعرف إلى التحديات التي تواجه الأدوار الاجتماعية والأمنية للجامعة، والتعرف إلى المسؤوليات الاجتماعية والأمنية للجامعة، ودورها في الوقاية من الانحراف الفكري .وقد استخدم المنهج الوصفي في الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى أهميّة تفعيل دور الجامعة في تحمّل مسؤولياتها المجتمعيّة والأمنيّة.

كما استهدفت دراسة شقوارة [٦٦] التعرف على دور القيادة التحويليّة في تعزيز المسؤوليّة المجتمعيّة للجامعات الأردنيّة الخاصّة، ولتحقيق هدف الدراسة اختار الباحث عينة تكوّنت من ثلاث فئات؛ فئة القادة الإداريين في الجامعات الأردنيّة الخاصّة التي تكوّنت من١٥٣ مفردة من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والمديرين الفنيين، وفئة من قادة المجتمع قوامها ٢٠٠ مفردة، والفئة الثالثة تكونت من ٤٠ مفردة من القادة تم اختيارهم بطريقة عمدية. وقد كشفت النتائج عن الآتي: يتحمّل القادة الإداريّون في الجامعات الأردنية الخاصة المسؤوليّة المجتمعيّة بأبعادها الثلاثة (الاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي)بدرجة مرتفعة من وجهة نظرهم. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة لدرجة تحمّل المسؤولية المجتمعيّة تُعزى لمستوى القيادة من وجهة نظر القادة الإداريين في الجامعات الأردنية الخاصّة وقادة المجتمع المحلي.

وعن دور الإعلام في ترسيخ المسئولية الاجتماعية، تناولت عدة دراسات تناقش أهمية وسائل الإعلام في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى شباب الجامعة،كدراسة أسامة عبد السلام & عبد العزيز بن رشيد [٦٧] التي عكست دور القنوات الفضائية العربية في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى شباب جامعة حائل، ومعرفة وجهات نظرهم في القيم التي يتم تقديمها في برامج القنوات الفضائية العربية. وكانت أهم نتائج الدراسة أن هناك إدراك لعينة الدراسة للعديد من قيم المسئولية الاجتماعية التي تقدم خلال برامج القنوات الفضائية وفي مقدمتها قيمة مسئولية الفرد في المشاركة في المناسبات الاجتماعية.كما توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين الدوافع النفعية لمشاهدة العينة المدروسة للشباب السعودي للبرامج المرتبطة بالمسئولية الاجتماعية وبين كثافة

المشاهدة لمشاهدة هذه البرامج وطول فترة مشاهدة هذه البرامج واتجاه الشباب السعودي نحو المسئولية الاجتماعية التي تعرضها هذه البرامج وإدراكهم لمضمون هذه البرامج.

وعلى صعيد التراث النظري الأجنبي ، فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية ، فقد أجرت روز ماري كليف Rose mary Cliff [٦٨] دراسة في جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحديد أهم المشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس ومدى تأثر الاتجاه التعليمي والتربوي لديهم من خلال ما يقومون به من مهام وأعمال ومسئوليات بالجامعة، وأوضحت نتائج الدراسة أن من أبرز المشكلات التي تواجه هيئة التدريس هي: انعزالهم عن بعضهم البعض وفقدان العلاقات الاجتماعية، بالإضافة إلى انعزال هيئة التدريس عن إدارة الجامعة، كما برزت مشكلة التفاوت في أسلوب التعامل مع أعضاء هيئة التدريس من قبل إدارة الجامعة مما أدي إلى شعور البعض بالإحباط والفشل المعنوي لعدم عدالة الجامعة في التعامل ، وعدم تقديرها للجهود التي يقوم بأدائها أعضاء هيئة التدريس .

وهدفت دراسة أجراها Narwal [٦٩] إلى الكشف عن مبادرات المسؤولية الاجتماعية المتخذة من قبل قطاع البنوك الهندية, والتي من شانها أن تساعدهم في تعزيز أدائهم العام. وقد أظهرت الدراسة أن البنوك تمتلك وجهة نظر ايجابية حول مبادرات المسؤولية الاجتماعية, وقد ركزوا بشكل أساسي على التعليم, النمو المتوازن لطبقات المجتمع المختلفة, الصحة, فضلا عن التركيز الأهم لأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي ضمت رضا الزبون والتسويق البيئي.أما دراسة Martinek & others [٧٠]، فقد استهدفت نقل المسئولية الشخصية والاجتماعية للشباب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقييم برنامج التوجيه والإرشاد لطلاب المدارس الابتدائية من ذوي الاحتياجات الخاصة،والبرنامج يهدف إلى التأكيد على المسئولية الشخصية والاجتماعية، كضبط النفس، والاحترام، والجهد، والمشاركة، والتوجيه الذاتي، ومساعدة الآخرين. وتم التقييم من خلال مقابلات المعلمين والطلاب والدوريات الإرشادية، وتشير النتائج إلى أن هؤلاء الطلاب قادرين على تطبيق مهام الفصل الدراسي وبلوغ الهدف، ولكنهم كافحوا لنقل قيم أخرى إلى الصف.

*** تعقيب عام علي الدراسات السابقة :**

يتضح من خلال استقراء الدراسات السابقة ومن خلال ما سبق عرضه من دراسات عربية وأجنبية حول موضوع البحث الراهن استخلاص ما يلي :-

١- من حيث الأهداف: استهدفت بعض الدراسات التعرف على مفهوم المسئولية الاجتماعية ، في حين ركزت بعضها على الكشف عن أهمية المسئولية الاجتماعية في التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأدوار تلك التنظيمات في تنمية المسئولية الاجتماعية لأعضائها اتجاه المستفيدين منها. كما اقترحت بعضها وضع برنامج أو مقترح لتنمية المسئولية الاجتماعية في مختلف التنظيمات. وجميع تلك الدراسات لم يستهدف المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري للطلاب. ومن هنا يسعى هذا البحث لسد الفجوة البحثية للتراث النظري حول موضوع البحث .

٢- من حيث المنهج والأدوات:اتبعت غالبية الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي والتجريبي والمسح الاجتماعي.كما اعتمدت غالبيتها على صحيفة الاستبانة، والمقابلة، ومقاييس المسئولية الاجتماعية، ومراقبة الذات ، والدافع للإنجاز.

٣- هناك مجموعة من النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسات السابقة، يمكن إجمالها فيما يلي:

- أن هناك وعي كبير من جانب غالبية التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمفهوم المسئولية الاجتماعية، وأهمية التزام تلك التنظيمات بمسئوليتها الاجتماعية اتجاه أعضائها أو المستفيدين منها.
- أن القيادة الإدارية لها دور أساسي في تعزيز المسئولية الاجتماعية اتجاه أعضائها. كما أن لأساليب التنشئة الاجتماعية ، كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام .. وغيرها دور هام وحيوي في غرس مقومات المسئولية الاجتماعية لدى أعضاء المجتمع. كما أن لطلاب الجامعة دور هام في تحملهم للمسئولية المجتمعية من خلال حرصهم على فهم الثقافات المختلفة وتعددها، ورفع مستوى الوعي وتنمية أفكارهم من خلال توظيفهم لوسائل المعرفة المختلفة داخل محيط الجامعة وخارجها .

- أن تدعيم المسئولية الاجتماعية في نفوس الأفراد والجماعات على حد سواء تقتضي تلبية متطلبات شخصية واجتماعية لهم ، كالحرية والإنجاز وتحقيق المتطلبات المادية والاجتماعية المتعددة،وزيادة الاهتمام بالأنشطة الطلابية سواء الثقافية أو الرياضية أو الاجتماعية، الأمر الذي يسهم في زيادة المسئولية الاجتماعية لديهم، ويعزز من منظومة القيم الاجتماعية للمجتمع.

*** أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة :**

بالنظر إلي الدراسات السابقة نجد أن غالبية تلك الدراسات قد اتفقت مع البحث الراهن في أهمية المسئولية الاجتماعية في مختلف التنظيمات ـ وبخاصة التنظيمات الثقافية ـ المعنية بنشر الوعي والفكر البناء الذي يستهدف تنمية المجتمع وتطوره من جهة أو الحد من مشكلات العنف والتطرف والجريمة من جهة أخرى . كما اتفقت تلك الدراسات مع البحث الراهن في أن معظم هذه الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي واعتماد معظمها على صحيفة الاستبانة ودليل المقابلة في جمع البيانات.

*** أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة :**

يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في الهدف الرئيس من إجراء هذا البحث، حيث أنه لا يوجد ـ في ضوء المسح الذي أجراه الباحث – دراسة تناولت المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس في تحقيق الأمن الفكري للطلاب في ظل عصر المعلوماتية في المجتمع المصري عامة ومجتمع البحث خاصة؛ مما يعطي البحث الراهن السبق في دراسة أهمية نشر الوعي الفكري للطلاب والحد من مشكلات العنف والتطرف الفكري الناتجة عن غياب الوعي والمسئولية الاجتماعية للفرد اتجاه المجتمع.

*** أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :**

استفاد البحث الراهن من الدراسات السابقة في عدة جوانب أهمها :

١- إعداد الإطار النظري للبحث الراهن بما يتوافق مع أهداف البحث ومتغيراته .
٢- وجهت الباحث بطريقة غير مباشرة لبعض الجوانب المهمة التي افتقدت إليها الدراسات السابقة كإضافة بعض المؤشرات حول دافع الفرد للمسئولية الاجتماعية، مثل: مستوى الدخل، الحرية، المشاركة المجتمعية، المواطنة ، الرغبة في العلم والتعليم. وكذلك بعض

المؤشرات المتعلقة بالسمات الشخصية والعلمية لأعضاء هيئة التدريس بمجتمع البحث .

٣- الاستفادة من بعض الأساليب الإحصائية،وبناء أداتي جمع البيانات (صحيفة الاستبانة ـ دليل المقابلة).

٤- إن أهم ما استفاده البحث الراهن من عرض تلك الدراسات هو تحديد القضايا المحورية التي ينطلق منها البحث الراهن، والتي يمكن تلخيصها في قضيتين جوهريتين هما:

٥- القضية الأولي: هل السياسات التعليمية والاقتصادية والسياسية القائمة والمتعلقة بعضو هيئة التدريس والطلاب ـ على حد سواء ـ ساهمت بشكل مباشر في تدني مستوى التعليم ومن ثم حدوث أزمة في تعزيز المسئولية الاجتماعية لأعضاء التنظيم في المجتمع المصري عامة ومجتمع البحث خاصة؟

٦- القضية الثانية:هل يمكن وضع آليات حقيقية تسهم في تعزيز المسئولية الاجتماعية لأعضاء التنظيم في مجتمع البحث؟

*** ما يمكن أن يضيفه البحث الراهن للدراسات السابقة :**

بالرغم من كثرة الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث الراهن ، إلا أن البحث الراهن يمكن أن يضيف شيء جديد للتراث العلمي في مجال تخصص الباحث حول هذا الموضوع ، من خلال إيجاد العلاقة المحورية بين العنف والتطرف الفكري وبخاصة لدى الشاب ، وتدني مستوى المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من جهة ، والدولة من جهة ثانية ، والطلاب من جهة ثالثة؛ نتيجة للسياسات التي تنتهجها الدولة ، خاصة فيما يتعلق بأزمة العمل وتوظيف الامكانات والطاقات البشرية الهائلة لدى الشباب في ظل انتشار وسائل المعرفة وتعددها والتي تصبح بيئة مهيئة للشباب للانحراف الفكري والغزو الثقافي في ظل تخلي الدولة عن أدوارها اتجاه أعضاء المجتمع من عمل أو مسكن أو تدني لمستوى الدخول بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ، وهو الأمر الذي يجعل معظم ينصرف عن المسئولية المجتمعية والسعي لتحسين دخله ، وهو الأمر الذي يهدد استقرار المجتمع وتماسكه ويعوق من تطوره وتقدمه ، ولذا يستهدف البحث الكشف عن الآليات الواقعية ـ وليست المثالية التي يمكن وضعها على حيز التنفيذ في ظل ابتكار سياسات علمية جادة تستهدف تعزيز الأمن الفكري لمجتمع البحث (أعضاء هيئة التدريس ـ الطلاب).

ولعل أهم ما يميز به البحث الحالي عن الدراسات السابقة، يتمثل فيما يلي :

١- من حيث موضوع البحث وأهدافه: حيث يهدف البحث الحالي إلي التعرف علي واقع المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري للطلاب في عصر المعلوماتية في المجتمع المصري عامة ، ومجتمع البحث على وجه الخصوص، ولم يسبق لأي من الدراسات السابقة المشار إليها أن تناولته بشكل مباشر.

٢- من حيث المجال التطبيقي: وهو المسئولية الاجتماعية والأمن الفكري للطلاب، وهما من أبرز الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يسهمان في دفع عجلة التنمية في أي مجتمع، ومن ثم فإن إيجاد الآليات التي تسهم في تطور تلك الأنساق ينعكس على استقرار المجتمع وتطوره وتقدمه.

المحور السادس : الإجراءات المنهجية للبحث :

أولاً : منهج البحث المستخدم :

ينتمي هذا البحث إلي الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف تقرير خصائص مشكلة معينة ، ودراسة الظروف المحيطة بها، بهدف وصفها من كافة جوانبها، متمثلا في رصد واقع المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري للطلاب ، في ظل ظهور العديد من مشكلات المجتمع وخاصة العنف الطلابي والتطرف الفكري والسلبية واللامبالاة الناتجة عن غياب تحقيق الأمن الفكري والاعتماد لعاملين رئيسين: العامل الداخلي، المتمثل في الجامعة وأساليب التدريس ومحتوى المقررات، والعامل الخارجي: المرتبط بمخرج التعليم لمتطلبات سوق العمل، وتعدد أساليب المعرفة والاتصالات وانتشارها. ونظرا لأنه من المتعذر الإلمام بجوانب الموضوع بالاعتماد علي أسلوب منهجي واحد، فإن البحث الراهن يأخذ بمبدأ التكامل المنهجي، والذي يستند علي فكرة الإفادة من أي من الأساليب المنهجية طالما تلائم تحقيق غايتنا البحثية، ولذا فقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي؛ مستهدفا الواقع المعاش وطبيعة حجم المشكلة القائمة للاستعانة بما يصل إليه من تحليل للنتائج في التخطيط للمستقبل، والمساعدة في الحصول علي بيانات ومعلومات، تسهم في وصف ما هو كائن أثناء البحث، ويتضمن تفسيرا لهذه البيانات، مما يساعد علي فهم الظاهرة، كما توجد في الواقع، ووصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا. كما استخدم الباحث أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة؛ لأنه الأسلوب الذي يستخدم في البحوث الوصفية، وتطبيقه علي عينة من

أعضاء هيئة التدريس والطلاب بمجتمع البحث؛ لأنهما من أكثر الأساليب المنهجية ملائمة لموضوع البحث الراهن. كما استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي،لوصف خصائص مجتمع الدراسة وتغطية متغيرات البحث وجوانبه. بالإضافة إلي التحليل الكيفي، لما يحقق فهم الموقف الاجتماعي فهمًا صحيحًا .

ثانيًا : مجتمع البحث وخصائص العينة:

وقع الاختيار علي جامعة كفر الشيخ باعتبارها أحد الجامعات العلمية التي تحظي مكانة معقولة بين الجامعات المصرية ، وتسهم في رفع مستوى الأمن الثقافي والاجتماعي وترسيخ القيم الجامعية والاجتماعية للطلاب ولها رؤية ورسالة واضحتين ومحددتين وكلاهما يهدف إلى تحقيق التقدم والتنمية للفرد والمجتمع على حد سواء . وقد استقلت كجامعة منفصلة عن جامعة طنطا عام ٢٠٠٦، لتضم وقتها تسع كليات هي الزراعة والتربية والطب البيطري والهندسة والتجارة والتربية النوعية والآداب والتربية الرياضية والعلوم، ثم تم إنشاء كلية الصيدلة والتصنيع الدوائي عام ٢٠١١.

أما عينة البحث فقد تم سحب عينة عشوائية بسيطة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ببعض الكليات النظرية والعملية وهم كليات الآداب والتجارة والتربية والعلوم والهندسة والتربية الرياضية والزراعة بجامعة كفر الشيخ، قوامها ٢٠٠ مفردة (١٣٥مفردة من السادة أعضاء هيئة التدريس + ٦٥ مفردة من الهيئة المعاونة وهي نسبة تعادل ٢٥% من إجمالي أعداد السادة أعضاء هيئة التدريس بالكليات المذكورة في جدول رقم ١) باعتبارهم مسئولين عن تحقيق الأمن الفكري للطلاب ـ بحكم مكانتهم المهنية والعلمية.

جدول رقم (١)
بيان إحصائي بأعداد السادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكليات الجامعة للعام الجامعي ٢٠١٢ ــ ٢٠١٣

م	اسم الكلية	أعضاء هيئة التدريس	الهيئة المعاونة	الإجمالي	النسبة
١	الزراعة	٢٥٩	٣٦	٢٩٥	%٣٦,٢
٢	التربية	٥٨	١٧	٧٥	%٩,٢
٣	الهندسة	٣٢	٧١	١٠٣	%١٢,٦
٤	التجارة	٢٣	٥٠	٧٣	%٨,٩
٥	الآداب	٨٧	٥٢	١٣٩	%١٧,٠
٦	التربية الرياضية	٢٠	٢٠	٤٠	%٤,٩
٧	العلوم	٧٧	١٤	٩١	%١١,٢
	الإجمالي	٥٥٦	٢٦٠	٨١٦	%١٠٠

المصدر: دليل السادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، الإصدار الرابع للعام الجامعي٢٠١٢-٢٠١٣، مركز نظم المعلومات الإدارية ، جامعة كفر الشيخ ، ٢٠١٤.

يتضح من جدول (١) أن أقل عدد من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من كلية التربية الرياضة ، حيث بلغ (٤٠) عضو هيئة تدريس ومعاونيهم بنسبة ٤,٩% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمجتمع البحث ، وأكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من كلية الزراعة ، حيث بلغ (٢٩٥) عضو هيئة تدريس ومعاونيهم بنسبة ٣٦,٢% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمجتمع البحث.وقد يرجع ذلك إلى قدم كلية الزراعة ، حيث تعد أقدم كلية بالجامعة مقارنة بكلية التربية الرياضية التي تعد أحدث الكليات بمجتمع البحث. وقد قام الباحث بتقسيم مفردات عينة البحث بمجتمع البحث إلى نوعين كليات نظرية ، وكليات عملية، ووصفهم كما في جدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

توزيع مفردات البحث على حسب النوع والكلية

الفئة	أعضاء هيئة التدريس				الهيئة المعاونة				الإجمالي
	ذكور		إناث		ذكور		إناث		
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	
الكليات النظرية	١٦	١٨,٤	١٢	٢٥,٠	١٥	٣٧,٥	١٠	٤٠,٠	٥٣
الكليات العملية	٧١	٨١,٦	٣٦	٧٥,٠	٢٥	٦٢,٥	١٥	٦٠,٠	١٤٧
الإجمالي	٨٧	١٠٠%	٤٨	١٠٠%	٤٠	١٠٠%	٢٥	١٠٠%	٢٠٠

جدول رقم (٣)

توزيع مفردات البحث على حسب السن

الفئة	أعضاء هيئة التدريس				الهيئة المعاونة				الإجمالي
	ذكور		إناث		ذكور		إناث		
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	
أقل من ٢٥ عام	—	—	—	—	٢١	٥٢,٥	١٠	٤٠,٠	٣١
٢٥-	٣٦	٤٢,٩	٢٤	٤٧,١	١٣	٣٢,٥	١٣	٥٢,٠	٨٦
٣٥-	٢٣	٢٧,٤	١٤	٢٧,٥	٦	١٥,٠	٢	٨,٠	٤٥
٤٥-	١٩	٢٢,٦	٩	١٧,٦	—	—	—	—	٢٨
٥٥ فأكثر	٦	٧,١	٤	٧,٨	—	—	—	—	١٠
الإجمالي	٨٤	١٠٠	٥١	١٠٠	٤٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠

جدول رقم (٤)

توزيع مفردات البحث على حسب الدرجة العلمية

الفئة	الكليات العملية				الكليات النظرية				الإجمالي
	ذكور		إناث		ذكور		إناث		
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	
معيد	٦	٦,٣	٥	٩,٨	٦	١٩,٤	٣	١٣,٦	٢٠
مدرس مساعد	١٩	١٩,٨	١٠	١٩,٦	٩	٢٩,٠	٧	٣١,٨	٤٥
مدرس	٣٥	٣٦,٥	١٩	٣٧,٣	٨	٢٥,٨	٥	٢٢,٧	٦٧
أستاذ مساعد	٢١	٢١,٩	١٠	١٩,٦	٤	١٢,٩	٣	١٣,٦	٣٨
أستاذ	١٢	١٢,٥	٧	١٣,٧	٣	٩,٧	٣	١٣,٦	٢٥
أستاذ متفرغ	٣	٣,١	—	—	١	٣,٢	١	٤,٦	٥
الإجمالي	٩٦	%١٠٠	٥١	%١٠٠	٣١	%١٠٠	٢٢	%١٠٠	٢٠٠

جدول رقم (٥)

توزيع مفردات البحث على حسب الحالة الزواجية

الفئة	الكليات العملية				الكليات النظرية				الإجمالي
	ذكور		إناث		ذكور		إناث		
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	
أعزب (آنسة)	٢٢	٢٢,٩	١١	٢١,٦	١٢	٣٨,٧	٤	١٨,٢	٤٩
متزوج	٥٦	٥٨,٣	٢٧	٥٢,٩	١٩	٦١,٣	١٠	٤٥,٥	١١٢
مطلق	١٠	١٠,٤	٩	١٧,٧	—	—	٥	٢٢,٧	٢٤
أرمل	٨	٨,٣	٤	٧,٨	—	—	٣	١٣,٦	١٥
الإجمالي	٩٦	١٠٠	٥١	١٠٠	٣١	١٠٠	٢٢	١٠٠	٢٠٠

ثالثًا: مصادر جمع البيانات وأدواتها:

اعتمد البحث في جمع البيانات والمعلومات اللازمة على نوعين من المصادر هما: المصادر الثانوية وتتمثل في البيانات والمعلومات التي تشمل المقالات والكتب والمراجع العلمية والإحصاءات والبيانات الرسمية والأدبيات ذات العلاقة من أجل توضيح المفاهيم المختلفة في البحث ولإعطاء معلومات أساسية عن موضوع البحث، كما تم الاستعانة بالشبكة الدولية(الانترنت), والمصادر الأولية من خلال اعتماد البحث علي أداة رئيسة في جمع البيانات هي صحيفة الاستبانة بطريقة المقابلة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة كفر الشيخ، والتي تم إعدادها وتطويرها لغرض جمع البيانات الميدانية، وتضمنت مجموعة من المحاور، لتشمل كافة جوانب البحث ومتغيراته، وتجيب عن تساؤلاته. كما تم تصميم أداة جمع البيانات وتطبيقها على مفردات

العينة، وتحقيقاً لأهداف البحث ، والإجابة على تساؤلاته ، تمت المعالجات الإحصائية آلياً عن طريق استخدام الحاسب الآلي،مستخدماً الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إذ اشتملت المعالجات الإحصائية على (المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، النسبة المئوية). وقد استغرقت هذه المرحلة سبعة أشهر من (أول شهر نوفمبر ٢٠١٣ وحتى أواخر شهر مايو عام ٢٠١٤) ، في حين استغرقت كتابة التقرير النهائي قرابة الشهرين من (أول شهر يونيه ٢٠١٤ وحتى أواخر شهر يوليو ٢٠١٤) .

رابعًا : صدق الأداة وثباتها :

تم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرضها علي مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعات دمياط والمنصورة وبنها، وقد تم تعديل وصياغة بعض بنود الاستبانة لتصبح أكثر وضوحًا وصدقًا في قياسها لمتغيرات البحث. وللتأكد من ثبات الأدوات أعتمد الباحث علي معامل ألفا كرونباخ، وقد بلغت درجة ثبات الاستبانة (٠,٨٩) وهو مؤشر علي ثبات أداة جمع البيانات.

المحور السابع : مناقشة النتائج وتفسيرها :

ربما كانت محاولة وضع هذه النتائج في السياق الاجتماعي للمجتمع المصري، من خلال تقديم مجموعة من المقترحات التي تطرح على متخذ القرار وواضع السياسة، مع بيان آليات التنفيذ، حتى يتسع نطاق الخيارات أمام صانع القرار، ويجد ما يحتاجه من قواعد علمية ومعرفيه، تعينه على بناء استراتيجيته في العمل، وفقًا للإمكانيات والموارد المتاحة. ولذا فقد تم تقسيم هذا المحور إلى أربعة عناصر: الأول، ويتناول النتائج العامة وأهداف البحث، ويستعرض الثاني النتائج العامة ونتائج الدراسات السابقة، فيما يختص الثالث بعرض الدلالات النظرية للنتائج، والأخير يهتم بالدلالات العملية والتطبيقية للنتائج :

أولاً : النتائج العامة وأهداف البحث :

وقد تحدد الهدف العام للبحث الراهن في "إبراز المسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث في المجتمع المصري في ظل عصر المعلوماتية" .

ولذلك كان الهدف الفرعي الأول للبحث يتمثل في محاولة إبراز خصائص الأمن الفكري المصري وأهدافه وأهميته من وجهة نظر مفردات

عينة البحث . وقد تحقق الهدف الفرعي الأول من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية :

ما نوعية الموضوعات والمجالات التي تهتم بها مفردات البحث، وما أهم مصادر المعرفة التي يعتمدون عليها في تشكيل وعيهم؟

جدول رقم (٦)

أبرز الموضوعات التي تشغل فكر مفردات البحث واهتمامهم

الفئة	أعضاء هيئة التدريس				الهيئة المعاونة				الإجمالي	
	ذكور		إناث		ذكور		إناث			
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
الموضوعات الاقتصادية	٤٢	٤٨,٣	٣٩	٨٧	٣٦	٩٠	٢٣	٩٢	١٤٠	٧٠
الموضوعات الاجتماعية	٢٧	٣١,٠	٢٤	٥٠	٢٧	٦٧,٥	١٩	٧٦	٩٧	٤٨,٥
الموضوعات الثقافية.	٢٨	٣٢,٢	١٨	٣٧,٥	٢١	٥٢,٥	١٤	٥٦	٨١	٤٠,٥
الموضوعات العلمية في مجال التخصص.	٣٥	٤٠,٢	٤٢	٨٧,٥	٣٢	٨٠	٢١	٨٤	١٣٠	٦٥
الموضوعات السياسية.	١٢	١٣,٨	٩	١٨,٨	٣٣	٨٢,٥	٧	٢٨	٦١	٣٠,٥
الموضوعات الدينية .	٢٤	٢٧,٦	١١	٢٢,٩	١٤	٣٥	١٢	٤٨	٦١	٣٠,٥
الموضوعات الترفيهية .	٦	٦,٩	٢٥	٥٢,١	٢٦	٦٥	١٨	٧٢	٧٥	٣٧,٥
أخري .	٣	٣,٤	٤	٨,٣	٥	١٢,٥	٣	١٢	١٥	٧,٥

دلت نتائج البحث أن أبرز الموضوعات التي تشغل فكر عينة البحث واهتماماتهم هي الموضوعات الاقتصادية بنسبة ٧٠% من إجمالي مفردات العينة ، وقد يرتبط ذلك بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة من انهيار للنشاط الاقتصادي وغلاء الأسعار وارتفاع تكاليف الزواج والمعيشة بشكل عام ، تليها نسبة ٦٥% من إجمالي مفردات العينة للموضوعات العلمية في مجال التخصص، مما يعكس حرص غالبية مفردات العينة على الاهتمام بمستقبلهم، ونسبة ٤٨,٥% للموضوعات الاجتماعية، ثم نسبة ٤٠,٥% للموضوعات الثقافية، ونسبة ٣٧,٥% للموضوعات الترفيهية، ونسبة ٣٠,٥% للموضوعات الدينية والسياسية ، وأخيرا نسبة ٧,٥% للموضوعات الأخرى ، كالاهتمام بالموضوعات الرياضية والفنية وموضوعات الطبخ والأعمال الخاصة والتطوعية.

ويلاحظ أن أبرز الموضوعات التي تشغل فكر مفردات عينة البحث واهتماماتهم تختلف باختلاف النوع والسن والمكانة العلمية ، حيث تتفاوت اهتمام الشباب عن كبار السن ، فالشباب سن الانطلاق وتكوين الأسرة وبناء

مستقبلهم الاقتصادي والعلمي، ولذا تكون أولوياتهم الناحية الاقتصادية في ظل غلاء الأسعار وارتفاع تكاليف الزواج وتدني مستوى دخولهم، ومن ثم يحرصون على تحسين أحوالهم الاقتصادية من خلال الاهتمام بالنواحي العلمية والثقافية والاجتماعية وكذلك الانخراط في الاهتمام بالجانب السياسي ومتابعة الأحداث السياسية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا - على حد تعبيرهم - بالسياسات الاقتصادية والتعليمية التي تحيط بهم . في حين تختلف اهتمامات عينة البحث باختلاف النوع ، حيث جاءت أبرز اهتمامات عينة البحث من الذكور نسبة ٦١,٤% للموضوعات الاقتصادية، تليها نسبة ٥٢,٨% للموضوعات العلمية ، ونسبة ٤٢,٥% للموضوعات الاجتماعية، ونسبة ٣٨,٦% للموضوعات الثقافية، ونسبة ٣٥,٤% للموضوعات السياسية، ونسبة ٢٩,٩% للموضوعات الدينية، ونسبة ٢٥,٢% للموضوعات الترفيهية، وأخيرًا نسبة ٦,٣% للموضوعات الرياضية والأعمال الخاصة والتطوعية . كما جاءت أبرز اهتمامات غالبية مفردات العينة من الإناث بالموضوعات العلمية في مجال التخصص، وربما يرجع ذلك إلى حرصهن على مستقبلهن العلمي، وبخاصة أن نسبة كبيرة منهن لم يتزوجن أو من المطلقات أو الأرامل ، ومن ثم حرصهن على تكوينهن العلمي يأتي في مقدمة اهتماماتهم ، مما يعكس أهمية العوامل الاجتماعية في توجيه رغبات الفرد واتجاهاته نحو طبيعة الموضوعات التي تشغل فكره واهتمامه.

وقد أوضحت نتائج البحث أن أبرز الوسائل التي يعتمد عليها عينة البحث في تشكيل وعيهم هي وسائل الإعلام المرئية بنسبة ٨٨% من إجمالي مفردات العينة ، مما يعكس أهمية وسائل الإعلام ودورها البارز في تشكيل الوعي - وبخاصة فئة الشباب ، الأمر الذي يلقى مسئولية ضخمة أمام وسائل الإعلام في إعادة النظر في المحتوى والمضمون الإعلامي، وخاصة في ظل عصر المعلوماتية والانفتاح الثقافي العالمي من خلال أساليب الاتصالات والمعلومات المتعددة التي يحرص عليها أفراد المجتمع المصري عامة ومفردات العينة بمجتمع البحث على وجه الخصوص ، حيث بلغت نسبة من يعتمدون على الانترنت ، وما توفره من كتب ومراجع ومقالات علمية كبيرة على التوالي ٧٨,٥%، ٦٩,٥% من إجمالي مفردات العينة ، تليهما نسبة ٢٥% لمن يعتمدون على الأصدقاء في تشكيل وعيهم ، مما يعكس تراجع البعد الاجتماعي والتغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري في ظل الأحداث الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية التي ساهمت في دعم الفردية والاعتماد على التقنيات الحديثة ووسائل الإعلام في الحصول على المعرفة، تليها نسبة ١٠,٥% لمن يستمدون معارفهم من وسائل الإعلام

المسموعة ، مما يشير إلى تراجع دورها في ظل انتشار وسائل الإعلام والانترنت وهيمنة عصر المعلوماتية التي أثرت بشكل بالغ في مستوى وعي مفردات عينة البحث ، تليها نسبة ٩,٥% لمن أشاروا إلى الأسرة والزوج والمعلمين ورجال الدين وذوي الخبرة في مجال التخصص.

٢- ما أهداف الأمن الفكري وأهميته من وجهة نظر مفردات البحث ؟

أوضحت نتائج البحث أن نسبة ٥١,٥% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث يروا أن أهم أهداف الأمن الفكري هو تحقيق الاستقرار والتقدم للمجتمع من خلال ترسيخ القيم الاجتماعية الأصيلة ، كالتعاون والتضامن والانتماء والإنجاز والتنافس . في حين ترى نسبة ٣٨% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث أن أهم أهداف الأمن الفكري هو نبذ العنف والتطرف والحياة الآمنة والمستقرة لكل أعضاء المجتمع . كما أشارت نسبة ١٠,٥ % من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث إلى أن أهداف الأمن الفكري تنعكس بالإيجاب على الفرد ذاته من خلال رفع وعيه بكل القضايا والأحداث والموضوعات المجتمعية والعالمية، ومن ثم تجعله قادرًا على التمييز والانتقاء والعمل بوعي وإدراك . في حين عكست نتائج البحث عن إجماع مفردات عينة البحث عن أهمية الأمن الفكري، على المستويين المجتمعي والفردي من خلال إتاحته في تحقيق قدر كافٍ من المعارف والخبرات والمهارات ، وتنمية وعي الأفراد بما يدور حولهم من أحداث وتطورات والتي من خلالها - أي المعارف - يستطيع الفرد تلبية احتياجاته المتعددة . كما أنه يسهم في تمسك الفرد بالقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تمكنه من مجابهة الأفكار المتطرفة التي تسعى إلى هدم قيم المجتمع وتهديد أمنه واستقراره . مما يعكس وعي غالبية مفردات العينة بأهداف الأمن الفكري وأهميته ، وربط هذه العناصر جميعها بمقومات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والدينية للمجتمع ككل .

٣- ما أهم المقومات التي يرتكز عليها في تعزيز الأمن الفكري من وجهة نظر مفردات عينة البحث؟

دلت نتائج البحث عن اتفاق مفردات عينة البحث عن وجود عدة مقومات أساسية يرتكز عليها المجتمع في تعزيز الأمن الفكري للمجتمع والشباب الجامعي على وجه الخصوص، ومن أبرز تلك المقومات :

- **الدولة،** وذلك لما توفره من متطلبات أساسية للأفراد ، كالعمل والمسكن والخدمات الطبية والمرافق والتعليم الملائم والحرية والديمقراطية .

- **الجامعة** ، من خلال إقامة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات وورش العمل التي تتيح للطلاب التثقيف والوعي ولاسيما ربط تلك المعارف بالواقع العملي وربط التعليم بمتطلبات سوق العمل .
- **أعضاء هيئة التدريس** ، عن طريق المحاضرات العلمية والعصف الذهني والحوار البناء والمناقشة وتصحيح المفاهيم الخاطئة واحترام الرأي والرأي الآخر وتبادل الأدوار ونبذ العنف والتطرف من خلال التحلي بسمات وأخلاقيات الباحث العلمي الجاد.
- **الطلاب** ، من خلال إثبات ذواتهم ليكونوا أعضاء نافعين لهم ولمجتمعهم مستخدمين كل أساليب ووسائل المعرفة المتعددة ، سواء فيما يتعلق بالأشخاص وذوي الخبرة والتخصص أو من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة في رفع مستوى الوعي .
- **وسائل الإعلام** ، من خلال انتقاء الموضوعات والقضايا المتعلقة بالمجتمع ومناقشتها بشكل موضوعي بناء عن طريق النخبة الثقافية المتخصصة في مختلف مجالات المجتمع وضرورة الربط بين المتخصصين وصانعي القرار والمنفذين لتلك القرارات .

٤- ما أبرز مظاهر التغيرات الثقافية والاجتماعية للطلاب بمجتمع البحث في ظل عصر المعلوماتية من وجهة نظر مفردات العينة؟

وعن رؤية مفردات العينة بمجتمع البحث حول أهم مظاهر التغير في سلوكيات وأفكار الطلاب، فقد أشارت نتائج البحث إلى أن نسبة ٩٥,٦% من إجمالي مفردات العينة من أعضاء هيئة التدريس بمجتمع البحث قد أكدت وجود تغييرات جذرية في سلوكيات الطلاب وأفكارهم، بعضها إيجابي:كالتزود بالعلم في ظل انتشار وسائل المعرفة وتعددها وتنوعها، والمناقشات البناءة التي تعكس وعي هؤلاء الطلاب،والمشاركة في مختلف الأنشطة والمجالات الفكرية والعلمية، والحرص على التفوق والإنجاز واستخدام التقنيات الحديثة في البحث العلمي والمعرفة كالحاسب الآلي والانترنت واللغات الأجنبية، وغالبها سلبي: كعدم الحرص على الحضور في المحاضرات، وبخاصة في الكليات النظرية، واللامبالاة والفردية وانتشار الموضات والتقاليع الغربية من ملبس وأسلوب في التعامل، سواء فيما بين الطلاب بعضهم البعض، أو بينهم وبين أساتذتهم، وقلة الاحترام وتدني اللغة في الحوار، وعدم الاهتمام بالتكوين العلمي أو الشخصي للطلاب ، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي أو عزوف الطلاب عن المشاركة الجماعية في عمل الأبحاث أو حلقات الحوار والمناقشة والعصف الذهني. وقد أرجعت تلك النسبة إلى أن أهم العوامل التي أحدثت هذه التغيرات ترجع إلى

خلل واضح وكبير في أساليب التنشئة الاجتماعية ، وبخاصة الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق، التي شكلت من هؤلاء الطلاب نماذج مختلفة ومتفاوتة الأهداف ، فالطلاب الذين يحرصون على التزود بالعلم والاهتمام به يدركون قيمة هذا العلم في ظل وجود العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يشهدها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، في حين ترى النسبة السابقة من أعضاء هيئة التدريس بمجتمع البحث أن الغالبية العظمي من طلاب الجامعة بشكل عام يستسلموا لعوامل الإحباط واللامبالاة والتواكل ومعالجة المشكلات المحيطة بهم بالعديد من الأزمات الأخلاقية والقيمية والاجتماعية على كل المستويات الشخصية والأسرية والمجتمعية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على المجتمع ويزيد من حدة التوترات والصراعات الداخلية بين أفراد المجتمع ، وبخاصة الشباب ، وهو ما يظهر بشكل جلي في التعصب الفكري ، لأنهم ـ كما يرى غالبية مفردات العينة البحثية ـ يرون أنه توجد العديد من المشكلات، منها ما يتعلق بتدني مستوى التعليم وانتشار البطالة وارتفاع تكاليف الزواج وارتفاع أزمة الإسكان، أو فيما يتعلق بانتشار التقنيات الحديثة وبخاصة الحاسب الآلي والانترنت والقنوات الخارجية ، التي ساهمت في انتشار الجرائم الأخلاقية، وزيادة الاختلاط بين الشباب بلا ضوابط أو قيود أو رقابة، ومن ثم فجميعها عوامل ساهمت في تخلي غالبية الطلاب عن الاهتمام بالجانب البحثي؛لأنهم يروا أنه لا قيمة له في ظل ارتفاع معدلات البطالة وعدم جدوى التعليم في تحقيق متطلباتهم، وبالتالي فتجمعهم يكون في الغالب إما لإشباع رغبات شخصية فيما بينهم أو ضياع الوقت أو التسلية أو الانجذاب نحو الطرف الآخر وإقامة علاقات غير سوية فيما بينهم، في ظل انتشار الأقراص المخدرة وتعاطيها، والبعد عن القيم الاجتماعية والتعاليم الدينية ، وضعف دور الأسرة في عمليات الرقابة والإرشاد والتوجيه بالنسبة لأبنائهم.ومن ثم فإن علاج هذه الأزمة ـ من وجهة نظر مفردات العينة ـ يتطلب بذل المجهود والتزود بالعلم حتى يستطيع الفرد أن يجد الفرصة التي تحقق له متطلباته واحتياجاته، سواء داخل المجتمع أو خارجه، مما يعكس وعي مفردات العينة بأهمية التعليم والمسئولية المجتمعية والشخصية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في ضرورة رفع الوعي الفكري لطلابهم، وهذا ما أجمع عليه الهيئة المعاونة أيضا ، إلا أن نسبة ٦٤,٦% منهم أشارت إلى أن تخلى دور الدولة عن وظائفها وخاصة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل والرقابة على الأسعار ، وهو العامل الرئيس في سيطرة حالة عامة من الإحباط واليأس والتشاؤم لدى الشباب في ظل المحسوبية والوساطة والرشوة والفساد وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، وهو ما أدى للشباب ـ من وجهة نظر الهيئة المعاونة ـ إلى البحث

عن أساليب بديلة ـ بغض النظر عن شرعية هذه الأساليب أو منطقيتها ـ كالعمل بجوار الدراسة وتعاطي المخدرات والتسلية وضياع الوقت والزواج العرفي واللجوء إلى رفاق السوء والتحرش الجنسي واللفظي واستخدام التقنيات الحديثة في مشاهدة الأفلام الإباحية والصور الخليعة وإقامة علاقات غير سوية عبر صفحات التواصل الاجتماعي والدردشة وما إلى ذلك .

كما كان الهدف الفرعي الثاني للبحث يتمثل في الكشف عن الدور الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث . وقد تحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية :

١- ما الدور المتوقع للمعلم الجامعي في تحقيق الأمن الفكري لطلابه بمجتمع البحث في ضوء تداعيات العولمة من وجهة نظر مفردات البحث ؟ وهل يقوم عضو هيئة التدريس بهذا الدور على أرض الواقع؟

وعن رؤية مفردات العينة حول دور عضو هيئة التدريس في تحقيق الأمن الفكري للطلاب فقد أشارت نتائج البحث عن وجود نسبة ٨٨,٩% من إجمالي مفردات العينة من أعضاء هيئة التدريس بمجتمع البحث أكدت أهمية دور عضو هيئة التدريس في تحقيق الأمن الفكري للطلاب ، وذلك من خلال إتباع أساليب متعددة، كالاستماع للطلاب وإتاحة الفرصة للتعبير عن أفكارهم وآرائهم بشكل كامل، ومحاولة احتوائهم وتوجيههم بشكل علمي وتوظيف طاقاتهم في تنمية مهاراتهم في البحث العلمي، وإقامة علاقات اجتماعية سوية فيما بينهم أو بينهم وبين أساتذتهم، أو بينهم وبين مجتمعهم، وتدعيم أواصر التعاون والتساند فيما بينهم، وغرس أهمية التفوق والإنجاز والتعاون في تحقيق متطلبات الفرد والمجتمع على حد سواء، وتعديل أفكارهم ومعتقداتهم السلبية، وتشجيعهم على إثبات الذات وأهمية دورهم الفاعل في تقدم المجتمع وتطوره ، ومحاولة عرض نماذج وشخصيات ناجحة ورفعة اسم ومكانة مجتمعها عالميًا كالدكتور أحمد زويل أو نجيب محفوظ أو أنور السادات أو محمد متولي الشعراوي .. وغيرهم . مع عرض نماذج من المجرمين والخارجين عن القانون الذين ارتكبوا العديد من الجرائم فكانوا وصمة على جبينهم وأسرهم ومجتمعهم، كالجواسيس والمخربين والقتلة والمدمنين . ومن ثم فإن على عضو هيئة التدريس دور كبير وهام في تحقيق الأمن الفكري من خلال استغلال سماته الشخصية والعلمية في جذب هؤلاء الطلاب وتوجيههم بشكل علمي وعملي ليكونوا طاقة منتجة لهم ولمجتمعهم .

في حين أشارت نسبة ٨,١% من إجمالي مفردات العينة من أعضاء هيئة التدريس بمجتمع البحث إلى أن دورهم قاصر على البحث العلمي وأن

الدور الحقيقي يتمثل في الأسرة من خلال تنشئة أبنائها على القيم الاجتماعية والدينية وتوجيههم لاحترام مجتمعهم وأساتذتهم . كما أشارت نسبة ٣% من إجمالي مفردات العينة من أعضاء هيئة التدريس بمجتمع البحث إلى ضرورة تفعيل دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية بين أبناء المجتمع في كل الحقوق والواجبات والأدوار والتخطيط العلمي لاستغلال تلك الطاقات الشبابية المهدرة بشكل مقصود أو غير مقصود من جانب الدولة . وهو ما اتفقت علية نسبة ٥٥,٤% من إجمالي العينة من الهيئة المعاونة بمجتمع البحث حول أهمية دور الدولة في توظيف الشباب وتأهيلهم والاعتماد عليهم في تنمية المجتمع وتقدمه بدلا من تجاهله وإهماله ، ثم بينت نتائج البحث عن وجود نسبه ٩,٢% من إجمالي العينة من الهيئة المعاونة بمجتمع البحث لتعبر عن أهمية دور الأسرة وأعضاء هيئة التدريس في توجيه الطلاب ورعايتهم اجتماعية وثقافيا واقتصاديا ، في حين أكدت نسبة ٣٥,٤ من إجمالي العينة من الهيئة المعاونة بمجتمع البحث على أهمية دور عضو هيئة التدريس وكذلك الهيئة المعاونة في تعزيز الأمن الفكري للطلاب من خلال ترسيخ قيم الحوار والمناقشة والإنجاز والانتماء والتعاون والمشاركة والعمل التطوعي والعلم في نفوس الطلاب ، مما يعكس بوضوح وعي غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث بمسئوليتهم الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري لطلابهم .

أما عن قيام أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بأدوارهم الفعلية في تحقيق الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث فقد عبرت نتائج البحث هوة واسعة بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن بالفعل ، حيث أوضحت نسبة ٥٠,٥% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث عن عدم قيام أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالدور المنوط بهم في تحقيق الأمن الفكري لطلاب ، نظرًا لعدة اعتبارات منها، ما يتعلق بالعامل الاقتصادي لعضو هيئة التدريس، ممثلاً في تدني مستوى الأجور في ظل الارتفاع الحاد في الأسعار وفي مستوى المعيشة، والسعي لعمل المؤلفات أو الدروس الخصوصية أو إقامة مشروعات خاصة لتحسين الدخل، فضلاً عن عدم قيام الجامعة بأية أدوار أو مسئوليات اتجاه أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في القيام بمساعدتهم في بناء مساكن لهم - وبخاصة أن معظمهم من المغتربين من خارج المحافظة - أو إنشاء مدارس لأطفالهم داخل الحرم الجامعي ، أو تقديم مساعدات مالية للمتزوجين منهم أو لأبنائهم ، أو تقديم خدمات ترفيهية تقدم لهم ولعوائلهم، أو مبادرات تنميهم فكرياً وثقافياً واجتماعياً، أو ما يتعلق بالعامل المهني، كالسعي إلى الترقية والإنتاج العلمي أو الانشغال في أعمال الكنترول والمعسكرات والرحلات وتنظيم اللقاءات والمؤتمرات والندوات ، أو ما يتعلق بالجانب الاجتماعي

والثقافي للفرد، كوجود قصور في سمات عضو هيئة التدريس المهنية والشخصية التي نشأ عليها، أو ما يتعلق بالجانب السياسي، كوضع قيود أو رقابة من جانب الجامعة أو الجهات الأمنية ومصادرة حرية الفكر والرأي والقمع السياسي والأمني والفكري الذي قد يفرض على عضو هيئة التدريس ، ومن ثم فجميعها أو بعضها عوائق تحول دون قيام عضو هيئة التدريس بأدواره المنوط به .

في حين أشارت نسبة ٣٩,٥% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث عن قيام أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالدور المنوط بهم في تحقيق الأمن الفكري لطلاب، مشيرين إلى أن هذا واجب قومي ومهني يفرض عليهم نظير الأجر الذي يتقاضاه عضو هيئة التدريس ، فضلاً عن طبيعة المكانة المهنية والاجتماعية التي تفرض عليه هذا الدور، مما يعكس وعي تلك الفئة بأهمية دور عضو هيئة التدريس في تحقيق الأمن الفكري . إلا أن نسبة ١٠% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث قد أشارت إلى أن هذا ليس دور عضو هيئة التدريس وحده وإنما يجب على الدولة أن تساعده في تحقيق دوره من خلال العمل على رفع مستوى الدخل وتحسين أوضاعه المعيشية ، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جادة للشباب حتى يقتنع هؤلاء الشباب بأهمية التعليم ودوره البناء في خدمة هؤلاء الطلاب ومجتمعهم .

٢- ما أهم القيم والمعارف والمهارات التي يحاول أعضاء هيئة التدريس بمجتمع البحث أن ينقلها للطلاب وغيرهم ؟

دلت نتائج البحث عن وجود نسبة ٥٧,٥% من إجمالي مفردات العينة عن أهم القيم والمعارف والمهارات التي يحاول أعضاء هيئة التدريس بمجتمع البحث أن ينقلها للطلاب وغيرهم تتمثل في إرساء قيم التعاون والتنافس بين الطلاب ، تليها نسبة ٤٨,٥% لتدعيم قيم الإنجاز والتفوق والتميز في مجال البحث العلمي ، وبخاصة داخل الكليات العملية ، ونسبة ٤٢% من إجمالي مفردات العينة لمن أشاروا إلى أهمية غرس قيم المشاركة الفعالة في حلقات النقاش والعصف الذهني ، تليها قيم الحوار وتبادل الأفكار والآراء واحترام الرأي والرأي الآخر بنسبة٣٦,٥% ، تليها قيم الانتماء والمواطنة والمشاركة المجتمعية بنسبة ٢٩% من إجمالي مفردات العينة، مما يعكس حرص مفردات العينة البحثية على تدعيم القيم والمعارف لمن حولهم.

٣- ما أبرز الأساليب التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في غرس القيم ونبذ التعصب الفكري وتحقيق الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث؟

أما عن الأساليب التي يعتمد عليها مفردات العينة البحثية في غرس هذه القيم للأفراد فقد أشارت نسبة ٨٤% من إجمالي مفردات العينة أنهم يعتمدون على أساليب متنوعة في غرس هذه القيم لعل أبرزها: الأبحاث العلمية والحوار والمناقشة وحلقات العصف الذهني وتبادل الأدوار واستخدام الانترنت والمكتبة في التزود بالعلم والمعرفة ، مما يعكس وعي كبير وتفاعل قوي بين غالبية مفردات العينة والطلاب، ويوضح حرصهم على قيامهم بمسئوليتهم الاجتماعية والمهنية على الوجه الأكمل . في حين أشارت نسبة ٥٣% من إجمالي مفردات العينة على ضرورة الاعتماد على الكتاب الجامعي مع المحاضرات العلمية في ترسيخ القيم الاجتماعية، مما يعكس تمسك بعض مفردات العينة بالوسائل التقليدية في التعليم وترسيخ القيم الجامعية التقليدية داخل الجامعة، وعدم مواكبتهم لوسائل العصر الحديثة ، والنمطية في الفكر والتعليم . في حين عكست نتائج البحث عن نسبة ٤٦,٥% من إجمالي مفردات العينة أهمية التعاون مع الزملاء في ترسيخ هذه القيم من خلال عمل مجموعات بحثية ومحاضرات مشتركة والمشاركة في الندوات والمؤتمرات من أجل ترسيخ الجوانب المعرفية والنقاشية بين الطلاب .

وعن دور مفردات العينة في التصدي لمشكلات التعصب الفكري فقد عكست نتائج البحث عن وعي كبير لمفردات العينة حول أهمية دورهم في التصدي لهذه المشكلات بنسبة ٩٦,٥% من إجمالي مفردات العينة، وذلك من خلال المحاضرات ـ داخل الجامعة وخارجها ـ والمحاورات والنقاشات العلمية حول مختلف القضايا والموضوعات وأهمية التسلح بالعلم على المستويين الفردي والمجتمعي ، وغرس القيم الحوار والمناقشة واحترام الرأي والرأي الأخرى والتبادل الفكري وحلقات العصف الذهني والمشاركة والتعاون والتنافس والإنجاز والتفوق وتحقيق الذات والانتماء ونبذ العنف والتطرف والإدمان والتعصب والتحلي بالموضوعية والتمسك بالقيم الاجتماعية والدينية . في حين أشارت نسبة ٣,٥% من إجمالي مفردات العينة عن أن دورها يقتصر في البحث العلمي والعمل فقط وليس لها دور في (السياسة) على حد تعبيرهم .

وعن الهدف الفرعي الثالث للبحث المتمثل في تحديد أهم المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري المصري بمجتمع البحث،

وآليات التغلب عليها. فقد تحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية : -

١- ما أبرز التحديات التي تواجه الأمن الفكري المصري بوجه عام من وجهة نظر مفردات عينة البحث؟

أكدت نسبة ٨٢,٥% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث أن من أبرز التحديات التي تواجه الأمن الفكري المصري بوجه عام هو عمليات الاختراق الثقافي في ظل عصر المعلومات وتعدد أساليب المعرفة وتنوعها وصعوبة الرقابة عليها مع سرعة انتشارها بوسائل تقنية حديثة كالانترنت والهواتف المحمولة والقنوات التليفزيونية .. وغيرهم . تليها نسبة ٦٠% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث إلى تغير ثقافة الشباب وقيمهم في ظل غياب دور الأسرة وتدني مستوى التعليم ورفاق السوء وانتشار الأدوية المخدرة والتقليد الأعمى سواء في الملبس أو طريقة التحديث واستخدام لغات دارجة متدنية كما وكيفًا في التعاملات اليومية وتهدد تراثنا الثقافي.

كما أوضحت نسبة ٤٣,٥% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث إلى تخلى دور الدولة عن تلبية متطلبات أعضائها ، مما ساهم في زيادة الفجوة بين الفرد والدولة، وضعف الانتماء للوطن ، وعدم احترام الكبير لأنه من وجهة نظر الكثيرين غير قادر عن تلبية احتياجات من هم مسئولين منه (أسرة - تعليم - حكومة) ، وبالتالي فهم يلجأون للاعتماد على ذواتهم في تكوين قيم خاصة بهم وقد تكون متغيرة أو متناقضة مع قيم المجتمع الأصلي ، ويشكلون فيما بينهم عالمًا آخر تؤخذ قيمه وسلوكياته من مجتمعات أخرى تتناقض مع قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا ، ومن ثم تهدد الأمن الفكري لأبناء المجتمع ، بل قد تهدد استقراره وتماسكه ، ولعل ما يحدث الآن في مجتمعنا من تصدعات يرجع عوامله إلى انتشار الفردية والأنمالية والفوضى والتخلف والاعتماد على ثقافات وقيم غريبة وانتشار العنف والتطرف والجريمة . فضلاً عن غياب التعاون والانتهازية وتغليب المصلحة الخاصة على صالح المجتمع ، وضعف الحس الوطني في المشاركة والعمل والإنجاز وعدم احترام الوقت ومحاربة الناجح وإلقاء التهم جزافًا بلا سند أو دليل وغياب دور الإعلام تارة ، أو العمل بأجندات خارجية أو داخلية تسعى في مضمونها إلى هدم المجتمع وزعزعة استقراره .

كما عكست نتائج البحث عن التحديات التي تعوق الأمن الفكري المصري هو مانتج عن عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية اجتاحت المجتمع المصري في الآونة الأخيرة ، أفرزت جميعها العديد من الظواهر السلبية ، كالعنف والصراع والتطرف الفكري والجريمة والانحراف في المجتمع

المصري تحديدًا فقد عبرت نسبة ٧٦,٥% من إجمالي مفردات العينة عن أن ما يحدث من أحداث على المستوى المجتمعي يعد انعكاسًا لعوامل اقتصادية في المقام الأول تمثلت في الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وارتفاع تكاليف الحياة بشكل عام وانتشار العديد من الأزمات كالإسكان والضغط على المرافق والخدمات. تليها نسبة ٦١% من إجمالي مفردات العينة من أرجعها لعوامل اجتماعية، كارتفاع تكاليف الزواج وضعف العلاقات الاجتماعية وغياب القيم وارتفاع معدلات الجريمة والطلاق والعنف، تليها نسبة ٥٣,٥% من إجمالي مفردات العينة من أرجعها لعوامل ثقافية، كتدني مستوى التعليم وضعف دور وسائل الإعلام في التوعية والانترنت وبخاصة صفحات التواصل الاجتماعي والدردشة والمواقع الإباحية وانتشار الأعمال الفنية والثقافية التي تدعو إلى العنف والجريمة والتفكك وعدم الولاء والانتماء للوطن، تليها نسبة ٣٢% من إجمالي مفردات العينة من أرجعها لعوامل سياسية أبرزها عدم وجود سياسات واضحة ومحددة تقوم باحتواء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي اجتاحت المجتمع على مدار فترات زمنية متعددة واللجوء إلى القمع تارة وإلى التعتيم الإعلامي والثقافي تارة أو انتهاج سياسات خاطئة تسهم في ازدياد حدة الأزمات تارة أخرى، وأخيرًا: العوامل الدينية والصحية والبيئية كضعف الوازع الديني وانتشار الأمراض والتلوث وضعف الرعاية الصحية بنسبة ٢٩% من إجمالي مفردات العينة . وترى هذه النسبة أن أبرز أسبابها يرجع في المقام الأول إلى غياب دور الإدارة وتخليها عن مسئوليتها المهنية والاجتماعية اتجاه باقي أعضاء التنظيم (المجتمع) .

وقد أشارت نسبة ٢٧% من إجمالي مفردات العينة أن أبرز العوامل التي أدت إلى هذه الأحداث يرجع أساسها في المقام الأول إلى الفرد وليست الإدارة ، وهذا ناتج عن غياب دور كل فرد في المجتمع ، وانتشار الفردية والأنمالية والتواكل على السلطة والإدارة في حل المشكلات دون مشاركة حقيقية من جانب الفرد في علاج هذه الأزمات. ومن ثم فإن الفرد ـ من وجهة نظرهم ـ هو المسئول مسئولية مباشرة في إحداث الفوضى والعنف والغلاء وانتشار الأزمات المتعددة التي شهدها المجتمع في الآونة الأخيرة تحديدًا. في حين عبرت نسبة ٧٣% من إجمالي مفردات العينة أن ما يحدث الآن في المجتمع هو غياب المسئولية الاجتماعية لأعضاء المجتمع (أفراد ـ مؤسسات ـ إدارة) في النهوض بالمجتمع وتقدمه ، وعدم قيام كل عضو من أعضاء هذا التنظيم بواجباته وأدواره المنوط بها في المجتمع ، فالمدير يجهل ـ عن قصد أو غير قصد ـ مهامه وأدواره وواجباته داخل التنظيم ، وكذلك الحال بالنسبة للفرد.

كما عكست نتائج البحث عن إجماع مفردات البحث عن أهم العوامل التي تسهم في التعصب الفكري هو الجهل والعصبية لجماعات ما أو أفكار مترسخة في أذهان هؤلاء الأفكار وعدم وجود مباديء راسخة في نفوسهم ، ومن ثم فهم عرضة لاستمالتهم من قبل أفراد أو جماعات أو مؤسسات ما نحو أفكار هدامة تسعى إلى ازدياد حدة العنف والتفكك والتشرذم بين مختلف فئات المجتمع . كما أضافت نسبة ٦٥% من إجمالي مفردات العينة أن من أبرز هذه العوامل هو غياب العدالة الاجتماعية وعدم تلبية الدولة للاحتياجات الأساسية للأفراد من توفير فرص عمل ومسكن ومستوى تعليمي أفضل يواكب متطلبات سوق العمل ، وتخلى دور القطاع الخاص في المساهمة في حل مشكلات المجتمع وبخاصة عدم وجود شراكة بين مؤسسات المجتمع المختلفة (العام ـ الخاص ـ الأفراد) في رفع المستوى المعيشي للأفراد ، ومن ثم نبذ العنف والتعصب بين مختلف فئات المجتمع .

٢- ما التحديات التي قد يواجهها أعضاء هيئة التدريس في تحقيق الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث؟

أكدت نسبة ١٦,٥% من إجمالي مفردات العينة أن أهم الصعوبات التي قد تمنعهم من القيام بأدوارهم في تحقيق الأمن الفكري للطلاب هم الطلاب أنفسهم ؛ لأنهم ليس لديهم رغبة في الاستماع للغير، وربما يرجع سبب ذلك إلى المرحلة العمرية التي يمرون بها والتي ينجذبون أكثر لذواتهم وتشكيل شخصياتهم بأنفسهم أو الاعتماد على رفقائهم ومن يمثلون أعمارهم ، واعتمادهم على التقنيات الحديثة كأحد أهم مصادر الوعي بالنسبة لهم ، أو لعدم الثقة أو الاقتناع بآراء أساتذتهم نتيجة عوامل الإحباط والتشاؤم واللامبالاة التي يمرون بها ، وبالتالي فهم لا يعيرون للتوجيهات أو النصائح أي اهتمام، بل قد يفعل بعضهم العكس لكي يثبت لزملائه ورفقائه أنه بذلك أصبح رجلاً له رأي خاص وشخصية منفصلة عن غيره ويستطيع بمفرده أن يكون حريصًا على نفسه ومستقبله.

في حين أشارت نسبة ١٢% من إجمالي مفردات العينة إلى وجود قيود أمنية داخل الجامعة تمنع أعضاء هيئة التدريس في مشاركة الطلاب في التعبير عن أفكارهم أو مناقشتهم حول أحد القضايا التي قد تشغل فكرهم واهتماماتهم . في حين عبرت نسبة ١٣,٥% من إجمالي مفردات العينة عن عدم توافر الوقت والمكان الملائمين للمناقشة في موضوعات خارج المقرر الدراسي أو خارج النطاق العلمي ، كما يري بعضهم أنه لا مجال للحديث عن أية موضوعات خارج السياق العلمي .

في حين أشارت نسبة ٣١% من إجمالي مفردات العينة إلى وجود قيود والتزامات أخرى لعضو هيئة التدريس في قيامهم بأدوارهم نحو تحقيق الأمن الفكري للطلاب ، منها ، تمتع بعض أعضاء هيئة التدريس بالتعالي والتكبر على الطلاب - حتى على الهيئة المعاونة أنفسهم - وأن الطلاب - كما يرى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر الهيئة المعاونة - ليس من حقهم التعبير عن أراء وأفكار شخصية خارج المقرر والتعبير عنها داخل الحرم الجامعي ، كما ترى نسبة ٦% من إجمالي مفردات العينة أن التفاوت العمري والفكري ما بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس قد يكون عائقا في قيام أعضاء هيئة التدريس بأداء هذا الدور لاختلاف في القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد والسلوكيات بين الأجيال . في حين أشارت نسبة ٤% من إجمالي مفردات العينة بأن أبرز الصعوبات تتعلق بالطلاب أنفسهم ، ونسبة ٣% ترى أن هناك صعوبات زمنية ومكانية تعوق أعضاء هيئة التدريس من القيام بهذا الدور .

كما أشارت نسبة ١٤% من إجمالي مفردات العينة إلى ضعف المخصصات المالية التي تصرف على البحث العلمي من ندوات أو مؤتمرات أو رحلات علمية أو تثقيفية، فضلاً عن تدني مستوى الدخول لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم - وبخاصة داخل الكليات العملية - التي يقل فيها عدد الطلاب ، ومن ثم فإن مصدر دخلهم الوحيد تقريبا هو المرتب الشهري الذي قد لا يفي بمتطلبات الأسرة في ظل غلاء الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة الذي قد يفرضه الوضع الاجتماعي على هذه الشريحة ، ومن ثم فقد ينشغل البعض بتوفير مصدر آخر للدخل والاقتصار فقط على أداء أعبائه الوظيفية من محاضرات أو سكاشن علمية وعدم الانخراط في أي مشاركة مجتمعية أخرى، والسعي لعمل المؤلفات أو الدروس الخصوصية أو إقامة مشروعات خاصة لتحسين الدخل، أو ما يتعلق بالعامل المهني، كالسعي إلى الترقية والإنتاج العلمي أو الانشغال في أعمال الكنترول والمعسكرات والرحلات وتنظيم اللقاءات والمؤتمرات والندوات ، أو ما يتعلق بالجانب الاجتماعي والثقافي للفرد، كوجود قصور في سمات عضو هيئة التدريس المهنية والشخصية التي نشأ عليها، أو ما يتعلق بالجانب السياسي، كوضع قيود أو رقابة من جانب الجامعة أو الجهات الأمنية ومصادرة حرية الفكر والرأي والقمع السياسي والأمني والفكري الذي قد يفرض على عضو هيئة التدريس ، ومن ثم فجميعها أو بعضها عوائق تحول دون قيام عضو هيئة التدريس بأدواره المنوط به.

٣- ما رؤية أعضاء هيئة التدريس بمجتمع البحث حول أبرز الآليات التي تسهم في تحسين دور المعلم الجامعي في تحقيق الأمن الفكري المصري بوجه عام، ولطلابه على وجه الخصوص من وجه نظر عينة البحث؟

عكست نتائج البحث فيما يتعلق برؤية مفردات عينة البحث حول أساليب تحقيق الأمن الفكري المصري، أهمها ما يلي :

- تعزيز أساليب الحوار والحرية في التعبير واحترام الرأي والرأي الآخر.
- توفير فرص عمل للشباب
- تحسين دخول أعضاء هيئة التدريس وتوفير الامكانات المادية والفنية التي تهيئهم للقيام بأدوارهم في العملية التعليمة وتوفير الأمن الفكري وتعزيز القيم الاجتماعية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وربط التعليم بمتطلبات سوق العمل .
- وضع سياسات وإجراءات قانونية تسعى للحد من الغزو الثقافي والفكري .
- العمل على رفع الوعي من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية وبخاصة وسائل الإعلام في تطوير الخطاب الإعلامي .
- توفير المسكن الملائم للشباب .

أما عن الأساليب الفعالة التي قد تسهم في تحسين أدوار المعلم الجامعي في تحقيق الأمن الفكري فقد عبرت نسبة ٥٣% من إجمالي مفردات العينة إلى ضرورة زرع جدار الثقة بين عضو هيئة التدريس والطلاب كجعلهم أخوة أو أبناء له والتقرب من أفكارهم والبشاشة والتواضع في المعاملة، وإقامة ندوات ومحاضرات توعية داخل الحرم الجامعي وخارجه ، وفي مختلف وسائل الإعلام . في حين أشارت نسبة ٣٩% من إجمالي مفردات العينة إلى استخدام الأبحاث العلمية في تحقيق الأمن الفكري للطلاب وخاصة اختيار موضوعات تزيد من وعي الطلاب نحو ترسيخ القيم الاجتماعية وقيم العمل والإنجاز والمواطنة والديمقراطية ، وهو ما يظهر بشكل جلي في الكليات النظرية التي تعتمد على مثل هذه الأساليب من التوعية ، كما أشارت نسبة ٨% من إجمالي مفردات العينة إلى تشجيع الطلاب وتحفيزهم في عمل التجارب المعملية وتبادل الأدوار في عمليات الشرح لزملائهم الطلاب وهو ما يظهر جليًا في الكليات العملية .

أما عن المقترحات التي عبرت عنها نتائج البحث ، فقد أشارت نسبة ٥٨% من إجمالي مفردات العينة إلى ضرورة إعطاء الطلاب الفرصة الكاملة للتعبير عن أفكارهم بحرية كاملة واحتوائهم ومناقشتهم ومحاورتهم بشكل أبوي قبل العلمي، وتشجيعهم المتميز منهم فكريًا في إدارة الحوار والمناقشة ، وزرع القدوة الحسنة فيما بينهم، والتحلي بسمات التواضع والتحاور والبشاشة واحترام الرأي والرأي الآخر، وعمل ندوات توعية من جانب إدارة الكلية لرفع مستوى الوعي للطلاب ، وتحفيز المتميزين من الطلاب في مختلف المجالات، والابتعاد عن رفاق السوء أو تعاطي المخدرات أو إقامة علاقات غير سوية ، والاهتمام بالجانب العلمي والمحتوى الدراسي للطلاب،بحيث يتضمن غرس قيم اجتماعية تحث على التعاون والتساند والإنجاز والتفوق والانتماء، وتطور المقررات الدراسية بما يتواكب مع متطلبات واحتياجات سوق العمل. في حين عبرت نسبة ٢٢% من إجمالي مفردات العينة ضرورة إيجاد شراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات القطاع الخاص لتدريب الطلاب وتأهيلهم على التطبيق العملي لما يدرسونه وإتاحة الفرصة للمتميزين منهم للعمل في فترات الإجازة الصيفية وبعد التخرج ، ورفع المخصصات المالية بشأن زيادة الندوات والمؤتمرات العلمية وبخاصة الندوات التي تتعلق بقضايا الشباب ومشكلاتهم وتعبر عن اهتماماتهم وتطلعاتهم . كما أشارت نسبة ٢٠% من إجمالي مفردات العينة إلى ضرورة تكاتف كل الجهود (الدولة ـ المؤسسات ـ الأفراد) للتخطيط الشامل لتنمية المجتمع وتقدمه اعتمادًا على كافة الثروات المادية والبشرية والفنية التي تسهم في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعات أفراده ، وبخاصة الشباب.

أما عن أبرز الحلول للتصدي للتعصب الفكري ، فقد أشارت نتائج البحث عن أهم الحلول التي يمكن من خلال نبذ التعصب عن قيام الإدارة بوضع سياسات اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية في الحقوق والواجبات بين أعضاء التنظيم بنسبة ٣٣,٥% من إجمالي مفردات العينة، كما أشارت نسبة ٢٩% من إجمالي مفردات العينة أن الاهتمام بنوعية التعليم وربطه بمجالات سوق العمل المحلية والدولية والاهتمام بالبحث العلمي وتوظيف نتائجه في حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع يسهم في نبذ التعصب الفكري . كما أشارت نسبة٢٦% من إجمالي مفردات العينة أن لوسائل الإعلام بمختلف أنواعها دور فاعل في رفع مستوى الوعي (الحقيقي) للفرد ، وذلك من خلال طرح سياسات (واضحة) لرجل الإعلام عن كيفية اختيار المشكلات والموضوعات الأكثر أهمية وإلحاحًا بالنسبة للمجتمع ومناقشتها بشكل علمي ـ وليس اجتهادي ـ وذلك من خلال إحضار المسئول عن المشكلة والمختص بحل المشكلة ـ وجهًا لوجه ـ ومحاولة

وضع أطر تنفيذية بجدول زمني أمام المشاهد لحل هذه الأزمة والمسئولين عن تنفيذ هذه الحلول. كما عكست نتائج البحث عن أهمية دور الأسرة في تدعيم القيم الاجتماعية والرعاية الأسرية في نشء الشباب بشكل سوي ليكونوا دعامة أساسية التي يرتكز عليها المجتمع في تماسكه وتقدمه.

ثانيًا : نتائج البحث في ضوء نتائج الدراسات السابقة :

كشفت نتائج البحث بشكل عام أن لأعضاء هيئة التدريس بمجتمع البحث دور هام وحيوي ومسئولية اجتماعية في تعزيز الأمن الفكري لطلابهم ، إلا أنه بالرغم من إدراكهم لهذا الدور إلا غالبيتهم لا يمارسون هذا الدور بشكل عملي، حيث يواجهون تحديات عدة ، التي تتمثل في تدني مستوى الدخل الاقتصادي لغالبيتهم ، وبخاصة داخل الكليات التي يقل بها أعداد الطلاب، ومن ثم تنحصر دخولهم على رواتبهم التي تتضاءل يومًا بعد يوم في ظل ارتفاع الأسعار وتكاليف المستوى المعيشي. وقد خرج البحث الراهن بمجموعة من النتائج ، أهمها :

- انشغال فكر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمجتمع البحث في المقام الأول بأوضاعهم الاقتصادية ؛ لسد متطلباتهم المعيشية في ظل تدني مستوى الأجور مقارنة بالارتفاع الحاد في الأسعار وفي تكاليف مستوى المعيشة ، مما يعكس أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في توجيه رغبات الفرد واتجاهاته نحو طبيعة الموضوعات التي تشغل فكره واهتمامه، وكذلك انخفاض روح المسئولية الاجتماعية اتجاه الآخرين.
- وعي غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث بأهداف الأمن الفكري وأهميته على المستويين المجتمعي والفردي في تحقيق الاستقرار والتقدم للمجتمع من خلال ترسيخ القيم الاجتماعية، كالتعاون والانتماء والإنجاز والتنافس، ونبذ العنف والتطرف والحياة الآمنة والمستقرة لكل أعضاء المجتمع .
- من أهم المقومات الأساسية التي يرتكز عليها المجتمع في تعزيز الأمن الفكري لأفراد المجتمع بشكل عام والشباب الجامعي على وجه الخصوص ، هي الدولة والجامعة وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ووسائل الإعلام والطلاب من خلال قيام كل عضو بأدواره ومسئولياته وواجباته المنوط به ، والذي يستلزم منهم الوعي التام بأداء تلك الواجبات والمسئوليات وفقًا لمسئوليات كل فئة من تلك الفئات.
- ساهمت التقنيات الحديثة ـ وبخاصة فيما يتعلق بأساليب الاتصالات والمعلومات ـ ووسائل الإعلام في التأثير ـ إيجابًا أو سلبًا ـ على وعي

الشباب الجامعي ، والذي يتمثل في ازدياد وعي بعض الشباب في التزود بالعلم والمعرفة والتمسك بالقيم والمعارف التي تمكنهم من التسلح بالعلم وأهميته في بناء المجتمع وتطوره . في حين ساهمت بدور سلبي في تصدير العنف والتعصب الفكري والانحياز الأيدلوجي لأفكار بعينها ، مما ساهم في خلق العديد من المشكلات ، كالعنف والتعصب والإرهاب والإدمان والجريمة .

من أبرز الأساليب التي يستعين بها أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمجتمع البحث في تعزيز الأمن الفكري للطلاب هو إتاحة الفرص للطلاب للتعبير عن أفكارهم وآرائهم بشكل كامل، ومحاولة احتوائهم وتوجيههم بشكل علمي وتوظيف طاقاتهم في تنمية مهاراتهم في البحث العلمي، وإقامة علاقات اجتماعية سوية فيما بينهم أو بينهم وبين أساتذتهم، أو بينهم وبين مجتمعهم، وتدعيم أواصر التعاون والتساند فيما بينهم، وغرس أهمية التفوق والإنجاز والتعاون في تحقيق متطلبات الفرد والمجتمع على حد سواء، وتعديل أفكارهم ومعتقداتهم السلبية، وتشجيعهم على إثبات الذات وأهمية دورهم الفاعل في تقدم المجتمع وتطوره. ومن ثم فإن على عضو هيئة التدريس دور كبير وهام في تحقيق الأمن الفكري من خلال استغلال سماته الشخصية والعلمية في جذب هؤلاء الطلاب وتوجيههم بشكل علمي وعملي ليكونوا طاقة منتجة لهم ولمجتمعهم . وكذلك ضرورة تفعيل دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية بين أبناء المجتمع في كل الحقوق والواجبات والأدوار والتخطيط العلمي لاستغلال تلك الطاقات الشبابية المهدرة بشكل مقصود أو غير مقصود من جانب الدولة .

من أبرز التحديات التي تعوق أدور أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمجتمع البحث هو تدني مستوى الأجور في ظل الارتفاع الحاد في الأسعار وفي مستوى المعيشة، والسعي لعمل المؤلفات أو الدروس الخصوصية أو إقامة مشروعات خاصة لتحسين الدخل، أو ما يتعلق بالعامل المهني، كالسعي إلى الترقية والإنتاج العلمي أو الانشغال في أعمال الكنترول والمعسكرات والرحلات وتنظيم اللقاءات والمؤتمرات والندوات ، أو ما يتعلق بالجانب الاجتماعي والثقافي للفرد، كوجود قصور في سمات عضو هيئة التدريس المهنية والشخصية التي نشأ عليها، أو ما يتعلق بالجانب السياسي، كوضع قيود أو رقابة من جانب الجامعة أو الجهات الأمنية ومصادرة حرية الفكر والرأي والقمع السياسي والأمني والفكري الذي قد يفرض على عضو هيئة التدريس. فضلاً عن عمليات الاختراق الثقافي في ظل عصر المعلومات وتعدد أساليب

المعرفة وتنوعها وصعوبة الرقابة عليها مع سرعة انتشارها بوسائل تقنية حديثة كالانترنت والهواتف المحمولة والقنوات التليفزيونية .. وغيرهم . وكذلك ضعف المخصصات المالية التي تصرف على البحث العلمي من ندوات أو مؤتمرات أو رحلات علمية أو تثقيفية أو ترفيهية .

أن التعليم الجامعي في مصر لا يحقق للمعلم الجامعي عائداً اجتماعياً أو اقتصادياً، فيكفي دوره في إعداد الطلاب والباحثين في مجالات عدة. في ظل تضخم أسعار الخدمات والمواد الكمالية، وواقع اللاتوازن الاجتماعي بين الفئات، واقع المظهرية وسلطة المال وإغرائه، وتدهور ظروف الطبقة الوسطي... وكلها ظواهر قد تدفع إلى غياب المسئولية الاجتماعية اتجاه الآخرين وضعف قدرة المعلم الجامعي علي التواصل مع طلابه من خلال التقنيات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي أحيانًا، والانحراف والفساد أحياناً أخرى. وكلها ظواهر اجتماعية لن نجد لها دواء إلا من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقوة البشرية المتعلمة..

أن الأمن الفكري مرتبط بتلبية الاحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع ـ وبخاصة الشباب ـ مثل توفير فرص العمل والإسكان والصحة ورفع مستوى الوعي من خلال الاهتمام بوسائل الإعلام، والاهتمام بالبحث العلمي، وقدرة المعلم الجامعي على استيعاب وتصحيح المفاهيم والأفكار المنحرفة والمتطرفة، وكذلك ترسيخ مبدأ الحوار الهادف البناء واحترام الرأي والرأي الآخر . كما تلعب المناهج الدراسية دورًا مهمًا وأساسيًا في تحقيق الأمن الفكري، التي تسعى لترسيخ القيم والأفكار البناءة.

من أبرز أساليب تحقيق الأمن الفكري المصري ، تكاتف كل القوى وتساند كل الجهود من أجل تحقيق الأمن الفكري الذي يستهدف صالح الفرد والمجتمع، من خلال تعزيز أساليب الحوار والحرية في التعبير واحترام الرأي والرأي الآخر، وتوفير فرص عمل للشباب، وتحسين دخول أعضاء هيئة التدريس وتوفير الامكانات المادية والفنية التي تهيئهم للقيام بأدوارهم في العملية التعليمة وتوفير الأمن الفكري وتعزيز القيم الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، وربط التعليم بمتطلبات سوق العمل، ووضع سياسات وإجراءات قانونية تسعى للحد من الغزو الثقافي والفكري .

وفي هذا السياق سيتناول الباحث أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة والبحث الراهن :

١) أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة والبحث الحالي :

- عكست نتائج البحث أهمية المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمجتمع البحث ، ودورها في تعزيز الأمن الفكري للطلاب وفي تحقيق أهداف التنظيم ، وهو ما اتفقت عليه غالبية الدراسات السابقة في أنها تسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنظيمات والقطاعات المختلفة.
- أن للقيادة الإدارية والدولة دور رئيس في تعزيز المسئولية الاجتماعية لأعضاء التنظيم من جهة ، والمستفيدون من التنظيم من جهة أخرى ، وذلك من خلال ما توفره الجامعة من دعم مالي للصرف على الندوات والمؤتمرات والرحلات العلمية والتثقيفية والترفيهية ، أو دعم فني كتوفير مناخ جيد من الحرية والديموقراطية والمرونة وإعطاء الحوافر المادية والمعنوية للمتميزين في التنظيم ، أو ما توفره الدولة من فرص عمل وتحسين للدخول وتشجيع البحث العلمي وتوظيفه التوظيف الأمثل في خدمة المجتمع.
- أشارت نتائج الدراسات السابقة وجود معوقات خارجية وداخلية تتعلق بالتعليم الجامعي المصري ، كالعولمة وما صاحبها من تهديدات للنظم التعليمية لتطوير البنية التنظيمية، وعدم ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل، وتدني مستوى العملية التعليمية من جانب بعض أعضاء هيئة التدريس والمقررات الدراسية والطلاب والفساد المالي والإداري للتنظيم وحصول بعض الفئات الاجتماعية علي حقوق أكثر مما تؤديه من واجبات .. وجميعها وغيرها عوامل ساهمت بدور سلبي في حدوث أزمة ناتجة عن غياب ثقافة المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس بمجتمع البحث ، إضافة إلي القيم والمبادئ التي تحفز القيام بالمسئولية الاجتماعية. ويتحدد دور هذه الثقافة في دفع كل الأطراف للوفاء بالتزاماتهم نحو المجتمع، إلا أن هناك مجموعة من العوامل المجتمعية التي تعمل علي إضعاف ثقافة المسئولية الاجتماعية، بل وخضوع هذه الثقافة لحالة من الأنومي. وذلك لأن تضافر الواجبات والحقوق من شأنه أن يؤسس الفرد الملتزم بأداء مسئولياته الاجتماعية. وهو ما عكسته نتائج البحث الراهن ، مما يشير إلى وحدة تأثير العوامل المجتمعية في التأثير على مختلف قطاعات المجتمع

ووحداته الاجتماعية، وأن هذه العوامل تؤثر في مختلف قطاعات المجتمع ومجالاته في أي زمان ومكان .

- إن سيادة الفردية وتغليب المصلحة الشخصية لدى بعض أعضاء التنظيم بمجتمع البحث يؤثر بالسلب على الفاعلية التنظيمية للنسق العام - الجامعة - ومن ثم يؤثر على أداء وظائفها ومهامها في تحقيق الأمن الفكري للطلاب ، وخاصة في ظل تراجع دور الدولة في تحقيق متطلبات الشباب والأفراد بشكل عام ، والهيمنة الثقافية الغربية الناتجة عن تطور أساليب الاتصالات والمعلومات وتعددها وانتشار حالات اللامبالاة واليأس من جانب أعضاء التنظيم ، وجميعها عوامل تسهم في تدني روح العمل الجماعي والمسئولية الاجتماعية بمجتمع البحث وانتشار العنف والجريمة والتعصب الفكري بين أعضاء التنظيم، وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة من حيث أن انتشار الفردية واللامبالاة والتواكل والتعصب الفكري عوامل جميعها تسهم في إضعاف التزام أعضاء التنظيم للوفاء بمسئولياتهم الاجتماعية، أو القيام بمسئولياتهم الاجتماعية بصورة ناقصة أو مشوهه، أو حسب طبيعة عشوائية، فغياب التوجه القيمي يجعل الوفاء بالمسئولية الاجتماعية له الطابع المؤقت والمتناقض وربما العشوائي.
- عكست نتائج الدراسات السابقة أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية وفق ثقافة المسئولية الاجتماعية تعاني من حالة من الانهيار، وهي هنا الأسرة والمؤسسة التعليمية والإعلام، وحتى تنظيمات المجتمع المدني. وفيما يتعلق بالأسرة، فإننا نجدها بفعل عوامل عديدة لم تعد قادرة علي تنشئة أو تدريب الأبناء علي أصول المسئولية الاجتماعية، بسبب التصدعات والمشكلات التي أصابتها من جوانب عدة، لأن فضاءها قد أخترق بأفكار غريبة علي تراثها، وما زالت هذه الأفكار تتدفق لتقضي علي البقية الباقية من حياتنا الأسرية. فضلاً عن ارتفاع معدلات الطلاق والجريمة والانحرافات الأسرية، وتهرب الأسرة المصرية وبخاصة الحضرية،من مسئولياتها الاجتماعية نحو الأبناء؛نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة فكيف يقومون هم بتدريب الأبناء علي استيعاب مضامين المسئولية الاجتماعية.
- تعد وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات المعلومات من الآليات التي تؤثر إيجابا أو سلبًا في تنشئة الأفراد - وبخاصة الشباب - لمضامين المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع وتكويناته المختلفة. غير أن متابعة أداءهم في هذا الصدد، يبث مضامين عالمية. وهو ما يعني

أن الإعلام إذا اعتبرناه أحد آليات التنشئة الاجتماعية يعمل وفق مضامين عالمية، وهو يدفع المشاهدين والمتابعين له إلي تطوير واجبات وحقوق ذات طبيعة عالمية قد يفوق أحيانا متابعتنا لأوضاعنا وأحداثنا القومية، بل والمساهمة في حل العديد من المشكلات العالمية على حساب مشكلاتنا،كمساعدة الدول المجاورة بالمال وبالنفس أحيانًا؛ تعبيراً عن مسئولية اجتماعية تتجاوز الحدود الوطنية. يضاف إلي ذلك أن الأعلام وتكنولوجيا المعلومات قد تبشر وتنشئ المشاهدين وفق مضامين غير قومية للمسئولية الاجتماعية. وهو ما يعني أنها تشيع حالة من الفوضى وهز الاستقرار الاجتماعي. وهو ما اتفقت مع بعض نتائج الدراسات السابقة.

- اتفقت نتائج بعض الدراسات السابقة مع نتائج البحث الحالي في عدم وفاء الفاعلين بمسئولياتهم الاجتماعية: حيث يشكل هذا البعد ضلعا أساسيا في أزمة المسئولية الاجتماعية، وأبرز هؤلاء الفاعلين هما الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فيما يتعلق بالدولة أشرنا إلي أنها أصبحت دولة عاجزة في عصر العولمة عن الاعتراف بحقوق البشر في المجتمع، والعمل علي إشباع حاجاتهم بما يؤمن حصولهم علي حقوقهم. يضاف إلي ذلك أنها أصبحت عاجزة أيضا عن صياغة التآزر بين مختلف الجهود التي عليها تحديث المجتمع، وبسبب تضافر هذا العجز عن الأداء والإنجاز، فإننا نجدها دولة تميل إلي سد منافذ وقنوات المشاركة الديموقراطية الصحيحة، التي قد تتدفق عبرها عناصر تطالب بالحقوق وتنشر حالة من القلق وعدم الاستقرار. يضاف إلي ذلك أنها تلجأ عادة وسريعا إلي العصا الأمنية لإسكات المطالبة بالحقوق، وبرغم ذلك فهي تطالب مواطنيها بأداء الواجبات، وهو ما يشير إلي إخلالها بمسئولياتها الاجتماعية. والإخلال بالمسئولية الاجتماعية علي هذا النحو يؤدي إذا استمر طويلا إلي إضعاف الانتماء والتأثير علي بنية الهوية.

٢) أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي :

- كشفت نتائج غالبية الدراسات السابقة إلى أن الهدف الرئيس للمسئولية الاجتماعية للتنظيمات المختلفة هو تحقيق أعلى عائد مادي يصب في صالح تلك التنظيمات وأعضائها، في حين أن أوضحت نتائج ابحث الراهن أن هدف المسئولية الاجتماعية هو هدف تطوعي مجتمعي يسعى إلى تحقيق الأمن الفكري لأفراد المجتمع عامة والشباب

الجامعي على وجه الخصوص في ظل الغزو الثقافي والفكري : داخليا وخارجيا والذي نتج عنه إحداث العديد من المشكلات داخل المجتمع كالعنف والتعصب الفكري والجريمة والإدمان والعزوف عن المشاركة المجتمعية بكافة أشكالها وأنماطها .

- أوضحت غالبية نتائج الدراسات السابقة حرص التنظيمات الاقتصادية على تحقيق المسئولية الاجتماعية في توفير الخدمات المتعددة لعملائهم ؛ لارتباط المسئولية الاجتماعية بالمردود المادي الذي يصب في صالح أعضاء التنظيم، مما يزيد من دخولهم ويدفعهم لبذل مزيد من الجهد والعمل اتجاه التنظيم والآخرين على حد سواء . في حين توصل البحث الراهن إلى أن من ابرز المعوقات التي تحول دون قيام غالبية مفردات العينة بمسئولياتهم الاجتماعية اتجاه تحقيق الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث هو عدم وجود دعم مادي أو معنوي يدفعهم للقيام بمسئولياتهم الاجتماعية اتجاه الآخرين في ظل تدني مستوى الأجور وعدم وفاء الدولة بالتزاماتها لإشباع حاجات الأفراد والوفاء بحقوقهم، ووجود قيود تفرضها الدولة والجامعة من قيود على حرية التعبير أو قلة الدعم المادي للصرف على الندوات والمؤتمرات والرحلات العلمية والتثقيفية والترفيهية وعدم توافر فرص عمل للشباب .
- أن من أبرز مؤشرات المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس للقيام بأدوارهم ، الالتزام بمواعيد المحاضرات وأساليب التعليم والتعلم والتحلي بسمات الباحث العلمي وأخلاقياته والمشاركة في الندوات والمؤتمرات والرحلات، وتأثير مسئولياتهم الاجتماعية لهم كمتغير مستقل - في تحقيق الأمن الفكري للطلاب ونبذ العنف والتعصب والإدمان وتصحيح المفاهيم الخاطئة وتعزيز قيم المواطنة والانتماء والإنجاز والتعاون. بينما جاءت نتائج مؤشرات المسئولية الاجتماعية لغالبية الدراسات السابقة متمثلة في العائد المادي أو حالات الرضا عن الخدمات أو الإحساس بالمسئولية وفقًا للسن أو المستوى التعليمي أو المكانة المهنية.

كما أوضحت نتائج البحث عن تفسير علمي للقضايا المحورية التي عكستها نتائج الدراسات السابقة وانطلق منها البحث الراهن ، وتتمثل فيما يلي :

القضية الأولي: هل السياسات التعليمية والاقتصادية والسياسية القائمة والمتعلقة بعضو هيئة التدريس والطلاب - على حد سواء - ساهمت بشكل مباشر في تدني مستوى التعليم ومن ثم حدوث أزمة في تعزيز المسئولية الاجتماعية لأعضاء التنظيم في المجتمع المصري عامة ومجتمع البحث خاصة؟

وقد أشارت نتائج البحث الراهن في أن السياسات التعليمية والاقتصادية والسياسية القائمة والمتعلقة بعضو هيئة التدريس والطلاب - على حد سواء - قد ساهمت بشكل مباشر في تدني مستوى التعليم ومن ثم حدوث أزمة في تعزيز المسئولية الاجتماعية لأعضاء التنظيم في المجتمع المصري عامة ومجتمع البحث خاصة، وأتضح ذلك من خلال تدني مستوى الأجور وعدم الاهتمام بعضو هيئة التدريس ماديا وثقافيا وعلميا واجتماعيا وعدم مساعدته - سواء من جانب الدولة أو الجامعة - في مساعدته في بناء المسكن الملائم أو التعليم المناسب لأبنائه ومساعدته في تكاليف الزواج له أو لأبنائه ورعايتهم صحيًا وتثقيفيًا وترفيهيًا - بل التأمين الصحي قاصرًا فقط على عضو هيئة التدريس، بل ويدفع نسبة مقدراها ٢٠% من تكاليف الكشف والعلاج وتتعدي هذه النسبة بكثير لحالات طبية معينة . مما يعكس إهمال شديد من جانب الدولة والجامعة لعضو هيئة التدريس لا تتناسب ومكانته العلمية والاجتماعية التي تقتضي ظروف اقتصادية ومعنوية أكثر بكثير مما يحظى به عضو هيئة التدريس ، والتي تنعكس تلك السياسات في خفض المسئولية الاجتماعية اتجاه طلابهم، ويتضح ذلك بشدة في الكليات النظرية والذي يقل التزام غالبية أعضاء هيئة التدريس بمحاضراتهم أو ترسيخ قيم العلم والالتزام والأمانة واحترام الوقت والعدالة ، سواء فيما يتعلق بوضع الامتحان أو التصحيح، والذي ينعكس سلبًا على سلوك الطالب الجامعي وتصرفاته في ظل تراخي القواعد والأطر القانونية الرادعة سواء للطالب أو المعلم الجامعي.

القضية الثانية:هل يمكن وضع آليات حقيقية تسهم في تعزيز المسئولية الاجتماعية لأعضاء التنظيم في مجتمع البحث؟

وقد أكدت النتائج على ضرورة إيجاد آليات (حقيقية بناءة) تسهم في تعزيز المسئولية الاجتماعية في المجتمع البحث ، وتتمثل في الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وتحسين حالتهم الاقتصادية والعلمية والاجتماعية

والثقافية ـ وكذلك ضرورة ربط بمخرجات التعليم الجامعي بمتطلبات ومجالات سوق العمل وتوفير فرص عمل للشباب وإتاحة الفرص أمامهم للتعبير عن أفكارهم واتجاهاتهم وتصوراتهم حول مختلف الموضوعات الثقافية والاقتصادية والعلمية والسياسية والدينية. وسيتضح ذلك فيما بعد بشيء من التفصيل.

ثالثًا : الدلالات النظرية لنتائج البحث:

يهدف هذا الجزء إلى إبراز بعض القضايا والمقولات النظرية لنظريات النسق الاجتماعي والدور والمسئولية الاجتماعية التي تحاول تفسير النتائج العامة للبحث، وتوضيح دلالاتهم النظرية، على نحو يحقق الترابط بين أجزاء البحث، ويسمح بالإضافة إلى المعرفة العلمية في مجال علم الاجتماع. وقد أكدت نتائج البحث اتفاقها في تفسير بعض القضايا والمقولات النظرية التي تشكل التوجه النظري للبحث، ولذا فقد أسهمت نظريات النسق الاجتماعي والدور والمسئولية الاجتماعية، في تفسير الواقع الثقافي لأعضاء هيئة التدريس وخاصة فيما يتعلق بإبراز المسئولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ودورهم في تعزيز الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث، والذي قد يسهم بدوره في تفسير الظواهر الاجتماعية المشابهة داخل المجتمع المصري بصفة عامة. وتتجلي القضايا والمقولات النظرية التي فسرت النتائج العامة فيما يلي :

- أن الدولة والجامعة وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والطلاب بمجتمع البحث هم أنساق فرعية داخل النسق العام وهو المجتمع، ويقومون بمجموعة من الأدوار والمهام والمسئوليات الاجتماعية من أجل استقرار المجتمع وتطوره. وقد عكست النتائج العامة للبحث أن يجب على تلك الأنساق القيام بمسئولياتها وأدوارها الاجتماعية والمهنية لتحقيق الأمن العام والاستقرار للمجتمع ككل بصفة عامة ، والمجتمع على وجه الخصوص، إلا أنه من خلال رصد الواقع الاجتماعي تبين أن هناك خلل واضح وكبير بين ما يجب أن يكون وما هو قائم بالفعل، حيث أشارت نتائج البحث عن تخلي دور الدولة والجامعة عن مسئوليتهما الاجتماعية اتجاه أعضائهما ، فالدولة تراجع دورها في تحقيق الأمن الاقتصادي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب على حد سواء ، من خلال تدني مستوى الأجور أو انتشار معدلات البطالة وأزمات الإسكان والتلوث وغلاء الأسعار .. والجامعة لم تهتم بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في مساعدتهم ماديًا ومعنويا في بناء مسكن أو تعليم ملائم لذويهم أو رعايتهم صحيًا وثقافيا واجتماعيًا ولم توفر لهم

الدعم الكافي للمشاركة في الندوات والمؤتمرات والكتب العلمية والرحلات ، وكذلك لم ترعى الطلاب ثقافيًا ومهنيًا، ولم تربط مخرجات التعليم بمجالات العمل المتعددة في ظل عصر المعلوماتية وانتشار التقنيات الحديثة .. وقد أفرزت تلك العوامل عن إحداث العديد من الأزمات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع بصفة عامة والشباب الجامعي على وجه الخصوص ، وتجلى ذلك في ازدياد معدلات العنف والتعصب وعدم تقبل الآخر والجريمة والإدمان والزواج العرفي والطلاق .. الخ.

- لكي يقوم أعضاء التنظيم بأداء أدوارهم ومسئولياتهم اتجاه المجتمع لابد من توافر مجموعة من المقومات المادية والفنية والمعنوية والثقافية التي تمكنهم من القيام بتلك الأدوار والمسئوليات على الوجه الأكمل . وقد أشارت النتائج العامة للبحث أن من أبرز العوامل التي تعوق أداء أعضاء التنظيم لأدوراهم في تحقيق الأمن الفكري هو ضعف الدعم المادي والمعنوي من جانب الإدارة العليا ـ الدولة والجامعة ـ لأعضاء التنظيم ، وهو ما أثر بالسلب على حرص غالبية مفردات العينة للقيام بمسئولياتهم الاجتماعية في تحقيق الأمن الفكري للطلاب .
- أن حدوث خلل في أداء وظيفة أي عضو من أعضاء التنظيم سيؤثر على باقي أعضاء التنظيم ، ومن ثم سيؤثر على تحقيق الأمن الفكري للطلاب بمجتمع البحث. وهو ما أكدته النتائج العامة للبحث ـ كما سبق ـ أن تخلي دور الدولة والجامعة عن مسئولياتهما الاجتماعية في توفر الدعم المالي والمعنوي لأعضاء التنظيم أثر سلبًا على الأمن الفكري للطلاب وتمثل مظاهره ـ على مستوى الطلاب ـ في انتشار حالات الفوضى واللامبالاة والسلبية والعنف والتعصب وتدني مستوى اللغة والحوار وعدم الانتظام في المحاضرات والغش في الامتحانات والإدمان والتحرش والزواج العرفي، والاستخدام السيئ للتقنيات الحديثة وبخاصة وسائل الاتصالات والمعلومات والإنترنت. في حين تجلت مظاهره ـ على مستوى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ـ في عدم الالتزام بالمحاضرات في مواعيدها المحددة، وعدم السماح بالحوار والمناقشة مع الطلاب، وعد الحرص على غرس القيم والعلمية والأخلاقيات في نفوس الطلاب، وانتشار الدروس الخصوصية، إنشاء مشروعات خاصة والانشغال بها، العزوف على المشاركة في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية ، لأن في أغلبها تكون على الحساب الشخصي لعضو هيئة التدريس.

أن ما يحدث داخل محيط الجامعة من أحداث عنف وتعصب فكري ومشكلات اجتماعية هو نتاج لغياب المسئولية الاجتماعية لأعضاء التنظيم ، نتيجة عدم الوفاء بمتطلبات أعضاء التنظيم الاقتصادية والمهنية والثقافية والاجتماعية والنفسية من جهة، واستحداث الطلاب لقيم مادية غربية تبتعد عن قيمنا التي نشانا عليها من جهة أخرى. وربما تكون أساس لتشكيل الثورة الصامتة والتي يقصد بها تغير قيم الطلاب أنفسهم وتغير أفكارهم والتي بدورها تكون بداية لتغير الطلاب أنفسهم وتغير المجتمع، فضلاً عن قيام بعض الطلاب من إقامة علاقات اجتماعية غير شرعية مع بعضهم البعض ، وحدوث العديد من الصراعات الاجتماعية والمهنية المختلفة بين أعضاء التنظيم، ولجوئهم لاستعمال الانترنت ـ وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي Face book في تكوين عالمهم الافتراضي وتكوين شبكة علاقاتهم الاجتماعية السوية وغير السوية في ظل تراجع دور الدولة والجامعة وأعضاء هيئة التدريس في التواصل الإيجابي والداعم للطلاب، من خلال توفير فرص عمل لهم، وربط التعليم بمجالات سوق العمل، والتحسين من نوعيته وجودته، والمناقشة والحوار البناء بين أعضاء التنظيم والطلاب، وتصحيح المفاهيم الخاطئة .

إن تحقيق الأمن الفكري للطلاب يستلزم التساند والتضامن والتعاون بين الدولة والجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب من منطلق المسئولية الاجتماعية اتجاه المجتمع وتطوره. وهو ما دلت عليه النتائج العامة للبحث، حيث أشارت إلى أهمية قيام كل عضو من أعضاء المجتمع الجامعي ـ مع دور الدولة الفاعل ـ بأدوارهم بشكل واع ومتكامل من منطلق حرصهم وانتمائهم للمجتمع المصري ككل بشكل عام ومجتمع الجامعة على وجه الخصوص ، وهذا يستلزم التفاني والعمل بإخلاص ـ كل بحسب مكانته ووضعه داخل التنظيم ـ من أجل تحقيق أهداف التنظيم والمجتمع ككل وهو الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره وتقدمه ،عن طريق الحفاظ على الموروثات الثقافية والتمسك بقيم المجتمع الأصيلة ومواكبة التغيرات الثقافية التي تتلاءم مع منظومة القيم والمعايير التي ارتضاها المجتمع ، وجعلها موجهات لسلوك أفراد المجتمع وأفعالهم .

رابعًا : الدلالات العملية والتطبيقية للنتائج:

وفي ضوء النتائج التي توصل إليها البحث الراهن، أبرزها أن الأمن الفكري تقع مسئوليته علي مختلف قطاعات المجتمع: مؤسسات وأفراد على حد سواء؛ وليس على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فحسب فالمسئولية هنا تعتبر مسئولية مشتركة تدخل فيها مؤسسات الدولة بكل أنواعها – سواء التعليمية أو الثقافية أو الدينية أو السياسية أو الاقتصادية - التي تلعب دوراً كبيراً ومهماً في تحقيق أعلي مستويات الأمن الفكري، وهذا يقود إلي أهمية النظر لمنظومة وسائل الضبط الاجتماعي وهي المدرسة والجامعة ودُور العبادة ووسائل الإعلام باختلاف أشكالها وثقافاتها المختلفة وفلسفتها وإستراتيجياتها التي تدفع بمفهوم إنزال درجات الوعي الأمني واقعاً فاعلاً مؤثراً في جانبه الإيجابي، ورفع درجة التعاون بين مختلف قطاعات المجتمع، ونبذ العنف والتعصب بشكل أشكالهما. وقد أوضحت بعض المقترحات، التي يمكن تطبيقها - سواء على مستوى مجتمع البحث أو على مستوى القطاعات أو الهيئات المعنية بالمشكلة، وتتمثل في:

١- بالنسبة لمجتمع البحث: دلت نتائج البحث على أهمية قيام كل عضو من أعضاء التنظيم بمجتمع البحث القيام بأدواره على النحو التالي :

- **الجامعة** : عن طريق حث الطلاب على أهمية المسئولية الاجتماعية ودورها البناء في الارتقاء بالفرد والمجتمع ، من خلال ربط التعليم الجامعي بمتطلبات سوق العمل ، وحرص الجامعة على عمل شراكة مع مختلف مؤسسات وقطاعات المجتمع لتوظيف المتميزين من الطلاب والاستفادة منهم في تنمية المجتمع والحد من مشكلات البطالة التي تحدث العديد من المشكلات - ومنها التعصب الفكري والإدمان واللامبالاة والجريمة والعنف - وتكريس ثقافة الحوار، وتبادل الرأي، والنقاش، والوقوف في مواجهة الآخرين وتقبل آرائهم . وكذلك إعداد مراكز للخدمة العامة تكون مسئولياتها توفير الدورات التدريبية في مختلف المجالات - وليس فقط في مجالي اللغات والحاسب الآلي ، لتشمل كيفية إعداد وتنفيذ المشروعات الإنتاجية الصغيرة والدورات الشخصية والسلوكية والصناعية والتجارية، وكذلك عقد المؤتمرات الطلابية التي تسعى إلى تنمية منظومة القيم النبيلة لدى الطلاب وإكسابهم المهارات التي من شأنها بناء الشخصية القادرة على المشاركة في بناء الوطن بفاعلية عن طريق البرامج العلمية النافعة، والدورات التدريبية المفيدة، وممارسة الرياضة البدنية. ورفض التعصب للآراء التي قد تؤدي إلى الانفعال ومحاول إقصاء الآخر أو ربما إلغائه، وتربية الطلبة على قبول الرأي الآخر، وترسيخ مفهوم الحوار ومبادئه

وآدابه، وحث الطلاب على الاستفادة مما هو متوافر في المكتبات بخصوص قضايا الأمن الفكري والغزو الثقافي والتأثيرات السلبية لبعض وسائل الإعلام والقنوات الفضائية.

أما فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فيجب على الجامعة تقديم الامكانات المادية والفنية والثقافية التي تتيح لتلك الفئة الهامة من القيام بمسئوليتها الاجتماعية اتجاه الطلاب والمجتمع ككل ، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تهيئة الظروف المادية والمعرفية والاجتماعية والسياسية التي تتيح لهم العمل بشكل منتج وفعال ، من خلال رفع الأجور والمكافآت والحوافز ، وتوفير الدعم المادي المناسب للمشاركة في الندوات والمؤتمرات والرحلات والمعسكرات، فضلاً عن العمل على إتاحة المجال لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من الإطلاع على أهم الدوريات والمجلات العالمية المحكمة ومساعدة الجامعة في النشر الدولي للأبحاث العلمية وتحفيز الأبحاث المتميزة منها بالنشر على حساب الجامعة من خلال إنشاء مركز للأبحاث يتولى تجميعها ونشرها بالداخل والخارج، وتوظيف نتائج تلك البحوث على المجتمع المحلي مع إعطاء حافز مادي أو معنوي لعضو هيئة التدريس المتميز في مجال البحوث العلمية أو الأنشطة التي يقدمها للجامعة وللطلاب، وتخصص جائزة سنوية لعضو هيئة التدريس المتميز على القسم والكلية والجامعة، بشكل يحقق التنافسية والإبداع بين أعضاء هيئة التدريس، والعمل على التطوير الذاتي لعضو هيئة التدريس في اللغة الإنجليزية وعمل دورات تدريبية على مهارات إنتاج الكتاب الجامعي وتطويره، بحيث يخدم أهدافه. وتوفير الوسائل التعليمية والأجهزة والإنترنت والكتب والمراجع العلمية الحديثة التي تعين عضو هيئة التدريس على الأداء الفعال وخاصة فيما يتعلق بمهارات استخدام الوسائل التقنية في التدريس والتحلي بأخلاقيات الباحث العلمي. وكذلك البحث عن صيغ جديدة لتنمية مهارات التفاعل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في ظل الأعداد الكبيرة التي تشهدها الجامعات الآن، والأخذ بوجهات نظر أعضاء هيئة التدريس وإشراكهم في صناعة القرارات. وإنشاء مكتبة مركزية علمية مختصة، وربطها بقواعد البيانات التخصصية العالمية، وتزويدها بالمراجع والكتب والدوريات والمجلات العلمية اللازمة لإعداد الدراسات ، والأبحاث المختلفة بشكل دوري ومتجدد ، وتجهيزها بما تحتاجه من إمكانيات مادية وبشرية مع إطالة الدوام الرسمي لها. وتوفير فرص عادلة وكافية تمكن أعضاء هيئة التدريس من القيام بمهمات علمية وحضور الندوات والمؤتمرات التي تتعلق بتطوير أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، وإنشاء نقابة لأعضاء هيئة التدريس لزيادة فاعلية العلاقات الاجتماعية بين أعضاء هيئة

التدريس، وتقوية روابط التعاون والاتصال، وذلك بإقامة لقاءات دورية وحفلات منوعة، وتنظم من خلاله رحلات مشتركة تسهم في تعزيز روابط الاتصال فيما بينهم ، ويتبادلون الخبرات التربوية المختلفة. وكذلك تفعيل الساعات المكتبية وأن تتضمن بجانب المساعدة الأكاديمية معلومات ومفاهيم وتدريبات تتعلق بالأمن الفكري ويفضل أن يتم ذلك بصورة إلزامية لضمان تحقيقه مع العمل على تفعيل دور الأنشطة الطلابية وعقد الندوات وورش العمل فيما يتعلق بالأمن الفكري والغزو الثقافي والإعلام والفضائيات والتكنولوجيا الرقمية والتطور مع هذه المعطيات بتطور الحاجة لها ، والعمل على تخفيف الأعباء والمهام عن كاهل عضو هيئة التدريس حتى يتمكن من القيام بالأبحاث المطلوبة . ضرورة تزويد المكتبات بالمراجع الحديثة. كما يجب أخذ كل التدابير لتضمن حق الأساتذة الجامعيين في العمل بعيدا عن كل تدخل من أي نوع كان ما داموا ملتزمين بمبادئ المهنة وآدابها .

- **بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس:** الالتزام بميثاق الشرف الأخلاقي والمهني من خلال الالتزام بالمحاضرات العلمية والبحث العلمي وتدعيم ثقافة الحوار والتسامح والوسطية والاعتدال والعدالة والإبداع واحترام الآراء وحريتها، وترسيخ الجوانب العلمية والأخلاقية، كالتواضع والبشاشة والاحترام والأمانة وغرس قيم الإنجاز والتميز والإبداع والبعد عن التسفيه والتعتيم والكبر والغرور والفساد والوساطة، والإحساس بالمسئولية اتجاه الطلاب والجامعة والمجتمع ككل، والإيمان بقيمة البحث العلمي وأهميته وغرس قيم العلم والعمل وأهمية دور الفرد في تنمية المجتمع وتطوره ، ونبذ العنف والتعصب الفكري من خلال إتاحة مناخ من الحرية والديموقراطية، وتحقيق العدالة والمساواة بين كل الطلاب. وتحفيز الكفاءات العلمية من الطلاب، وإتاحة الفرص للتعبير - وبكل حرية - عن الآراء والأفكار وتبني الأفكار البناءة منها والاستفادة بها في مختلف المواقع والمجالات الحياتية،وتدعيم قيم التعاون والإنجاز واحترام قيمة الوقت والعمل والعلم والإبداع من خلال إقامة العدالة الاجتماعية وإعطاء كل ذي حق حقه، وضرورة تضمين المقررات الدراسية مفاهيم الأمن الفكري وقيمه بصورة كافية, والكشف عن أهم المواقع التي تبث أفكارًا وتيارات تزعزع مقومات الأمن الفكري ومناقشة الطلاب في أبرز التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الفكري وبعض الموضوعات ذات الصِّلة بتحقيق الأمن الفكري،والنظر إلى تطويرها تطويرًا مستمرًا لمكافحة شتى أشكال الانحراف الفكري، ونشر الوعي المجتمعي بثقافة التقنية وأساسيات أمن المعلومات وتوضيح تحديات مستقبل الأمن الوطني عبر وسائل التقنية الحديثة من خلال البرامج الإعلامية. وتنمية الوعي الثقافي لدى الطلاب، وتعزيز الهوية الثقافية،

واستغلال الوسائل الإعلامية المتطورة في تصحيح المفاهيم المغلوطة، وإتاحة أكبر قدر من الحرية والديمقراطية. وتنظيم ندوات ولقاءات للطلاب يشترك فيها علماء الدين وبعض الخبراء لتوضيح أهمية المسئولية الاجتماعية وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة، وترسيخ المبادئ السليمة في أذهانهم ومعتقداتهم، وعدم تركهم عرضه لدعاة الفكر المنحرف الذين يجدون الشباب أرضاً خصبة لنشر انحرافاتهم، وتنشئة الطلاب على استخدام أسلوب الحوار لتصحيح المفاهيم وتقويم الاعوجاج الفكري والسلوكي بالحجة والإقناع، بعداً عن التعصب للرأي، وتوجيههم لطرق البحث عن المعلومات الصحيحة وتشجيعهم على ذلك، ومساعدة الطلاب على استيعاب المفاهيم والأفكار التي تتعلق بالحياة والمستقبل، والبعيدة عن الأفكار المنحرفة والمتطرفة، والإخلاص في العمل ومساعدة الآخرين بدافع تطوعي.

ـ **بالنسبة للطلاب :** ضرورة توظيف التقنيات الحديثة في رفع المهارات وتطوير البحث العلمي وزيادة الوعي ونبذ العنف والتعصب الفكري وتدعيم روح الانتماء وحب الوطن وبذل الجهد والإخلاص والعمل من أجل رفعته وتقدمه، والالتزام بحضور المحاضرات وبقواعد الجامعة وعدم الغش في الامتحانات وعدم إقامة علاقات غير شرعية والتمسك بالقيم الدينية والاجتماعية كالأمانة والتعاون والتساند، وبناء الشخصية القادرة على التنافس والتميز، ومتابعة كل التطورات في مجال التقنية والعمل علي تدريب كوادر بشرية عليها لأجل فهمها والاستفادة منها في المكافحة والمواجهة.

٢- **بالنسبة للدولة :** وضع سياسات تعليمية تقوم على الشراكة والربط بين مؤسسات التعليم المختلفة ومجالات سوق العمل المتعددة ، وكذلك تطوير برامج التعليم وتطبيقها على أرض الواقع. مع ضرورة ربط هذه السياسات بتلبية متطلبات المجتمع مما يسهم في تعزيز الأمن الفكري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لكل أفراد المجتمع ـ وبخاصة أعضاء هيئة التدريس والشباب، من خلال العمل على تحسين أوضاع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم: ماديًا ومهنيًا من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لضمان راتبٍ كافٍ لهم، مما يمّكنهم من التفرغ كليةً لمهامهم ويوفر لهم الوقت الضروري للاستفادة من التكوين المستمر والتجديد الدوري لمعارفهم؛فلابد أن تكون الرواتب الممنوحة في مستوي أهميتهم ومكانتهم العلمية، باعتبارهم مكونا للنخبة في نظر المجتمع، وكذا بالنظر للمسؤوليات المختلفة التي تقع علي عاتقهم منذ التحاقهم بالمهنة، وتوظيف نتاجهم العلمي بالشكل الذي يخدم كل الأطراف المجتمعية ـ بما فيها أعضاء هيئة التدريس أنفسهم ـ وتوفير الامكانات المادية التي تسمح لهم

المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات والأبحاث العلمية وتوفير المساكن والخدمات الصحية الملائمة لهم، يتعيّن علي عاتق الدولة وعلي الدولة ضمان رواتب تضاهي تلك الممنوحة في مهن أخري تتطلب مؤهلات مماثلة أو معادلة، وتوظيف الثروات البشرية والمادية والفنية في النهوض بالمجتمع من خلال توفير فرص عمل (إنتاجية) للشباب تسهم في رفع مستوى الدخل الفردي والقومي على حد سواء،وتوفير قروض وتذليل الصعوبات للشباب من إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة مع ضمان اخذ منتجاتهم وتسويقها من جانب الدولة ، وتوفير المساكن وإنشاء المصانع في المناطق الصحراوية والابتعاد عن منطقة الدلتا لحل مشكلات التلوث والازدحام والضغط على المرافق والخدمات، والابتعاد عن الوساطة والمحسوبية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع تمييز النخب الثقافية والعلمية ماديا واجتماعيا، وربط الوزارات والهيئات الحكومية بخطة عمل مشتركة يكون هدفها في المقام الأول التنمية المستدامة لكل قطاعات وفئات المجتمع، والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة، والمساعدة في إعادة التأهيل والتدريب، وتوفير فرص عمل للشباب لتوظيف امكاناتهم وطاقاتهم بالشكل الذي يحقق التنمية والرخاء لكلا الطرفين وجود معايير عادلة وشفافة تحقق العدل والمساواة بين جميع أعضاء المجتمع، وعمل دورات تدريبية تسهم في رفع مستوى الوعي لكل أعضاء التنظيم ـ كل في مجاله وتخصصه، ومنع المواقع الالكترونية المشبوهة (أخلاقيًا وفكريًا) ووقف أنشطتها غير المشروعة في ذات المجال وذات التخصص، والتحول من فكرة كون التعليم مسئولية الحكومة إلى فكرة قومية للتعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص وتوظيف إمكانياته في تمويل التعليم وتطويره وتحسين جودته، والمساهمة في تحمل أعباء العملية التعليمية باعتبارها قضية أمن قومي سواء أكان ذلك في تدبير الموارد المادية أو البشرية، مما يساعده على القيام بواجباته الاجتماعية تجاه المساهمة في تطوير التعليم خاصة في ظل التحديات المحلية والعالمية التي تواجه المجتمع المصري في تطوير التعليم، وتطوير القوانين والتشريعات التي تسمح بتحقيق عائد عادل للاستثمار في مجال التعليم بما يعمل على اجتذاب المستثمرين الوطنيين في هذا المجال الحيوي لمستقبل مصر، وإتاحة الفرصة الكاملة للحرية والديموقراطية والحوار الحر الرشيد داخل المجتمع الواحد واستثمار عقول الشباب في دفع عجلة التقدم ونبذ العنف والتعصب .

٣- **بالنسبة لوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي**: عكست النتائج العامة ضرورة وضع ابتكار سياسات إبداعية تهدف إلى تطوير التعليم وربطه بمجالات ومتطلبات سوق العمل، والذي يستلزم ضرورة عمل شراكة قوية وملزمة بين

مؤسسات التعليم والقطاع الخاص والأهلي، يلزم القطاع الخاص بتوفير الدورات التدريبية للطلاب في مختلف التخصصات، وإتاحة فرص العمل للمتميزين من الخريجين، أو العمل على إنشاء مشروعات اقتصادية خاصة بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي يكون هدفها توظيف الجانب العلمي وتطويره في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتعليمية التي تقيمها من جهة، واستغلال طاقات الشباب وتوفير فرص عمل ملائمة لهم من جهة ثانية، والصرف على البحث العلمي وتحسين أحوال المعلمين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعملية التعليمية بشكل عام من خلال عوائد تلك المشروعات من جهة ثالثة ؛ مما يسهم في تعزيز قيم المنافسة والإنجاز والإبداع والانتماء لدى الطلاب، مع ضرورة سن لوائح جديدة تضمن لأعضاء هيئة التدريس الترقي في سهولة ويسر - يكون المعيار الأوحد للكفاءة في العمل والنهوض بالعملية التعليمية، والعمل على رفع مستوى معيشته وتقديره ماديًا ومعنويًا، وتوفير البيئة الملائمة لكي يبدع ويطور من أدائه وينجز مهامه بالشكل الأمثل ، سواء في تطوير المقررات الدراسية وأساليب شرحها ، أو من خلال الاهتمام بنتاجه العلمي ووضع مقترحاته موضع التنفيذ، مع دعمه ماديًا ومعنويا في إنجاز تلك الأبحاث، وربط البحث والتطوير بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، وفق رؤية واضحة وشاملة لتنمية المجتمع، إضافة إلى إعادة النظر في وحدات مخرجات التعليم وتحويلها إلي طرق عملية أكثر تطوراً، وإجراء دراسات عدة عن احتياجات سوق العمل من الوظائف والتخصصات ثم ترتيبها حسب الأهمية وتأهيل الطلاب وتدريبهم للعمل بتلك التخصصات. مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في التخطيط والمناهج الدراسية. ووضع تصورات استراتيجية جادة لتستطيع من خلاله وزارتي التربية والتعليم والتعليم الجامعي أن توظف جهودها لتواكب التحديات الفكرية المعاصرة ونشر الوعي الأمني للوقاية من الانحراف الفكري في المستقبل، وتعميق الحوار والانفتاح الفعال بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الأخرى بمناقشة المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع، وتطوير المناهج المدرسية والأساليب التربوية بعقلية انفتاحية جديدة لا ترفض الجديد كله ولا تقبل القديم دون نقاش أو تمحيص ويكون لديها الرغبة والقدرة والصلاحيات والإمكانيات المادية والبشرية، وضرورة الاستفادة من مستجدات العصر ومستحدثات تكنولوجيا المعلومات لتوفير مصادر تعليم جديدة مع ضرورة التمسك بالقيم والثقافات القائمة بالمجتمع المصري، وتفعيل دور البحث العلمي على جميع المستويات في مجالات تحقيق الأمن الفكري لدى الطلاب ولدى أفراد المجتمع بصورة عامة، وذلك من خلال طرح الموضوعات ذات العلاقة بالانحراف الفكري والسلوكي ومسبباته وآثاره وسبل علاجه، ودمج محاور الأمن الفكري كجزء من الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي في مصر .

٤- **بالنسبة لوسائل الإعلام** : تجديد الخطاب الإعلامي من خلال عرض موضوعات وقضايا ومشكلات مجتمعية تمس الشارع المصري، ومناقشة تلك الموضوعات بشكل علمي من خلال عرضها على مختصين بنوعية تلك القضايا والمشكلات لمعرفة عوامل حدوثها ومظاهرها وآثارها وآليات الحلول مع ضرورة الربط بين العلم والتطبيق من خلال الربط بين العلم والمنفذين للحلول العلمية وآليات التنفيذ ووقت التنفيذ ومتابعة هذه الظواهر بعد التنفيذ من جانب الإعلام، مما يسمح بجذب المشاهد ويرفع من مستوى الوعي لديه في مختلف القضايا والموضوعات والمشكلات، وضرورة غرس القيم الاجتماعية وأهمية التطور الثقافي والتقني في تطور المجتمع والاستخدام الأمثل لأساليب الاتصالات والمعلومات الحديثة وتوظيفها في مجال التعليم والبحث العلمي والتطور التكنولوجي. وابتكار برامج تعمل على وقاية الأبناء مما يتلقونه من انحرافات فكرية وعقدية عبر وسائل الغزو الفكري، والتصدي بحكمة وعقلانية للحملات العنيفة الموجهة ضد القيم وثقافة المجتمع وثوابته ومعتقداته ومعالجة الفكر بالفكر بشتى الطرق والوسائل، وترسيخ مفهوم الحوار ومبادئه وآدابه ورفض التعصب للآراء التي قد تؤدي إلى الانفعال ومحاول إقصاء الآخر أو ربما إلغائه، ونبذ الأفكار الهدامة ، وتفعيل دور الإعلام المتزن الذي يخاطب الفكر والعقل، لمواجهة إعلام الشهوات والغرائز، ونبذ الغلو والتطرف في جانبيه المتشدد والمنفتح ، وضرورة أن تأخذ القنوات الفضائية في الاعتبار أهمية تقديم برامج عن المسئولية الاجتماعية تعالج مشكلات المجتمع بمصداقية، ودراسة احتياجات الشباب وأخذ رغباته في الاعتبار عند وضع خطط البرامج بالقنوات ومراعاة الفضائيات لمبدأ المسئولية الاجتماعية للحفاظ على هوية وثقافة المجتمع.

٥- **بالنسبة للأسرة**: تنمية روح المسئولية والمواطنة لدى الأبناء في مراحل نموهم المختلفة، وتنمية الشعور بأهمية الانتماء للجماعة، ونبذ الفرقة والاختلاف، والرقابة الفعالة للأبناء، وبصورة خاصة مراقبة الأنشطة التي يقومون بها داخل المنزل وخارجه، للتأكد من سلامتها وعدم خروجها عن المألوف،وضرورة تعاون الأسرة مع المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية، لتحقيق الأهداف الموحدة التي تنسجم مع الثوابت الدينية والوطنية والسياسية والاجتماعية.

المراجع والحواشي (العربية والأجنبية):

ماجد بن محمد بن علي الهذيلي: مفهوم الأمن الفكري""دراسة تأصيلية في ضوء الإسلام"، رسالة ماجستير، قسم الثقافة الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٣٣ه/ ٢٠١١)

عمّار خيربك : التطوير النوعي للتعليم الجامعي، كلية الهندسة المعلوماتية – جامعة دمشق، ٢٠١٠.

طارق راشي:دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال، بحث في المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان: "النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي" ، في الفترة من ٠٩/١٠ سبتمبر ٢٠١٣ استنبول/ تركيا، ٢٠١٣.

الفاتح عبد الرحمن محمد: تعزيز الأمن الفكري بين الواجب والضرورة، موقع بحـــــــوث، https://www.islamtoday.net/bohooth/artshow-86-227985.htm، ١٩ إبريل ٢٠١٦ .

علي عبد الرءوف نصار: معوقات أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية "دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه الفلسفة في التربية، تخصص أصول تربية،كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠١، ص ٧٨.

سامي عماره: دور أستاذ الجامعة في تنمية قيم المواطنة لمواجهة تحديات الهوية الثقافية ,(جامعة الإسكندرية نموذجا)، محلة مستقبل التربية العربية ,ع ٦٤ ,يونيو ٢٠١٠ ,ص ٧١ .

احمد الحسين: دور مناهج المواد الاجتماعية ومعلميها في المرحلة المتوسطة والثانوية في تعزيز الأمن الفكري من وجهة نظر معلمي المواد الاجتماعية , المؤتمر الأول للأمن الفكري جامعة الملك سعود ,مايو ٢٠٠٩,ص ١٨٦ .

محمد الربيعي : دور المناهج الدراسية في تعزيز مفاهيم الأمن الفكري لدي طلاب الجامعات في المملكة العربية السعودية, المؤتمر الوطني الأول "مفاهيم وتحديات "جامعة الملك سعود , الرياض، مايو ٢٠٠٩،

حمدان الصوفي :تصور مقترح لمواجهة أخطار استخدام شبكات الانترنت لدي فئة الشباب , مؤتمر التربية في فلسطين ومتغيرات العصر, الجامعة الإسلامية , فلسطين، ٢٠٠٤ ,ص ص ٣٨-٦٧.

احمد الحسين: دور مناهج المواد الاجتماعية ومعلميها في المرحلة المتوسطة والثانوية في تعزيز الأمن الفكري من وجهة نظر معلمي المواد الاجتماعية , مرجع سابق ,ص ٢٠١.

مسان كرومية: المسئولية الاجتماعية وحماية المستهلك: دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية سعيدة غرب الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان، ٢٠١٤، ص١٤.

USAID: What is Corporate Social Responsibility, U.S. Agency for International Development, 2002, p.6

محمد الصيرفي: المسؤولية الاجتماعية للإدارة، ط١ ،دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧.

حسين الاسرج: المسؤولية الاجتماعية للشركات, المعهد العربي للتخطيط,سلسلة جسر التنمية,ع ٩٠, الكويت، ٢٠١٠ ، ص٤.

Archie, C. :The Pyramid of Corporate Social. Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders, Business Horizons, July-August,1991,Pp:225-227)

إبراهيم عبدالله الزهراني:الأمن الفكري: مفهومه وضرورته ومجالاته، https://ar.wikipedia.org/wiki ، ٢٠١٣/١١/٣.

سميرة كردي: المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بدافع الإنجاز، لدى طالبات كلية التربية بالطائف، مجلة علم النفس، مصر، ع٦٥،٢٠٠٣، ص ٣١.

على ليلة (٢٠١٥: ٣٨)

ميسون عبد القادر: التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض التغيرات، رسالة لنيل درجة الماجستير كلية التربية علم النفس، الجامعة الإسلامية،فلسطين، ٢٠٠٩، ص ١١٧.

عبد الرحمن النقيب : أولوية الإصلاح التربوي , دار النشر للجامعات , القاهرة,٢٠٠٠,ص,١٦.

سامي نصار: قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة, الدار المصرية اللبنانية,القاهرة, ٢٠٠٥, ص ص٢٠١- ٢٠٨

فيصل غرايبة:المسئولية الاجتماعية حاجة الفرد وحاجة المجتمع، http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php ، ٢٠١٥/٣/١٣.

فيصل غرايبة، مرجع سابق.

سيد أحمد عثمان: المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٦.

عادل عبد الله أحمد : أساليب مواجهة أزمة الهوية بين الشباب الجامعي ، دراسة في الصحة النفسية – دار الرشاد – القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ٢٤

ابراهيم ناصر: التربية الأخلاقية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦.

Parsons. Talcott: The Social System. The Free Press, Glencose, Illimois,1922,P.62 .

زيد بن عجير الحارثي: واقع المسئولية الشخصية الاجتماعية لدي الشباب السعودي وسبيل تنميتها، موقع الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، http://www.al-jazirah.com/2008/20081102/ar7.htm، ٢٠١٥/١١/٢٢.

علي ليلة:النظام العربي المعاصر، متغيرات الإصلاح.. وحدوده، دار الوافي للطباعة، ٢٠٠٦، ص ١٣٢.

علي ليلة: الأمن القومي العربي "تفكيك المجتمع والدولة"، ج٢، قرطبة للطبع والنشر، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٢٣٥.

المرجع نفسه، والصفحات نفسها.

مليجان معيض الثبيتى: الجامعات ، نشأتها، مفهومها، وظائفها" دراسة وصفية تحليلية " المجلة التربوية _ الكويت _جامعة الكويت _مجلس النشر العلمي ع ٥٤ ٢٠٠٠ ص ٢١٤

أحمد أبو ملحم : أزمة التعليم العالي ، وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار ، الفكر العربي ، بيروت ، معهد الانتماء العربي ع٩٨، ١٩٩٩ ، ص ٢١ .

شفيق بليغ ، رجائي شريف : دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع ، المجلس الأعلى للجامعات ، القاهرة، ١٩٨٣ ص٤ .

إيناس عبد المجيد حسن : تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها، دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي "الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل، جامعة عين شمس ، مركز تطوير التعليم الجامعي ١٠/٢١- ١١/٢ ١٩٩٥ ص٥٢١،٥٢٢

إبراهيم عبد الرافع السمادوني, سهام ياسين: تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع, مجلة التربية, كلية التربية, جامعة الأزهر, ع١٢٧،ج١، أكتوبر ٢٠٠٥، ص٣٠ .

نادية جمال الدين : التعليم الجامعي المعاصر ، الأهداف وإطلالة على المستقبل ، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس ، مجلد ٨ ، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ،١٩٨٣ ، ص٧٥ .

إيمان صبري العكل :خدمة الجامعة المبررات المفترضة،رسالة دكتوراه ، كلية التربية، جامعة المنوفية ٢٠٠١ ، ص ص ٩٥- ٩٦.

أحمد بن فارس القزويني: مقاييس اللغة (١٣٣/١) باب الهمزة والميم وما بعدهما في الثلاثي، تحقيق: عبد السلام هارون، اتحاد الكتاب العرب, دمشق، ٢٠٠٣.

أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق/ محمد عوض مرعب، ١١٦/١٠، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١ .

عبد الرحمن بن معلا اللويحق : بناء المفاهيم ودراستها في ضوء المنهج العلمي (مفهوم الأمن الفكري نموذجاً)، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري في الفترة من٢٢-٢٥ جمادي الأول ١٤٣٠ه، كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري، جامعة الملك سعود، السعودية، ١٤٣٠هـ ، ص ١٩.

المرجع نفسه، والصفحات نفسها.

رضوان بن ظاهر الطلاع: نحو أمن فكري إسلامي، ط٤، مطابع السفراء، الرياض، ١٤١٩ هـ ، ص ٢١.

المسئولية الاجتماعية "تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير": https://sites.google.com/site/aliliela/-2، ٢٠١٦/٨/١٧.

شروق كاظم: المؤسسات التربوية وتنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية ،المؤتمر العلمي الرابع لكلية العلوم التربوية جامعة جرش ، بعنوان التربية والمجتمع:الحاضر والمستقبل، الأردن ، ٢٠١١، ص ١١٢.

نجم عبود نجم: أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، ط١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٢٠١.

علي عبد الرازق جلبي: الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ص ١٧٣- ١٧٤.

Parsons. Talcott: The Social System, op. cit.,P.62 .

Emile Durkhein: The Division Of Labor in Society, Trans. By George Simpson, New York, The Free Press, 1966, P.48.

Ibid, P. 132.

Ibid, P. 139.

ناديا متى فخري : المسئولية الاجتماعية، عناصرها ومظاهرها وكيفية تنميتها، مجلة الدفاع الوطني، ع٢٤٩ ، مارس ٢٠٠٦ ، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content، بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٨.

اعتماد محمد علام& إجلال إسماعيل حلمي: علم اجتماع التنظيم "مداخل نظرية ودراسات ميدانية"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ٢٠١٣، ص ص ٦٦-٦٧.

سناء عبد الرحيم & عبد الرضا ناصر : الدور الاستراتيجي للمسئولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، دراسة حالة الشركة العامة لصناعة الأسمدة ، العراق ، ٢٠١٠.ص ٢١٩.

مي الخاجة :المسئولية الاجتماعية في بعض مؤسسات دولة الإمارات ودور العلاقات العامة في ممارستها، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية -جامعة الإمارات العربية، مجلد ١٤ ، ع١،١٩٩٨، ص ١١٧.

نوال ضيافي: المسئولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،٢٠١٠.

سمر عطاالله& خلود الفليت: مدى التزام القطاع المصرفي بأداء مسئوليته الاجتماعية دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية الفلسطينية، صحيفة الرأي ، غزة، ٢٠١٥-٢٠١٦

إمام مختار حميدة :المسئولية الاجتماعية لدى طلاب شعبة التاريخ بكلية التربية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، المجلد الأول ، ع٤ ، ٢٠٠٠ ، ص ٩ .

فاطمة حسن عبد الله : دور المعسكرات الترويحية في تنمية المسئولية الاجتماعية وتوطيد الصلة بين أعضاء هيئة التدريس والطالبات، مجلة عالم التربية ، ع١٠، ٢٠٠٣ ، ص ص ٧٩- ١٠٧.

ماهر عبد الرازق سكران: استخدام العلاج المعرفي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، ع١٦، ج٢،٢٠٠٤، ص ١١٨.

ندى عبد باقر: المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية ، بحث في مجلة كلية التربية ،ع ٧٣، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، الجزائر، ٢٠١٢، ص ص ٥٣٧ ـ ٥٦٧

يعقوب عادل ناصر الدين وآخرون : درجة تحمّل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، المملكة الأردنيّة الهاشمية، ٢٠١٣.

عمر رحال: : المسئولية المجتمعية للجامعات :بين الربحية والطوعية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية ٢٠١٢/٩/٢٦، http://www.qou.edu/arabic/conferences/social-Responsibility Conf/dr_Omarrahal.pdf , ٢٠١٦/٦/١٤.

سماح محمد عبد اللطيف:المسؤولية الاجتماعية لجامعة الملك سعود تجاه المجتمع السعودي :دراسة لتجربة الجامعة في مجال قطاع البيئة وخدمة المجتمع، بحث في المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقازيق، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها . م١، ٢٠١٠،ص ص ٦٦٣- ٦٩١.

عبد السلام نجادات: دور الجامعات الأردنية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والأمنية تجاه مجتمعاتهم"، بحث في المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقازيق، مرجع سابق،ص ص ٧٨٣- ٧٩٩.

سناء علي شقوارة: دور القيادة التحويليّة في تعزيز المسؤوليّة المجتمعيّة للجامعات الخاصّة في الأردن دراسة تحليليّة ."رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجنان، - لبنان ، ٢٠١٣.

أسامة محمد عبد السلام إبراهيم& عبد العزيز بن رشيد العمرو: دور القنوات الفضائية العربية في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى شباب جامعة حائل، بحث في:المؤتمر الدولي الحادي عشر مركز جيل البحث العلمي حول التعلم بعصر التكنولوجيا الرقمية، الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية بالتعاون مع جامعة تيبازة في طرابلس، لبنان أيام ٢٢ و٢٣ و٢٤ أبريل ٢٠١٦، ٢٠١٦ ، ص ٢٣٣.

Rose Mary, Cligg, University of Southern California Faculty theirviews of the University ,ERIC Document No ED 096917.1977.

Narwal, Mahabir: Corporate Social Responsibility of Indian Banking Industry, Social Responsibility Journal, Vol.3, Issue.4, pp.49-60. from www.emeraldinsight.com/0959-0552.htm. cited on 3/3/2009

Martinek, Tom and Schilling, Tammy and Johnson, Dennis:Transferring Personal and Social Responsibility of Underserved Youth to the Classroom, Urban Review, v33, n1,2001, p29-45 , www.eric.ed.gov.